



تقييم أداء قطاع الخدمات الصحية في مصر قبل وأثناء جائحة كورونا - ٢٠٢١-٢٠٠٥ "دراسة تحليلية خلال الفترة

"دراسة تحليلية خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٠٥"

اعداد

الدكتور / عبير ابراهيم ابو المجد السيد

مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق - جامعة دمياط

العدد الخامس يناير - ٢٠٢٢

ملخص البحث

تمثل قضية الصحة وتحسين جودتها في مصر أحد أولويات السياسة العامة للدولة، ويعد الإهتمام بالرعاية الصحية للمواطنين هدف رئيسي لتحسين الخصائص السكانية للمجتمع، علاوة على أنها تمثل أحد محاور الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. وجاءت جائحة كوفيد-١٩ لتؤكد على أهمية دور القطاع الصحي في أي مجتمع وأهمية أن تمتلك الدولة قطاع صحي جيد، حيث يعتبر القطاع الصحي هو القطاع المعنى مباشرةً بمواجهة الأزمة، ومن المفترض أن جاهزيته قبل الأزمة ستتعكس على قدرته في إحتوائها.

وانطلاقاً من هذا السياق وللوقوف على مدى كفاءة أداء الخدمات الصحية في مصر قبل وأثناء جائحة كورونا، يستهدف البحث، الدراسة والتحليل المقارن لمؤشرات تطور الإنفاق العام على الصحة وكذلك المؤشرات المرتبطة بكفاءة أداء الخدمات الصحية في مصر ومقارنتها بالمتوسط العالمي وبعض دول العالم خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠، وأيضاً تحليل وتقييم مدى جاهزية القطاع الصحي المصري في مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

وتوصل البحث للعديد من النتائج كان من أهمها:

- إنخفاض نسبة الإنفاق العام على الصحة عن المتوسط العالمي، الزيادة المستمرة في العبء الذي يتحمله المواطن في الإنفاق على الخدمات الصحية، وإرتفاع نسبة المدفوعات المباشرة التي يتحملها الأفراد من إجمالي الإنفاق على الصحة بما يتجاوز تقريراً ضعف المعدل العالمي، ارتفاع بند الإنفاق الجارى (الأجور) وإنخفاض نسبة الاستثمارات المنفذة في القطاع الصحي من إجمالي الاستثمارات العامة.

- بالإضافة إلى التفاوت بين القيم المحلية والدولية لمؤشرات الخدمات الصحية (مستشفيات، وحدات رعاية صحية، أسرة، صيدليات، أطباء، هيئة تموير)، وكذلك تفاوت مؤشرات إتاحة الخدمة محلياً بين المناطق الجغرافية المختلفة على مستوى الجمهورية. كما يعاني القطاع الصحي في مصر من عدم توافر الموارد البشرية الكافية من الأطباء. والمشكلة ليست فقط وجود عجز في عدد الأطباء مقارنة بعدد السكان، وإنما وجود عجز أيضاً في تخصصات طبية مهمة داخل المستشفيات.

- وجاءت جائحة كورونا لتشكل تحدياً إضافياً أمام القطاع الصحي المصري ، إلا أنه ومن خلال تحليل البيانات الرسمية المتاحة عن جاهزية القطاع الصحي المصري خلال الجائحة بداية من يناير ٢٠٢٠ وحتى سبتمبر ٢٠٢١ ، فقد تبين أن القطاع الصحي المصري أستطاع بموارده المالية والبشرية المتاحة ان يتفاعل مع تداعيات الأزمة بنجاح بل وتفوق على بلاد كثيرة لديها قطاع صحي بإمكانيات مادية وبشرية أكبر. وكان نتاجاً لتلك الجهود من الحكومة المصرية وقطاعها الصحي، أن جاءت مصر وفقاً لتقدير منظمة الصحة العالمية ، في المستوى الرابع لقياس مدى التأهب واستعداد الدول لمواجهة المخاطر والطوارئ الصحية، ومنها الاستجابة للمتغيرات في ظل جائحة فيروس "كورونا".

واخيراً أختتم البحث بعدد من التوصيات التي من شأنها المساهمة في حل المشكلات التي تواجه القطاع ومن ثم المساهمة في تحسين كفاءته، ورفع الجاهزية لمواجهة الأزمات الطارئة.

المقدمة

يعتبر المستوى الصحي للأفراد من أهم عناصر تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأحد أهم مقاييس تقدم الدول ورقيها. وأكدت جميع المبادرات العالمية على أهمية رفع مستوى الرعاية الصحية لما لها من تأثير مباشر على جهود التنمية البشرية وذلك عن طريق تخفيف التفاوتات في الرعاية الصحية والإهتمام بالفئات الأكثر احتياجاً وضمان الحصول على الرعاية الصحية الكريمة.^١

وسعـتـ الـحـكـومـةـ الـمـصـرـيـةـ عـلـىـ مـدىـ عـقـودـ طـوـيلـةـ إـلـىـ إـعـتـمـادـ عـدـدـ مـنـ إـجـرـاءـاتـ الـاصـلاـحـيـةـ لـضـمـانـ تـمـتعـ كـلـ الـمـصـرـيـينـ بـحـيـاةـ صـحـيـةـ سـلـيـمةـ آـمـنـةـ،ـ حـيـثـ شـرـعـتـ مـصـرـ فـىـ تـطـبـيقـ بـرـنـامـجـ لـلـاـصـلـاحـ الـاـقـتـصـادـيـ وـالـهـيـكلـيـ تـحـتـ اـشـرـافـ وـدـعـمـ الـبـنـكـ الـدـولـيـ وـصـنـدـوقـ الـنـفـدـ الـدـولـيـ بـدـاـيـةـ مـنـ عـامـ ١٩٩١/١٩٩٢ـ،ـ وـفـىـ هـذـاـ السـيـاقـ اـعـدـتـ وزـارـةـ الصـحـةـ وـالـسـكـانـ بـرـنـامـجـ لـاصـلـاحـ الـقـطـاعـ الـصـحـيـ يـعـمـلـ عـلـىـ تـشـجـعـ الـقـطـاعـ الـصـحـيـ الـخـاصـ وـتـنـمـيـةـ مـشـارـكـةـ الـمـجـتمـعـ الـمـدـنـىـ،ـ وـيـقـومـ عـلـىـ مـبـادـىـءـ أـسـاسـيـةـ هـىـ:ـ التـغـطـيـةـ الشـامـلـةـ،ـ الـجـوـدـةـ،ـ الـعـدـالـةـ،ـ الـكـفـاءـةـ،ـ وـالـإـسـتـمـارـارـيـةـ.

كـماـ تـرـكـزـتـ الـإـصـلـاحـاتـ قـبـلـ عـامـ ٢٠١١ـ بـشـكـلـ أـسـاسـيـ عـلـىـ زـيـادـةـ الـخـدـمـاتـ الـأـسـاسـيـةـ فـيـ مـجـالـ طـبـ الـأـسـرـةـ وـالـتـوـسـعـ فـيـ مـظـلـةـ الـتـأـمـيـنـ الـصـحـيـ،ـ إـلـاـ أـنـ ضـعـفـ قـدـرـاتـ الـقـطـاعـ جـعـلـ مـنـ الصـعـبـ تـعـمـيمـ هـذـهـ الـمـشـارـيعـ الـتـجـرـيـبـيـةـ بـالـشـكـلـ الـمـنـاسـبـ أـوـ حـتـىـ تـحـسـينـ جـوـدـةـ الـرـعاـيـةـ الـصـحـيـةـ.

وـشـهـدـ قـطـاعـ الـصـحـةـ فـيـ مـصـرـ خـلـالـ عـشـرـةـ أـعـوـامـ الـمـاضـيـ إـهـتـمـامـ وـعـنـيـةـ مـتـزـاـيدـيـنـ؛ـ لـكـونـهـ مـنـ الـمـجـالـاتـ الـرـئـيـسـيـةـ لـلـتـنـمـيـةـ الـبـشـرـيـةـ بـشـكـلـ خـاصـ وـلـلـمـسـارـ التـنـمـيـيـ للـبـلـادـ بـشـكـلـ عـامـ،ـ فـضـلـاـ عـمـاـ يـمـثـلـهـ الـاـنـتـقـاعـ بـخـدـمـاتـ صـحـيـةـ مـتـطـورـةـ مـنـ تـكـرـيـسـ الـمـبـادـىـءـ وـالـحـقـوقـ الـأـسـاسـيـةـ لـلـإـنـسـانـ.

وـتـجـسـدـ هـذـهـ الـعـنـيـةـ مـنـ خـلـالـ إـدـرـاجـ جـمـلـةـ مـنـ الـإـصـلـاحـاتـ وـالـبـرـامـجـ وـالـخـطـطـ الـإـسـتـرـاتـيـجـيـةـ كـانـ مـنـ اـبـرـزـهـ رـؤـيـةـ ٢٠٣٠ـ وـالـتـىـ شـمـلتـ الـإـصـلـاحـ فـيـ عـدـةـ مـحاـوـرـ مـنـهـ اـصـلـاحـ الـمـنـظـومـةـ الـصـحـيـةـ،ـ وـتـضـمـنـتـ الـإـسـتـرـاتـيـجـيـةـ فـيـ مـجـمـلـهـ اـجـرـاءـاتـ تـهـدـيـفـ بـالـأـسـاسـ إـلـىـ دـعـمـ هـذـاـ الـقـطـاعـ،ـ وـتـشـمـلـ أـسـترـاتـيـجـيـةـ ٢٠٣٠ـ ثـلـاثـةـ أـهـدـافـ رـئـيـسـيـةـ لـمـحـورـ الـصـحـةـ:

- النهوض بصحة المواطنين في إطار من العدالة والإنصاف، والإهتمام بكل ما يؤثر في صحة المصريين من محددات اجتماعية، بنية تحتية، وعي عام، وتحفيز نمط الحياة الصحي.
- تحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المصريين، مع ضمان جودة الخدمات المقدمة الإهتمام بتوفير خدمات علاجية ووقائية عالية الجودة ومتاحة لجميع المصريين القادرين وغير القادرين.
- حوكمة قطاع الصحة، من خلال إتاحة البيانات الدقيقة التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات سليمة في الوقت المناسب مع تحسين كفاءة إدارة موارد القطاع في إطار من الشفافية والمساءلة.

وـاسـتـطـاعـتـ مـصـرـ أـنـ تـحـقـقـ خـلـالـ السـنـوـاتـ الـمـاضـيـهـ تـقـدـمـ مـلـحوـظـ فـيـ بـعـضـ جـوـانـبـ الـخـدـمـاتـ الـصـحـيـةـ لـلـسـكـانـ،ـ مـنـهـاـ خـفـضـ مـعـدـلـاتـ الـوـفـيـاتـ خـاصـةـ بـيـنـ الـأـطـفـالـ الـرـضـعـ وـزـيـادـةـ تـوـقـعـ الـبـقاءـ عـلـىـ قـيـدـ الـحـيـاةـ عـنـ الـمـيـلـادـ،ـ وـالـقـضـاءـ عـلـىـ بـعـضـ الـأـمـرـاـضـ الـوـبـائـيـةـ،ـ فـقـدـ اـسـتـطـاعـتـ مـصـرـ الـحـفـاظـ عـلـىـ اـسـتـمـارـارـيـةـ خـلـوـهـاـ مـنـ مـرـضـ شـلـ الـأـطـفـالـ،ـ مـنـذـ إـعـلـانـ مـنـظـمـةـ الـصـحـةـ الـعـالـمـيـةـ خـلـوـ مـصـرـ مـنـهـ عـامـ ٢٠٠٦ـ.ـ كـمـاـ قـطـعـتـ مـصـرـ شـوـطـاـ كـبـيـراـ فـيـ مـلـفـ الـقـضـاءـ عـلـىـ مـرـضـ الـحـصـبةـ،ـ الـحـصـبةـ الـأـلـمـانـيـةـ،ـ وـمـتـلـازـمـةـ الـحـصـبةـ الـأـلـمـانـيـةـ الـخـلـقـيـةـ،ـ وـمـكـافـحةـ الـجـذـامـ.

^١ World Health Organization (WHO), Health in the 2030 Agenda for Sustainable Development, Report by the Secretariat, A69/15, pril2016, p4-6.

^٢ معهد التخطيط القومي، سلسلة مذكرات خارجية (١٤٣٢)، دراسة تحليلية لمستوى الخدمات الصحية في جمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠٠٠، يناير ١٩٨٧، مص ١٤٩.

-The Egyption Center for Economic Studies, Egypt's Economic Reform and Structural Adjustment, Working Paper No.19,1997, p3-6.

^٣ رؤية مصر ٢٠٣٠، المحور السادس الصحة، ص ١٣٧-١٤٠. ياسر ابراهيم محمد داود، الآثار الاقتصادية لتفعيل دور الانفاق العام في تحسين الخدمات الصحية والعلاجية بالمستشفيات العامة والمركزية في مصر، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، ٤١، م٥٤، يوليوب ٢٠١٧، ص ٤٠-٣٧.

- هاني محمد على الدمرداش، العلاقة بين الإنفاق على الصحة والناتج المحلي الإجمالي في مصر، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا - كلية التجارة، ع ٢٠١٧، ٢١٦-٢١٨.

وخلال الفترة من ٢٠١٤ - ٢٠٢٠ ، بلغ إجمالي مخصصات قطاع الصحة ٥٨٢.٤ مليار جنيه، عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ حيث زاد إنفاق الدولة على قطاع الصحة بنسبة ٥٪١٢٠.٥ ملليار جنيه في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة ب٤٢.٤ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ، كما ارتفعت قيمة تكالفة العلاج على نفقة الدولة بالداخل والخارج بنسبة ٦٪٢٠٥ لتسجل نحو ١٠٤.١ مليار جنيه في ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة ب٣.٤ مليارات جنيه في ٢٠١٥/٢٠١٤ ، كما تم تنفيذ نحو ٢٩٨ مشروع متعلق بتطوير المستشفيات والمعاهد الطبية ومرافق الخدمات الطبية المتخصصة وتطوير حوالي ١١٣ مستشفى جامعي، وكذلك تنفيذ ٤٤ مشروعًا مرتبطة بهيئة الإسعاف المصرية، ذلك إلى جانب تطوير الوحدات الصحية.^١ وفي ٢٠١٨ صدر قانون رقم (٢) للتأمين الصحي الشامل كنظام تكافلي اجتماعي، تقدم من خلاله خدمات طبية لجميع فئات المجتمع دون تمييز، وببدء تطبيقه في عدد من المحافظات.^٢

كما قامت الحكومة المصرية منذ عام ٢٠١٨ بطلاق حوالي ٢٥ مبادرة من شأنها تطوير الرعاية الصحية ومن أهم تلك المبادرات مبادرة : ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيروس سى، مبادرة ١٠٠ مليون صحة لدعم صحة المرأة المصرية، مبادرة ١٠٠ مليون صحة للكشف المبكر عن السمنة والتقرم والأنيميا بين طلاب المدارس.^٣

وعلى الرغم من هذه الإنجازات فلا يزال هناك العديد من التحديات التي تعوق أداء الخدمة الصحية ويدل على ذلك الفروق في المؤشرات الصحية بين المناطق الحضرية والريفية في مصر وبين المؤشرات المحلية والمؤشرات الدولية ، فما زالت تغطية الإنفاق على القطاع الصحي يمثل عبء كبير على موازنة الدولة، وما زال الإنفاق على بنود الصحة يأتي في المرتبة الثالثة من بنود الإنفاق الأسرة، ويزداد العبء بصورة أكبر على الاسر الأشد فقرا ونقل فرصهم في الحصول على خدمات صحية جيدة. كما شكلت المدفوعات الشخصية المباشرة على الرعاية الصحية في مصر حوالي ٦٢٪ من إجمالي الإنفاق الصحي على مدار العشر سنوات الماضية، وهو ما يتجاوز ضعف المعدل العالمي.

كما ان التوزيع الجغرافي للخدمات والرعاية الصحية يشير الى وجود العديد من التفاوتات في مؤشرات إتاحة الخدمة، غالبا ما يكون في غير صالح الريف والمحافظات الحدودية والمناطق النائية.

كذلك في ظل الوضع الراهن، تحمل منظومة الصحة على عاتقها ثلاثة مهام رئيسية متداخلة ومتقاطعة بشكل كبير؛ هي: التنظيم والتشريع، تقديم الخدمة الصحية، التمويل. ويؤدي تقاطع هذه المهام إلى تقليل سرعة تطوير القطاع الصحي إلى مستويات تليق بطلعات القيادة السياسية المصرية والمواطنين. ثم جاءتجائحة فيروس كورونا لتشكل تحدياً كبيراً لقطاعات الصحية في شتى أنحاء العالم ومنها مصر.

وانطلاقاً من ذلك يستهدف البحث الدراسة والتحليل المقارن لمؤشرات أداء القطاع الصحي في مصر وبعض دول العالم، خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٠٥. للوقوف على أهم المشكلات والتحديات التي يواجهها القطاع وتعوق تطوير أداءه، وتقييم مدى جاهزية القطاع في مواجهته لجائحة كورونا خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٠).

^١ مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، المركز الإعلامي، تقرير رفع كفاءة منظومة الرعاية الصحية بمصر في الفترة من ٢٠١٤ - ٢٠٢٠ ، ديسمبر ٢٠٢٠.

^٢ الجريدة الرسمية، العدد ٢٧٤ تابع ب (١١يناير ٢٠١٨) قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨

^٣ وزارة الصحة والسكان، مبادرة ١٠٠ مليون صحة، أكتوبر ٢٠١٨ <http://www.stopchc.eg>.

- خريطة مشروعات مصر، مبادرة ١٠٠ مليون صحة لدعم صحة المرأة المصرية، يوليو ٢٠١٩ <https://egy-map.com>.

- خريطة مشروعات مصر، مبادرة ١٠٠ مليون صحة للكشف المبكر عن السمنة والتقرم والأنيميا بين طلاب المدارس، فبراير ٢٠١٩ <https://egy-map.com>

^٤ World Health Organization (WHO), Global Health Observatory data repository (GHO), Last updated: 2021-01-07, <https://apps.who.int/gho/data/view.main.GHEDOOPSCHEA2011WBv?lang=en>

مشكلة البحث

على الرغم من جهود الحكومة المصرية على مدى عقود متتالية في محاولة تطوير وإصلاح المنظومة الصحية؛ إلا أن البيانات الرسمية توضح العديد من الفروق في قيم مؤشرات أداء القطاع الصحي سواء بين المناطق الجغرافية المختلفة داخل مصر أو بين قيم مؤشرات أداء القطاع في مصر مقارنة بالعالم الخارجي.

وعلى ذلك تتمثل مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي : ما هي أهم المشكلات والمعوقات التي تواجهه القطاع الصحي في مصر، وينبثق من ذلك التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية وهي :

- ما واقع مؤشرات أداء قطاع الصحة في مصر مقارنة بالوضع العالمي خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٠٥ .

- ما هي أهم تداعيات أزمة جائحة كورونا على القطاع الصحي في مصر وتقدير مدى جاهزية القطاع في مواجهته لازمة خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٠ .

- ما هي الآليات التي من شأنها رفع درجة كفاءة الخدمات المقدمه ورفع جاهزية القطاع في مواجهة الازمات الكارثية.

هدف البحث

يستهدف البحث ما يلى :

- التعرف على واقع أداء خدمات القطاع الصحي وأهم التحديات التي تواجهه من خلال دراسة وتحليل مؤشرات اداء القطاع ومقارنتها بالمؤشرات الدولية.

- دراسة وتحليل تداعيات أزمة جائحة كورونا على القطاع الصحي في مصر وتقدير مدى جاهزية القطاع في مواجهته لازمة.

منهجية ومصادر البحث

اعتمد البحث بصفة أساسية على البيانات الثانوية المنشورة والمجلات والتقارير الصادرة عن الجهات والوزارات المعنية بموضوع البحث، كالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات وزارة الصحة والسكان، وزارة المالية، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي، تصريحات المسؤولين خلال ازمة جائحة كورونا، بالإضافة إلى البحوث والدراسات المرتبطة بموضوع البحث. واستند البحث على أسلوب التحليل الوصفي والكمي للبيانات. وفي ضوء ما سبق تم استبعاد عدد من المقترنات من شأنها رفع كفاءة وتطوير اداء القطاع الصحي في مصر.

حدود البحث

أقصىت حدود الدراسة على تحليل مؤشرات القطاع الصحي في مصر ومقارنته بالمؤشرات الدولية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٠٥ ، بالإضافة إلى دراسة وتقدير مدى جاهزية القطاع الصحي في مصر في مواجهته لجائحة كورونا خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٠ .

خطة البحث

لدراسة وتحليل إشكالية البحث وتحقيق هدفه تم تقسيم البحث إلى مباحثين، حيث تناول المبحث الأول دراسة واقع القطاع الصحي من خلال دراسة وتحليل العديد من المؤشرات التي تعكس الجوانب المختلفة للمنظومة الصحية في مصر مقارنة بالعديد من دول العالم خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٠٥ . والتي امكن من خلالها الوقوف على أهم المشكلات والتحديات التي يواجهها القطاع، ثم تناول المبحث الثاني اثر تداعيات ازمة كورونا على القطاع الصحي وكيف واجه القطاع الازمة. ثم اختتم البحث بعدد من التوصيات التي من شأنها رفع درجة كفاءة الخدمات المقدمه ورفع جاهزية القطاع في مواجهة الازمات الطارئة.

المبحث الأول: دراسة تحليلية مقارنة لواقع قطاع الخدمات الصحية في مصر وبعض دول العالم خلال الفتره ٢٠٠٥-٢٠٢٠.

تعتبر حالة الافراد الصحية داخل أي مجتمع جزء من أمنه ومقاييس ل معدل التنمية لهذا المجتمع، لذا ينبغي تحسين وتطوير هذه الخدمات بما يتناسب مع النمو السكاني، على ان يكون ذلك التطور كمی ونوعی حتى تتحقق التنمية البشرية المستهدفة، لذا سوف يتناول البحث فيما يلى دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاع الصحي في مصر وبعض دول العالم خلال الفتره ٢٠٠٥-٢٠٢٠ وذلك حتى يمكن الوقوف على أهم المشكلات والتحديات التي يواجهها القطاع.

المطلب الأول: مؤسسات تقديم الخدمات الصحية في مصر:^١

يتسم نظام الرعايه الصحية المصري بالتنوع إذ يشتمل على العديد من مقدمي الخدمات والرعاية الصحية وكذلك العديد من الجهات التمويلية . وتتم إدارة الخدمات الصحية وتمويلها فى الوقت الحالى عن طريق جهات تتنمى الى ثلاثة قطاعات هي:

١- القطاع الحكومي

تقديم الخدمات الصحية عن طريق قطاع الدولة (الحكومة) من خلال المؤسسات الصحية الحكومية والتى تمول من وزارة المالية . وتشمل الوزارات وأهمها وزارة الصحة بجهاتها ومنظماتها والمستشفيات الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالى، ويسمح لتلك المؤسسات الصحية بتقديم الخدمة مقابل أجر رمزى فى بعض الأقسام الاقتصادية.

٢- القطاع شبه الحكومي

هو قطاع يشمل مؤسسات تقدم الخدمة الصحية وتسمى بالقطاع شبه الحكومي أو قطاع الأعمال العام مثل هيئة التأمين الصحى والمؤسسات العلاجية . والهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية ويتم تشغيل وتمويل هذا القطاع من خلال موازنة تمويلية خاصة . وتتم إدارة القطاع شبه الحكومي من خلال القواعد ولوائح الخاصة به و يتمتع بإستقلالية أكبر في الأعمال التي يؤديها وله ميزانيته الخاصة . وعلى الرغم من التفرقة بين القطاعين الحكومي وشبه الحكومي عند وصف القطاع الصحي في مصر، إلا أن وزارة الصحة والسكان لها دور كبير في إتخاذ القرارات الخاصة بالهيئات شبه الحكومية ولوظير الصحة دوراً منظماً وضابطاً في قرارات تلك المؤسسات.^٢

٣- القطاع الخاص:

اما القطاع الخاص فيتضمن الهيئات سواء التي تهدف او لا تهدف الى تحقيق الربح والتي تشمل كل من : المستشفيات الخاصة على اختلاف احجامها، الصيدليات، المراكز المتخصصة، منظمات القطاع المدنى (المساجد، الكنائس، النقابات المهنية) أيضاً هناك شركات التأمين الخاصة وكذلك شركات تقديم الخدمات الصحية.

بالإضافة إلى القطاعات الثلاثة السابق ذكرها هناك لجان صحية تساهم في التنسيق بين القطاعات المختلفة والمعنية بالقطاع الصحي، وأيضاً إجراء الدراسات ذات الصلة بالمشكلات الصحية، وسن القوانين والتشريعات التي تنظم العمل بالقطاع الصحي وتشتمل على، لجنة الصحة بمجلس النواب، المجلس الأعلى للصحة.^٣

^١ الجهاز المركزي للتटبة العامة والإحصاء، دراسة قضايا الرعاية الصحية بالتطبيق على قطاع الدواء في مصر، مايو ٢٠١٥، ص٨

^٢ الجهاز المركزي للتटبة العامة والإحصاء، مؤشرات الخدمات الصحية في مصر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢، مركز الأبحاث والدراسات السكانية، السكان بحوث ودراسات و مجلة نصف سنوية، يناير ٢٠١٢، ص٥.

^٣ أنشئ المجلس الأعلى للصحة، بقرار جمهوري رقم ٦١ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته برقم ٨١ لسنة ١٩٧٨ وسنة ١٩٩٣ ، ويهدف الى التنسيق الكامل مع جميع الجهات التي تعمل في المنظومة الصحية، ووضع استراتيجية موحدة للخدمة الصحية تشمل جميع الجهات العاملة بالمنظومة. وتحديد اليات تشغيل المستشفيات الحكومية والخاصة.

الا ان الواقع يشير الى أن المجلس اقتصرت عضويته على ممثلى الجهات التنفيذية للحكومة واقتصرت مهامه على التنسيق بينها، ولم يقم بدوره ولم يحقق أي اهداف، كما أن تبعيته لوزارة الصحة جعلت دوره يقتصر على تقديم بعض التوصيات غير الملزمة لوزارة، بالإضافة الى كونه خاضعاً لتجهيزاتها . حتى جاءت أزمة جائحة كورونا والتي مثلت تحدياً عالمياً وداخلاً امام متذبذبي القرار حيث ان التعامل مع الازمة يحتاج الى كميات هائلة من البيانات، واتخاذ قرارات حاسمة في الوقت المناسب، والتنسيق مع أصحاب المصلحة.

ويمكن تصنيف الخدمات الصحية وفقاً لنوعية الخدمات المقدمة إلى خدمات رعاية أساسية ووقائية وأخرى خدمات علاجية، وتتوافر خدمات الرعاية الأساسية والوقائية بصفة رئيسية في وحدات الرعاية الصحية بمختلف أنواعها، بينما تتوافر الخدمات العلاجية بصفة رئيسية في المستشفيات بكافة أنواعها من مستشفيات مركزية ومستشفيات عامة والمراکز الطبية المتخصصة وتكامل هذه الخدمات فيما بينها من خلال نظام إحالة بين المستويات المختلفة من الخدمة.

وتدرج مستويات الخدمة الصحية وفقاً لمجموعة المنافع والخدمات التي تقدمها المنشآت الصحية إلى خمسة مستويات تبدء بوحدة صحة الأسرة والتي تُعد البوابة الرئيسية للخدمة الصحية وتنتهي بالمراکز والمستشفيات التخصصية والجامعية والتي تمثل الركيزة الأساسية للخدمات العلاجية.

وسوف نستعرض فيما يلى توصيف لواقع القطاع الصحى فى مصر من خلال تحليل مقارن لمؤشرات أداء القطاع فى مصر وبعض دول العالم، خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٠٥.

المطلب الثاني: تحليل مقارن لمؤشرات أداء قطاع الخدمات الصحية في مصر خلال الفترة من ٢٠٢٠-٢٠٠٥.

يمكنا التعرف على مدى كفاءة وفعالية أداء القطاع الصحي من خلال مجموعة من المؤشرات، ويمكن تعريف مؤشرات الحالة الصحية بأنها: مؤشرات تستخدم الحكم على مدى نجاح برنامج أو نظام أو سياسة صحية معينة في تحقيق الهدف المحدد منها، والتأثير على مستوى الصحة في مجتمع ما، خلال فترة زمنية معينة.

ويمكن تقسيم مؤشرات الخدمات الصحية إلى:

- ١- مؤشرات الإنفاق على الصحة وتطورها، وتنقسم إلى عدد من المؤشرات الفرعية هي :

 ١. تطور الإنفاق العام على الصحة ونسبة من إجمالي الإنفاق العام وإجمالي الناتج القومي .
 ٢. تطور نسبة الإنفاق العام على الصحة إلى إجمالي الإنفاق على الصحة .
 ٣. تطور نسبة إنفاق الأسرة على الخدمات والرعاية الصحية .
 ٤. تطور متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة .
 ٥. تطور الإنفاق العام الاستثماري والجاري على الصحة .

ثانيا- مؤشرات إتاحة الخدمات الصحية وتطورها وعدالة توزيعها الجغرافي، وتنقسم إلى عدد من المؤشرات الفرعية هي:

١. تطور عدد الأسرة والمستشفيات في القطاع الصحي .
٢. تطور عدد الأطباء وهيئة التمريض .
٣. تطور عدد الصيدليات .
٤. تطور الخدمات الطبية المساعدة والتأمين الصحي .
٥. تطور خدمات الرعاية الصحية الأولية للأمومة والطفولة .

وسوف نستعرض فيما يلى تلك المؤشرات وتتابع تطورها فى مصر مقارنة ببعض دول العالم خلال الفترة الزمنية ٢٠٢٠-٢٠٠٥.

١- هذه الأنشطة الإدارية تمثل تحدياً جديداً خاصة في السياق الحالي في ظل وباء عالمي. ومن هنا جاءت توصيات رئيس الوزراء في مايو ٢٠٢٠ بإنشاء مجلس أعلى للصحة، إلا أنه لم يصدر إلى الان اي قرارات رسمية بشأن ذلك.

٢- الإنفاق على الصحة لا يشمل الإنفاق على الخدمات الصحية فقط إنما أيضاً يشمل الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية مثل توفير المياه النقية وبرامج الصحة العامة (برامج مكافحة الأمراض وبرامج تنظيم الأسرة)

٣- تعتبر مؤشرات الخدمات الصحية من أهم المؤشرات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحالة الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع، لذا فإن مستوى الخدمات الصحية لمجتمع ما تقدّم مقياساً لمدى تقدّم هذا المجتمع اقتصادياً واجتماعياً فكلما ارتقى المجتمع اقتصادياً واجتماعياً تحسّن مستوى الخدمات الصحية وأرتفع مستوى الصحة العامة للمجتمع .

٤- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، تجارب دولية في تطوير الخدمات الصحية ٢٠٠٥، ص ٨٧-٩٨.

أولاً- مؤشرات الإنفاق على الصحة في مصر مقارنة ببعض الدول الأخرى خلال الفتره ٢٠٠٥-٢٠٢٠.

تتعدد مصادر تمويل الخدمات الصحية والتي من أهمها الإنفاق العام من الموازنة العامة للدولة، ثم التمويل الخاص. كما تشمل بشكل ثانوي التمويل الخيري. ويمثل التمويل المجتمعي من خلال التأمين الصحي جانب هام من جوانب تمويل الخدمات الصحية في مصر، إذ هو إنفاق من الجيب عن طريق الخصم من المرتب ولكنه نوع تكافلي من التمويل، مدعاً بتضامن المنتفعين، لسداد التزامات القسم الذي يصاب بالمرض في الوقت الواحد.

وتتحمل الدولة الجانب الأكبر في تمويل الخدمات الصحية للقاعدة العريضة من المواطنين خاصة الشريحة التي لا تستطيع تحمل تكاليف الخدمات الصحية الخاصة، حيث يتحمل القطاع الصحي العام العبء العلاجي الأساسي في مصر، وتزيد نسبة الإشغال في كل من المستشفيات الجامعية ومستشفيات القطاع العام (التأمين الصحي والمؤسسة العلاجية وهيئة المستشفيات والمعاهد التعليمية والمراكز الطبية المتخصصة بوزارة الصحة) عن ٥٠% ثم تأتي المستشفيات العامة والمركزية والمستشفيات المتخصصة بوزارة الصحة.^١

١. تطور الإنفاق العام على الصحة ونسبة من إجمالي الإنفاق العام وإجمالي الناتج القومي .

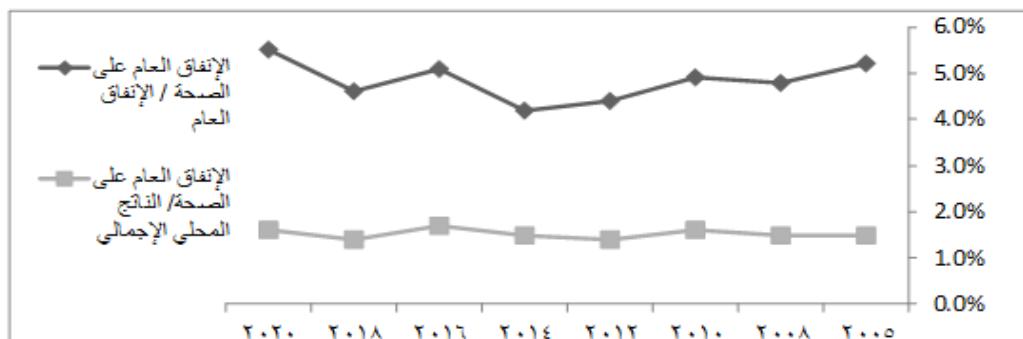
على المستوى المحلي، تشير البيانات الرسمية في مجملها إلى تزايد الحجم المطلق للإنفاق على الصحة في مصر خلال الفتره ٢٠٠٥-٢٠٢٠، إلا أن نسبة الإنفاق على الصحة سواء من إجمالي الإنفاق العام، أو من الناتج المحلي الإجمالي كانت متذبذبة. مع تسجيل ارتفاع طفيف في تلك النسب خلال الثلاث سنوات الأخيرة من ٢٠١٧-٢٠٢٠، وقصيراً كما يلى:

- يوضح كل من الشكل (١) والجدول (١) ارتفاع إجمالي الإنفاق العام على الصحة من ٨.٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٥ إلى ٩٣.٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠، إلا أن الزيادة في الإنفاق الحكومي على الصحة كانت في بعض الأحوال هي زيادة اسمية وليس حقيقة، حيث أن معدل التغير في الإنفاق السنوي على الصحة كان أقل من معدل التضخم السنوي في عام ٢٠٠٨، وكذلك خلال الفتره من ٢٠١٥-٢٠١٨.

- وعلى الرغم من الزيادة المطلقة في حجم الإنفاق العام على الصحة، إلا أن نسبة من إجمالي الإنفاق العام لم تتجاوز ٥.٥% خلال الفترة المشار إليها، حيث تذبذبت النسبة ارتفاعاً وانخفاضاً خلال الفتره ما بين ٤.٢% و ٥.٥%， إلا أنها أخذت اتجاه الزيادة من ٢٠١٧-٢٠٢٠ فارتفعت من ٤.٥% في ٢٠١٧ إلى ٥.٥% في ٢٠٢٠.

- أما نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي فلم تتجاوز ١.٧% خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠ حيث تراوحت بين ١.٤% إلى ١.٧%.

شكل ١: تطور الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الإنفاق خلال الفتره من ٢٠٠٥-٢٠٢٠ (القيمة بالمليار جنيه)



المصدر: بيانات الإنفاق العام: وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة، السنوات ٢٠٢٠-٢٠٠٥،
بيانات الناتج المحلي الإجمالي ، مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار، بيانات وأحصاءات ومؤشرات، مؤشرات محلية

^١ حسن محمد محمد السيد، دور القطاع الخاص في تحسين اداء الخدمات الصحية في مصر(دراسة مقارنة مع اليابان، كوريا)، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية والبيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠١٩، ص ٤٤-٤٢.

^٢ وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة، السنوات ٢٠٢٠-٢٠٠٥.

جدول ١ - تطور الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الإنفاق العام خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٢٠ (القيمة بالمليار جنيه)

معدل التضخم السنوي	% التغير في الإنفاق العام على الصحة	الإنفاق العام على الصحة/ الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام على الصحة / الإنفاق العام	الإنفاق العام على الصحة (بالمليار)	السنة
٤.٨	-	% ١.٥	% ٥٢	٨٢٠٢	٢٠٠٦/٥
٧.٧	١٣.٤	% ١.٥	% ٤٣	٩٣٠٥	٢٠٠٧/٦
٩.٥	٢٦.٩	% ١.٥	% ٤٨	١١٨٠٤	٢٠٠٨/٧
١٨.٣	٩.٥	% ١.٥	% ٤٧	١٢٩٢٠	٢٠٠٩/٨
١١.٨	٢٦.٢	% ١.٦	% ٤٩	١٦٣١٠	٢٠١٠/٩
١١.١	٢٤.٦	% ١.٤	% ٤٤	٢٠٣٢٠	٢٠١١/١٠
١٠.١	١٧.١	% ١.٧	% ٤٩	٢٣٨٠٠	٢٠١٢/١١
٧.١	١٥.١	% ١.٤	% ٤٤	٢٧٤٠٠	٢٠١٣/١٢
٩.٥	١٩.٣	% ١.٦	% ٤٧	٣٢٧٠٠	٢٠١٤/١٣
١٠.١	٢٩.٧	% ١.٥	% ٤٢	٤٢٤٠١	٢٠١٥/١٤
١٠.٤	٦.٠	% ١.٧	% ٥٢	٤٤٩٥٠	٢٠١٦/١٥
١٣.٨	٨.٩	% ١.٧	% ٥١	٤٨٩٤٤	٢٠١٧/٦
٢٩.٥	١٢.٢	% ١.٦	% ٤٥	٥٤٩٢٢	٢٠١٨/١٧
١٤.٤	١٢.٥	% ١.٤	% ٤٦	٦١٨١١	٢٠١٩/١٨
٩.٢	١٨.٢	% ١.٤	% ٤٧	٧٣٠٦٣	٢٠٢٠/١٩
٥.٠	٢٨.٠	% ١.٦	% ٥٥	٩٣٥٤٤	٢٠٢١/٢٠

المصدر: بيانات الإنفاق العام، وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة، السنوات ٢٠٠٥-٢٠٢٠.

بيانات معدل التضخم السنوي: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، النشرة الشهرية للاقرارات القياسية لأسعار المستهلكين، ٢٠٢١، ص ٧٨.

بيانات الناتج المحلي الإجمالي: مجلس الوزراء، مركز دعم واتخاذ القرار، بيانات وأحصاءات ومؤشرات، مؤشرات محلية

<https://www.idsc.gov.eg/DMS/View/567?cid=0>

أما عالمياً، يتضح من الجدول (٢) أن نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام في مصر والتي لم تتجاوز ٥٪ خالل الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، تعد نسبة منخفضة بالنسبة لكثير من الدول العربية التي تصنف في نفس الشرحية الداخلية التي تقع فيها مصر (دول الدخل المتوسط، الشرحية الدنيا) مثل الجزائر والمغرب التي بلغت النسبة فيما ١٠.٧٪، ١٠.٧٪ على التوالي في عام ٢٠١٨، كذلك كانت النسبة منخفضة حتى بالنسبة لبعض الدول التي تصنف كدول منخفضة الدخل مثل السودان ومالي، أما الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت النسبة ٢٢.٥٪ في عام ٢٠١٨.

جدول ٢ - نسبة الإنفاق العام على الصحة إلى إجمالي الإنفاق العام في مصر والعالم خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)^١

البيان							
الدول ذات الدخل المنخفض							
٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٥	السودان
٦.٨١	١٣.١٢	١٠.٦٢	٩.٦	٩.٤٩	٨.٧٩	٨.١٠	مالي
٥.٤٣	٥.٤٣	٤.٤٥	٢.٦٦	٣.٣٠	٣.٧٩	٦.٤٦	تشاد
٥.٢٣	٥.٧٣	٥.٦٢	٤.٠٠	٣.٥٠	٤.٢٣	١٢.٤٢	جمهورية مصر العربية
٤.٧٢	٥.٠٦	٤.١٦	٤.٣٩	٤.٣٦	٤.٧٠	٥.٢٤	الجزائر
١٠.٧٢	١٠.٧٣	١١.٦١	١٠.٥٥	٩.٥٤	٧.٩٧	٨.٢٧	المغرب
٧.١٧	٧.٢٩	٦.٥٥	٦.٩٤	٧.٥٣	٦.٩٦	٣.٩٩	أندونيسيا
٨.٥١	٨.٤١	٥.٧٨	٤.٦٣	٤.٥١	٤.٦٣	٤.٢٠	تركيا
٩.٣٠	٩.٦٥	١٠.١٥	١٠.٣٠	١٠.٩٢	١١.٠٩	١٠.٣٢	مالطا
٨.٤٧	٨.٣٣	٧.٨٢	٦.٥٤	٦.٣١	٥.٩٣	٥.٥٥	الكويت
٨.٩١	٦.٢١	٦.٢١	٥.٦٤	٥.٢٢	٣.٧٤	٦.٧٥	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٢.٥٠	٢٢.٤٥	٢١.٤٨	١٩.٦٥	١٨.٤٢	١٨.٢١	١٧.٩٤	المانيا
١٩.٩٩	١٩.٥٩	١٩.١٥	١٨.٢٢	١٧.٤٥	١٧.٤٦	١٦.٦٧	مجموعة الدول منخفضة الدخل
٥.٤٤	٦.١٣	٥.٥٠	٥.١٩	٥.٤٩	٥.٩٣	٧.١٧	مجموعة الدول متوسطة الدخل (الشرعية الدنيا)
٧.٣٩	٧.٤١	٧.٢٢	٧.٢١	٧.٢٧	٧.٠٨	٧.٩٨	مجموعة الدول متوسطة الدخل (الشرعية العليا)
١١.٦٤	١١.٤٩	١٠.٩٩	١٠.٦٥	١٠.٤٦	١٠.٠٨	٩.٨٦	مجموعة الدول مرتفعة الدخل
١٣.٧٥	١٣.٣٠	١٣.٣٠	١٢.٩٣	١٢.٩١	١٢.٩٤	١٢.٥٩	

Source: World Health Organization (WHO), Global Health Observatory data repository (GHO), Last updated: 2021-01-07, <https://apps.who.int/gho/data/node.main.HEALTHFINANCING?lang=en>

^١ استندت الباحثة في تصنيف الدول حسب مستوى الدخل إلى ترتيب البنك الدولي للدول حسب مستوى الدخل لعام ٢٠٢١-٢٠٢٠. <https://data.albankaldawli.org/?locations=XM-XN-XT-XD>

كما يوضح الجدول (٣)، مدى التفاوت في مقدار ما تنفقه الدول ذات الدخل المرتفع من ناتجها المحلي على الصحة، مقابل ما تنفقه مجموعة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل. إذ بلغ متوسط نسبة الإنفاق العام على الصحة إلى إجمالي الناتج المحلي ٥.٢% في مجموعة الدول المرتفعة الدخل في عام ٢٠١٨ وهو ما يجاوز ضعف ما تنفقه على الصحة كل من الدول منخفضة الدخل والمتوسطة الدنيا للدخل واستمرت تلك الفجوة خلال الفترة بل اتسعت في نهايتها.

وفي مصر بلغت نسبة الإنفاق من إجمالي الناتج المحلي حجما ثابتا تقريرا يتراوح ما بين ٤٠.٧-٤١.٧% خلال الفترة، وهو ما ينقارب مع المتوسط العام لمجموعة الدول منخفضة الدخل وليس متوسطه الدخل، مما يعني أن حجم الإنفاق على الصحة في مصر لا يتناسب مع إمكانياتها كما انه ينخفض كثيرا عن نظيره في دول تتشابه ظروفها مع مصر وتصنف ضمن نفس الشريحة الداخلية مثل الجزائر والمغرب حيث تراوحت النسبة في كل من الجزائر من ٢% إلى ٤% ، المغرب من ١٢% إلى ٢٣% .اما الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية فقد تراوحت النسبة ما بين ٧.٧% الى ٨.٧% خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٠٥^١.

جدول ٣- نسبة الإنفاق العام على الصحة إلى إجمالي الناتج المحلي في مصر والعالم خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥)

البيان							
٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٥	الدول ذات الدخل المنخفض
١٠٣	١٥١	١٤٣	١٤٩	١٦٥	١٧٣	١٦٠	السودان
١١٠	١٢١	٠٨٩	٠٤١	٠٦٧	٠٧٢	١٤٠	مالي
٠٧٠	٠٨٢	١٢٣	٠٩٦	٠٨٥	٠٧٩	١٤٣	تشاد
١٤٢	١٦٦	١٤٨	١٣٥	١٣٧	١٥٤	١٥٣	جمهورية مصر العربية
٤٠٩	٤٤٧	٤٧١	٤٣٨	٣٥٦	٣٠٣	٢٢٤	الجزائر
٢١٤	٢٢٣	٢١٥	٢٤٤	٢٣٤	٢١٣	١٢٤	المغرب
٣١٩	٣٣٦	٣٣٦	٣٥٢	٣٩٢	٣٧٩	٣٣٢	تركيا
١٩٢	١٨٩	٢٠٣	١٨٦	١٦٨	١٦٠	١٣٦	مالطا
٤٤٠	٣٣٤	٢٧٥	٢١٩	٢٣٣	١٥١	١٩١	الكويت
٨٥١	٨٥٩	٨٢٤	٧٩١	٧٩٥	٧٢٥	٦٦٣	الولايات المتحدة الأمريكية
٨٨٨	٨٦٨	٨٤٨	٨١٨	٨٤٠	٧٧٢	٧٨٠	المانيا
١٢٧	١٣٦	١٢٦	١١٣	١١٨	١٢٣	١٣٨	مجموعة الدول منخفضة الدخل
٢٢٥	٢٢٤	٢١٩	٢١٧	٢١٥	٢١٠	٢٢٤	مجموعة الدول متوسطة الدخل(الشريحة الدنيا)
٣٧٨	٣٧١	٣٥٨	٣٤٠	٣٣٨	٣١٦	٢٩٥	مجموعة الدول متوسطة الدخل(الشريحة العليا)
٥٢٤	٥٢٢	٥٢٦	٥٢٦	٥٣٨	٥٠٢	٤٧٧	مجموعة الدول مرتفعة الدخل

Source: World Health Organization (WHO), Global Health Observatory data repository (GHO), Last updated: 2021-01-07, <https://apps.who.int/gho/data/node.main.HEALTHFINANCING?lang=en>

٢. تطور نسبة الإنفاق العام على الصحة إلى إجمالي الإنفاق على الصحة .

يوضح الجدول (٤) أن نسبة الإنفاق العام على الصحة في مصر إنخفضت من ٣٢.٣% في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٨.٧% في عام ٢٠١٨ ، وهو ما يقل عن المتوسط العام لمجموعة دول الدخل المتوسط الشريحة الدنيا، والتي ارتفعت بها النسبة خلال الفترة من ٣٩.٨% في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٢.٩% في عام ٢٠١٨ . أما بالنسبة للدول متوسطة الدخل الشريحة العليا والدول مرتفعة الدخل فقد بلغت النسبة لكل منهم ٥٦.٠% ، ٥٦.٩% على التوالي في عام ٢٠١٨ ، مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين مستوى الدخل وبين حجم الإنفاق العام على الصحة .

جدول ٤- نسبة الإنفاق العام على الصحة إلى إجمالي الإنفاق على الصحة في مصر والعالم خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥)

البيان							
٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٥	جمهورية مصر العربية
٢٨.٧٣	٣٠.٨٧	٢٩.٥٤	٢٨.٧١	٣٢.٩٣	٣٤.٣٩	٣٢.٢٩	مجموعة الدول منخفضة الدخل
٢١.٣٠	٢٢.١٤	٢١.٢٩	١٩.٩٤	١٩.٥٠	٢٠.٤٤	٢٢.٦٧	مجموعة الدول متوسطة الدخل(الشريحة الدنيا)
٤٢.٩٩	٤١.٩٥	٤٠.٥٧	٤١.٣٨	٣٩.٨٥	٤٠.٥٤	٣٩.٨٢	مجموعة الدول متوسطة الدخل(الشريحة العليا)
٥٦.٠٠	٥٥.٥٥	٥٥.٠٠	٥٤.٢٢	٥٣.٥٧	٥١.٩٧	٥٠.٢٦	مجموعة الدول مرتفعة الدخل
٦٨.٩٣	٦٨.٨٠	٦٨.٤١	٦٨.٤٥	٦٨.٣٧	٦٧.٥٠	٦٧.٠٢	

Source: World Health Organization (WHO), Global Health Observatory data repository (GHO), Last updated: 2021-01-07, <https://apps.who.int/gho/data/node.main.HEALTHFINANCING?lang=en>

^١ World Health Organization (WHO), Global Health Observatory data repository (GHO), Last updated: 2021-01-07, <https://apps.who.int/gho/data/node.main.HEALTHFINANCING?lang=en>

٣. تطور نصيب الفرد من الانفاق العام على الصحة.

كما هو موضح في الجدول (٥) إرتفع نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة في مصر من ٢٠٦ دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٩.٤ دولار في ٢٠١٤، ثم أخذت القيمة في الانخفاض حتى بلغت ٣٦.٧ دولار في عام ٢٠١٨ ثم ارتفع نصيب الفرد مرة أخرى ليصل إلى ٥٧.٨ دولار في عام ٢٠٢٠.

أما عالميا: فقد إرتفع نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة في دول الدخل المتوسط الشريحة الدنيا من ٢٩.٤ دولار في ٢٠٠٥ إلى ٥٢.٨ في عام ٢٠١٨ و ٥٧.٧ دولار في ٢٠٢٠. أما الدول متوسطة الدخل الشريحة العليا والدول مرتفعة الدخل بلغ نصيب الفرد في كل منها ٢٧٩.٩ دولار، ٢١٣٣.٦ دولار على التوالي في عام ٢٠١٨، كذلك انخفضت قيمة المؤشر في مصر عن متوسط القيمة لقارة إفريقيا والذي بلغ ٦٢.١٨ دولار في عام ٢٠١٨.

ويعد إنخفاض نسبة الإنفاق العام على الصحة في مصر مقارنة بالنسب الدولية سبب رئيس في الفجوة الكبيرة بين نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة في مصر وغيرها من الدول خاصة الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع.^١

جدول ٥ - متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام (الحكومي) على الصحة في مصر مقارنة بدول أخرى خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥) (القيمة بالدولار)

								البيان
								جمهورية مصر العربية
								مجموعة الدول منخفضة الدخل
٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٥		حسب مستوى الدخل
٣٦.١	٤٧.٤	٤٩.٤	٤٣.٣	٣٧.٣	٣٣.٤	٢٠.٦		مجموعة الدول متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا)
٨.٤	٨.٠	٨.٥	٨.٢	٨.٠	٨.٢	٦.٢		مجموعة الدول متوسطة الدخل (الشريحة العليا)
٥٧.٧	٥٢.٨	٥٥.٣	٥٤.٣	٤٥.١	٤٢.٩	٢٩.٤		مجموعة الدول مرتفعة الدخل
٢٧٩.٩	٢٥٣.٤	٢٦٠.٨	٢٣٩.٥	٢٠٩.٥	١٩٠.٦	١١٥.٦		إفريقيا
٢١٣٣.٦	١٨٩٠.٠	٢٠٩٥.٦	١٩٨٤.٢	١٨٧٧.٤	١٨٩٥.٩	١٤١٠.٦		الأمريكتين
٦٢.٢	٥٥.٩	٦١.٦	٦١.١	٥٠.٦	٤٣.٠	٣٥.٥		جنوب شرق آسيا
٦١٠.٣	٥٦٦.٣	٥٥٨.٢	٥٢٦.٧	٤٦٩.٦	٤١١.٧	٢٩٩.٨		أوروبا
١٢٠.٦	١١٢.٩	٨٣.٤	٦٧.٦	٦١.٦	٦٧.٧	٢٥.٨		الشرق الأوسط
١٧٤٣.٨	١٥٤٤.٧	١٧٧٠.٤	١٦٦٢.٧	١٦٢٩.٨	١٧١٤.٨	١٢٤٥.٩		
٤١١.٣	٣٧٥.٢	٤١٧.٥	٣٣٠.٨	٢٧٠.٢	٢٥٠.٥	١٩٣.٣		

Source: World Health Organization (WHO), Global Health Observatory data repository (GHO), Last updated: 2021-01-07, <https://apps.who.int/gho/data/node.main.HEALTHFINANCING?lang=en>

٤. تطور نسبة إنفاق الأسرة على الخدمات والرعاية الصحية.

إن انخفاض نسبة الإنفاق العام على الصحة وإنخفاض نصيب الفرد منه أدى إلى زيادة العبء الذي يتحمله المواطن في الإنفاق على الخدمات الصحية. وهذا ما أكدت عليه البيانات الرسمية حيث إرتفع إنفاق الأسرة المصرية على بند الصحة من ٣٦٨٠ جنيه في عام ٢٠٠١٥ إلى ٦٤٠٨ في عام ٢٠١٩، كما يوضح الجدول (٦) ارتفاع نسبة إنفاق الأسرة المصرية على الخدمات والرعاية الصحية من ٤% من إجمالي إنفاق الأسرة في ٢٠٠٥ إلى ١٠.٧% في ٢٠١٧ وحدث انخفاض طفيف في عام ٢٠١٩ حيث بلغت النسبة ١٠.٤%.^١

ووفقاً لنتائج مسح الدخل والإنفاق للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٠/٢٠١٩، يأتي إنفاق الأسرة المصرية على الصحة في المرتبة الثالثة، حيث يستحوذ الإنفاق على الطعام والشراب على حوالي ٣٧.١% من إجمالي الإنفاق بليه المسكن ومستلزماته على ١٨% ثم الإنفاق

^١ World Health Organization (WHO), Global Health Observatory data repository (GHO), Last updated: 2021-01-07, <https://apps.who.int/gho/data/node.main.HEALTHFINANCING?lang=en>

^٢ عبد الخالق فاروق، الصحة واحتياجات القراء في مصر، كم ينفق المصريون على الصحة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٣، ص ٦٣-٥٨.

على الخدمات الصحية ٤٪١٠. ويستحوذ بند المنتجات والأجهزة والمعدات الصحية نسبة ٥١٪ من إجمالي إنفاق الأسرة على الرعاية الصحية، ثم يليه بند الإنفاق على خدمات العيادات الخارجية نسبة ٣١.٦٪، وأخيراً الإنفاق على بند خدمات المستشفيات ١٧.١٪.

وتتفاوت نسبة إنفاق الأسرة على الخدمات الصحية ما بين المحافظات، وتعد محافظة الجيزة أقل المحافظات ٧.٧٪، تليها محافظة القاهرة والقاهرة بنسبة ٧.٩٪، أما أعلى نسبة إنفاق على الخدمات والرعاية الصحية كانت لمحافظة كفر الشيخ ٤.٤٪، تليها محافظة الدقهلية بنسبة ١٢.٧٪، ثم محافظة البحيرة وبنى سويف بنسبة ١٢.٣٪. كما ترتفع النسبة في محافظاتوجه البحري عن متوسط النسبة على مستوى الجمهورية (١٠.٤٪) بإثناء محافظة اسماعيلية ٩.٥٪. أما محافظات الوجه القبلي فتختفي نسبة إنفاق الأسرة على خدمات الرعاية الصحية عن متوسط النسبة على مستوى الجمهورية، فيما عدا الفيوم ٤٪، المنيا ١١.٩٪، بنى سويف ١٢.٣٪.

جدول ٦ - نسبة إنفاق الأسرة المصرية على الخدمات والرعاية الصحية إلى إجمالي إنفاق الأسرة (٢٠٢٠-٢٠٠٥)

البيان							
٢٠١٩	٢٠١٧	٢٠١٥	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٥	% الانفاق على الخدمات والرعاية الصحية
١٠.٤	١٠.٧	١٠.٠	٩.٢	٨.١	٦.٤	٤.٠	% الانفاق على الخدمات والرعاية الصحية في الريف
١١.٢	١٠.٩	١٠.٠	٩.٦	٨.٣	٥.٦	٣.٤	% الإنفاق على الخدمات والرعاية الصحية في الحضر
٩.٥	١٠.٤	١٠.١	٨.٩	٨.١	٧.٠	٤.٥	المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، اعداد متفرقه خلال الفترة من ٢٠٢٠-٢٠٠٥

كما يرتبط الإنفاق على الخدمات الصحية بمستوى دخل الفرد، حيث تتفق الفئة الدخلية الدنيا (الشريحة الاولى) حوالي ٨.٣٪ من دخلها على الخدمات الصحية، مقابل ان الفئة العليا (الشريحة العاشرة) للدخل تتفق حوالي ١٢.٢٪ في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، أي كلما انخفض مستوى الدخل والمعيشة تنخفض إمكانية الحصول على الخدمات الصحية المناسبة، كما ان ارتفاع الإنفاق الخاص على الخدمات الصحية يمثل عبء كبير على اصحاب الدخول المنخفضة خاصة ان نسبة الفقر في مصر بلغت حوالي ٣٠٪ من السكان عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. مما يؤكد على اهمية توفير الدولة لخدمات الرعاية الصحية الأساسية لكافة المواطنين بجودة مناسبة.^١

كما تشير البيانات الرسمية لعام ٢٠١٩ إلى ان نسبة إنفاق الأسرة على العيادات الخارجية بلغت في شريحة الإنفاق الدنيا ٢٩.٦٪، مقابل ٣٣.٩٪ في شريحة الإنفاق السادسة، ٢٧٪ في شريحة الإنفاق العليا. كما سجلت أقل نسبة إنفاق للأسرة على الأدوية والأجهزة والمعدات الطبية ٤٦.٤٪ في شريحة الإنفاق العليا، ارتفعت إلى ٥٤٪ في شريحة الإنفاق الوسطى، وبلغت ٥٨.٢٪ في شريحة الإنفاق الدنيا.^٢

ومن ناحيه اخرى أدى انخفاض مخصصات الإنفاق العام على الصحة الى ارتفاع نسبة المدفوعات المباشرة التي يتحملها الأفراد من إجمالي الإنفاق على الصحة (Out of pocket spending) وتصل النسبة في مصر الى ٦٢٪ وهو ما يتجاوز ضعف المعدل العالمي . وكما هو موضح في الجدول (٧)، بلغت نسبة الإنفاق من الجيب على تمويل الخدمات الصحية حوالي ٦٢٪ في عام ٢٠١٨ ، واقل قيمه وصلت لها النسبة كانت ٥٥٪ في عام ٢٠١٤ ، ويلاحظ ان تلك النسبة ترتفع كثيراً عن متوسط النسبة للدول ذات الدخل المماثل والتي بلغت ٣٩٪ في ٢٠١٨ و كذلك ترتفع عن متوسط النسبة للدول الإفريقية حيث بلغت ٣٦.٦٪ في ٢٠١٩ ، أما الدول مرتفعة الدخل فلم تتجاوز نسبة الإنفاق من الجيب على تمويل الخدمات الصحية ٢٣٪.^٣

^١ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٢٠/٠١٩، ديسمبر ٢٠٢٠، ص ٥٠.

^٢ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، إنفاق الأسرة المصرية على الخدمات والرعاية الصحية، ٢٠١٥، ديسمبر ٢٠١٦، ص ١٠.

^٣ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أهم المؤشرات، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢٠، اصدار ديسمبر ٢٠٢٠، ص ٦٢.

^٤ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، مؤشرات الفقر، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢٠، اصدار ديسمبر ٢٠٢٠، ص ٤.

^٥ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أهم المؤشرات، ٢٠٢٠/٢٠١٩، ٢٠٢٠، اصدار ديسمبر ٢٠٢٠، ص ٦٥.

^٦ يتضمن الإنفاق من الجيب أشتراكات التأمين الصحي وكذلك الشراء للخدمة من العيادات والصيدليات، لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع الى: محمد حسن خليل، اقتصاديات الصحة في مصر في مرحلة الانتقال، المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة، المؤسسة

العربيه للبحث العلمي والتنمية البشرية، ٢٠١٨، ٧٤، ص ٢٦٦.

جدول ٧- نسبة المدفوعات المباشرة التي يتحملها الأفراد من إجمالي الإنفاق على الصحة في مصر ودول أخرى خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) (القيمة بالدولار)

البيان								
٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠٠٨	٢٠٠٥	مجموعـة الدول	جمهورية مصر العربية
٦٢.٢٦	٥٩.٠٠	٥٥.١٢	٦٠.٨٨	٦٢.٦٣	٦١.٨٢	٦٤.٥٨	حسب مستوى الدخل	جمهورية مصر العربية
٤١.١٢	٤١.٥٦	٤٢.١٦	٤٤.٣٩	٤٥.٥٤	٤٦.٦٧	٤٦.٢٧		
٣٩.٠٣	٣٩.٣٥	٣٨.٥٣	٣٩.٥٣	٤٠.٢٣	٤٠.٨٠	٤٣.٤٤		
٣٢.٥٦	٣٢.٩٠	٣٣.١٠	٣٣.٧٩	٣٤.٠٤	٣٥.٦١	٣٧.١٠		
٢٠.٤١	٢٠.٨٧	٢٠.٧١	٢٠.٩٦	٢١.١٠	٢٢.١٩	٢٢.٥٥	حسب المنطقة	مجموعـة الدول مرتفعة الدخل
٣٦.٦١	٣٦.٥٥	٣٦.٢١	٣٧.٣٧	٣٩.١٤	٤١.٣٨	٤٢.٣٨		
٣٢.٤١	٣٢.٠٨	٣٢.٥٣	٣٣.٩٧	٣٤.٣٤	٣٦.٤٤	٣٧.٤١		
٤٠.١٢	٤١.٤٩	٤٢.٤٣	٤٤.٤٠	٤٦.٢٢	٤٥.٤٠	٤٩.٧٧		
٢٩.٨٢	٢٩.٩٨	٢٩.٤٩	٢٩.١٨	٢٨.٩١	٢٩.٣٨	٢٩.٨١	حسب	أوروبا
٣٦.٠٢	٣٩.٠٧	٣٨.٦٠	٤٠.٦٦	٤٠.٨٧	٤١.٦٦	٤٢.٨٩		الشرق الأوسط

Source: World Health Organization (WHO), Global Health Observatory data repository (GHO), Last updated: 2021-01-07, <https://apps.who.int/gho/data/view.main.GHEDOOPSCHESHA2011WBv?lang=en>

٥. تطور الإنفاق العام الاستثمارى والجارى على الصحة.

يستحوذ الإنفاق الجارى على الصحة (بند الأجر) على أكثر من نصف مخصصات الإنفاق العام على الصحة، وكما يتضح من الجدول (٨) والشكل (٢) ارتفعت نسبة الأجرور إلى إجمالي النفقات العامة من ٤٧.١٪ عام ٢٠٠٦ إلى ٦٢.٨٪ عام ٢٠١٤ ، الا أن النسبة اخذت فى الانخفاض حتى بلغت ٤٤.٥٪ فى عام ٢٠٢٠ . بمعدل انخفاض ٥.٥٪.

و سعت الدولة خلال الخمس سنوات الأخيرة إلى تطوير المستشفيات وزيادة عدد الوحدات والمراكز الصحية في مختلف المحافظات واستكمال شبكة الرعاية الصحية الأساسية وخدمات الرعاية العاجلة وتطوير أساليب العمل بها، والإهتمام بالصحة السكانية والإنجابية . و يوضح الجدول (٨) تحسن ملحوظ في نسبة الإنفاق الاستثماري في قطاع الصحة خلال الفترة المشار إليها، حيث ارتفعت النسبة من ٩.٦٪ عام ٢٠٠٦ إلى ١١.٩٪ عام ٢٠٢٠ ، بمعدل زيادة ١.٢٪.

وعلى الرغم من تحسن نسبة الإنفاق الاستثماري في القطاع إلا البيانات الرسمية تشير إلى التواضع الشديد لنصيب الاستثمار بالقطاع الصحي من إجمالي الاستثمارات العامة المنفذة ، حيث لم تتجاوز نسبة الاستثمارات المنفذة في القطاع الصحي ٢.١٪ في عام ٢٠٠٦ ارتفعت إلى ٣.٦٪ من إجمالي الاستثمارات العامة في عام ٢٠٢٠ .

^١ البيان المالي للموازنة العامة للدولة، السنوات ٢٠٢٠-٢٠٠٥

^٢ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، التنمية الاقتصادية، بيانات الحسابات القومية، الاستثمارات العامة.

<https://mped.gov.eg/Investment/Index?lang=ar>

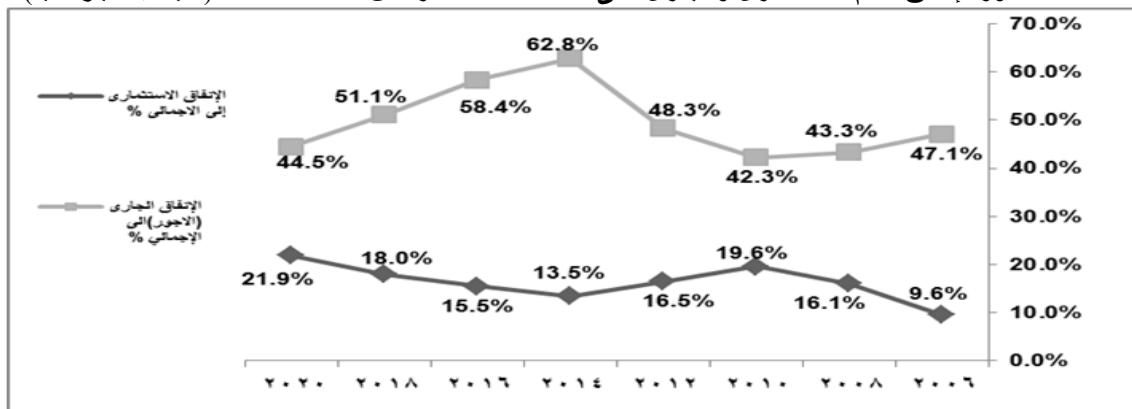
جدول ٨ - تطور الإنفاق العام الاستثماري والجاري على الصحة خلال الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠٢٠ (القيمة بالمليار جنيه)

السنة	العام على الصحة	الإنفاق الاستثماري على الصحة	الإنفاق على الصحة (الاجور)	الإنفاق الاستثماري على الصحة (الاجور) (%)	الإنفاق الجاري إلى الإجمالي (%)	% الاستثمارات المبذولة في القطاع الصحي / اجمالي الاستثمارات العامة (%)
٢٠٠٧/٠٦	٩٣٠٠	٠٨٩١	٤٣٧٧	٦%	٤٧.١%	٢.١%
٢٠٠٩/٠٨	١٢٩٠٠	٢٠٧١	٥٥٨٣	١٦.١%	٤٣.٣%	٣.٢%
٢٠١١/١٠	٢٠٣٠٠	٣٩٧٨	٨٥٨٠	١٩.٦%	٤٢.٣%	٣.٧%
٢٠١٣/١٢	٢٧٤٠٠	٤٥٢٢	١٣٢٤٢	١٦.٥%	٤٨.٣%	٢.٩%
٢٠١٥/١٤	٤٢٤٠٠	٥٧٢٣	٢٦٦١٠	١٣.٥%	٦٢.٨%	٢.٣%
٢٠١٧/١٦	٤٨٩٤٤	٧٥٨٢	٢٨٥٦٩	١٥.٥%	٥٨.٤%	٢.٩%
٢٠١٩/١٨	٦١٨١١	١١١٥١	٣١٦٠٠	١٨.٠%	٥١.١%	٢.٣%
٢٠٢١/٢٠	٩٣٥٤٤	٢٠٥٢٢	٤١٦١٥	٢١.٩%	٤٤.٥%	٣.٦%

المصدر: العمود (١) من إعداد الباحثه استنادا إلى البيان المالي للموازنة العامة للدولة، السنوات ٢٠٠٥-٢٠٢٠.

المصدر: العمود (٣) من اعداد الباحثه استنادا إلى بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، التنمية الاقتصادية، بيانات الحسابات القومية، الاستثمارات العامة. <https://mped.gov.eg/Investment/Index?lang=ar>

شكل ٢ : تطور الإنفاق العام الاستثماري والجاري على الصحة خلال الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠٢٠ (القيمة بالمليار جنيه)



المصدر: من إعداد الباحثه استنادا إلى البيان المالي للموازنة العامة للدولة، السنوات ٢٠٠٥-٢٠٢٠.

وعلى الرغم من أن بند الإنفاق على "شراء السلع والخدمات" هو أحد البنود الهامة بالنسبة لجودة الخدمات والرعاية الصحية، إلا ان ذلك البند استحوذ فقط على حوالي ٣٠.١٪ من جملة الإنفاق العام على الصحة في عام ٢٠٠٦ وانخفضت تلك النسبة خلال الفتره لتصل الى حوالي ١٥.٩٪ في عام ٢٠١٤، ثم اخذت النسبة في الارتفاع حتى بلغت ٢٣.٦٪ في عام ٢٠٢٠ كما هو موضح في الجدول (٩).^١

جدول ٩: الإنفاق العام على خدمات القطاع الصحي وفقاً للتصنيف الوظيفي بالموازنة العامة للدولة (بالمليار جنيه)

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠		٢٠١٥/٢٠١٤		٢٠٠٧/٢٠٠٦	
	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة
الأجور والتعويضات للعاملين	٤٤.٥%	٤١٦١٥	٦٢.٨%	٢٦٦١٠	٤٧.١%	٤٣٧٧
شراء السلع والخدمات	٢٣.٦٪	٢٢١٠٠	١٥.٩٪	٦٧٥١	٣٠.١٪	٢٧٩٧
الفوائد	٠.٣٪	٠٢٩٧	٠.٨٪	٠٣٤٦	٠.١٪	٠٠٠٩
الدعم والمنح والمزاياات الاجتماعية الأخرى	٨.٠٪	٧٤٩٣	٦.٢٪	٢٦٤٨	١١.٩٪	١١١٣
المصروفات الأخرى	١.٦٪	١٥١٣	١.٥٪	٠٦٤٦	١.٢٪	٠١١٥
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢١.٩٪	٢٠٥٢٢	١٥.٥٪	٥٧٢٣	٩.٦٪	٠٨٩١
الإجمالي		٩٣٥٤٤		٤٢٤٠٠		٩٣٠٠

المصدر: وزارة المالية، البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة، السنوات ٢٠١٨-٢٠٠٥

ومن الواضح ان الزيادة في بند الاجور الذى حدث فى عام ٢٠١٤ كان على حساب تقليل نسبة بند المشتريات من السلع والخدمات للقطاع، ولكن على الرغم من استحوذ بند الاجور والمرتبات على نسبة كبيرة من اجمالي مخصصات القطاع الصحي الا ان ارتفاع اعداد العاملين في القطاع من ناحيه وارتفاع معدلات التضخم من ناحيه اخرى، عوامل أدت الى تدهور القيمه الحقيقية للأجور العاملين بالقطاع.

^١ وزارة المالية، البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة، السنوات ٢٠١٨-٢٠٠٥

ثانياً- مؤشرات إتاحة الخدمات الصحية في مصر وعلاقة توزيعها الجغرافي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠

إن تحسين الخدمات الصحية يحتاج بالضرورة لبنيّة قوية من الأطباء البشريين والمستشفيات والوحدات الصحية، وتتمثل مشكلة حساب الناتج عن الخدمات الصحية مشكلة أساسية في مجال اقتصاديات الصحة، حيث يتمثل الناتج النهائي للخدمات الصحية في التحسن الصحي الذي صمم النظام الصحي من أجله، وهو منتج غير مادي يصعب قياسه، ومن ثم كان لابد من البحث عن بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في قياس إنتاجية الخدمات الصحية.^١

وتعد مؤشرات إتاحة الخدمات الصحية دلالة على مدى إمكانية حصول أفراد المجتمع على الخدمات الصحية وتشتمل على عدة مؤشرات فرعية تناول دراستها فيما يلى:

١- مؤشر عدد الأسرة والمستشفيات في القطاع الصحي.

أ- بالنسبة للاسره في القطاع الصحي، من حيث العدد ومؤشر الإتاحة.

يوضح الجدول (١٠) والشكل (٣) تطور عدد الأسره طبقاً للقطاع (عام/خاص) ومؤشر الإتاحة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠، حيث يتضح الآتي:

إستحوذ القطاع الصحي العام على حوالي ٨٦.٢٪ من الأسره عام ٢٠٠٥ انخفضت إلى ٧٢.١٪ عام ٢٠١٩، مقابل ارتفاعه نسبه الأسره بالقطاع الصحي الخاص ١٣.٨٪ في ٢٠٠٥ إلى ٢٧.٩٪ في ٢٠١٩.

تستحوذ وزارة الصحة على نسبه ٦٣.٧٪ من إجمالي الأسره في القطاع الصحي العام في ٢٠٠٥ وانخفضت إلى حوالي ٤٠٪ في عام ٢٠١٩، بينما تستحوذ الجهات التابعة لوزارة الصحة على ١١.٦٪ في ٢٠٠٥ ارتفعت إلى حوالي ٢٦.٣٪ في عام ٢٠١٩. أما الجهات الحكومية الأخرى فقد استحوذت على حوالي ٢٤.٧٪ من إجمالي الأسره في القطاع الصحي العام في ٢٠٠٥ وارتفعت تلك النسبة إلى حوالي ٣٣.٨٪ في عام ٢٠١٩.

ارتفع إجمالي عدد الأسرة بالقطاع الصحي الخاص من ١٨.٦ ألف سرير في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٥.٨ ألف سرير في ٢٠١٩ بنسبة ارتفاع حوالي ٩٢.٤٪، وفي المقابل انخفض إجمالي عدد الأسرة بالقطاع الصحي العام من ١١٦.٢ ألف سرير في عام ٢٠٠٥ إلى ٩٢.٦ ألف سرير في ٢٠١٩ بنسبة انخفاض حوالي ٢٠.٣٪، مما أدى إلى انخفاض إجمالي عدد الأسرة (حكومي، خاص) من ١٣٤.٧ ألف سرير في عام ٢٠٠٥ إلى ١٢٨.٣ ألف سرير في ٢٠١٩ بنسبة انخفاض ٤.٧٪.

جدول ١٠- تطور عدد ومؤشر الأسره طبقاً للقطاع (حكومي، خاص) خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠

مؤشر سرير/ الآف نسمة	الإجمالي	القطاع الخاص	القطاع الحكومي				البيان
			إجمالي القطاع الحكومي	جهات حكومية الآخري	جهات تابعة لوزارة الصحة	وزارة الصحة	
٢٢.٠	١٣٤٧٢٤	١٨٥٧٤	١١٦١٥٠	٢٨٦٨٣	١٣٤٢٤	٧٤٠٤٣	٢٠٠٥
٢٢.٠	١٣٣٩٠٤	١٧٨٧١	١١٦٠٣٣	٢٥٧٤٠	١٥٧٩٣	٧٤٥٠٠	٢٠٠٦
٢٠.٨	١٢٨٧٦٨	١٩٨٠٢	١٠٨٩٦٦	٢٥٦٨٠	١١٨٣٨	٧١٤٤٨	٢٠٠٨
١٧.٣	١٢٥١٢٣	٢٥٨٥٣	٩٩٢٧٠	٣١٤٤٤	٢٥٠٣٤	٤٢٧٩٢	٢٠١٠
١٥.٨	١٢٢٢٦٧	٢٥٤٤٧	٩٦٨٢٠	٣١٥٩٥	٢٤٤٢٤	٤٠٨٠١	٢٠١٢
١٥.٦	١٢٢٤٧٣	٢٤٦٤٧	٩٧٨٢٦	٣١٨٧٣	٢٤٨٢٨	٤١١٢٥	٢٠١٤
١٤.٣	١٢٦٥٩٥	٣٢٦٩٨	٩٣٨٩٧	٣٢١٥٢	٢٣٥٦٣	٣٨١٨٢	٢٠١٦
١٣.٥	١٣١٠٠٣	٣٥٣٢٠	٩٥٦٨٣	٣٢٧٥٢	٢٥١٠٩	٣٧٨٢٢	٢٠١٨
١٣.٠	١٢٨٣٤٤	٣٥٧٤٥	٩٢٥٩٩	٣١٢٨٦	٢٤٣١٠	٣٧٠٠٣	٢٠١٩
معدل التغير		%٤.٧-	%٩٢.٤	%٢٠.٣-	%٩.١	%٥٠-	
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، التقرير السنوي لإحصاء الخدمات الصحية، اعداد مختلفة.							

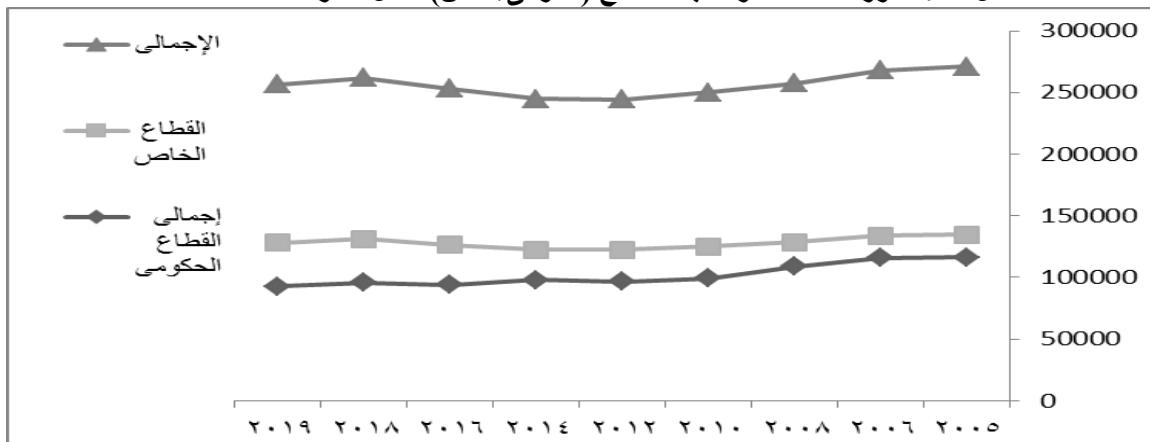
^١ جمعية التنمية الصحية والبيئية، برنامج السياسات والنظم الصحية، الحالة الصحية والخدمات الصحية في مصر، دراسة تحليلية للوضع للوضع الراهن ورؤى مستقبلية، ٢٠٠٥، ص.٨.

^٢ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، التقرير السنوي لإحصاء الخدمات الصحية، فبراير ٢٠٢١

^٣ الجهات التابعة لوزارة الصحة تشمل: مراكز طبية متخصصة، مستشفيات الصحة النفسية، مستشفيات ومعاهد تعليمية، الهيئة العامة للتأمين الصحي، المؤسسات العلاجية.

^٤ جهات حكومية أخرى تشمل: الجامعات، الشرطة والسجون، السكة الحديد، هيئات أخرى.

شكل ٣ : تطور أعداد الاسر طبقاً للقطاع (حكومي/خاص) خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠

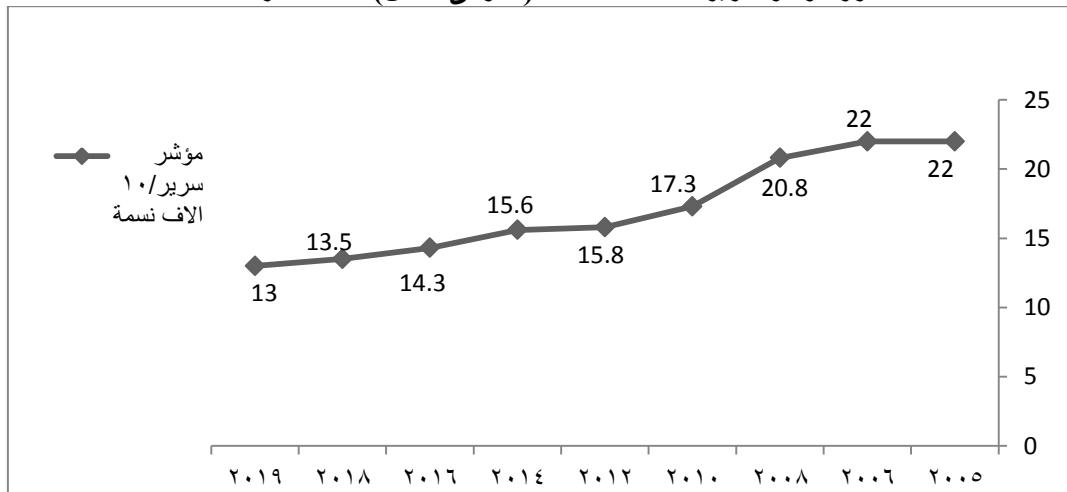


المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية، اعداد مختلف، ٢٠٠٥-٢٠٢١ فبراير

كما يوضح الجدول رقم ١٠ ان نسبة الانخفاض الاكبر في اجمالي الاسر بالقطاع الصحي العام كانت من نصيب وزارة الصحة حيث انخفض اجمالي اسرة وزارة الصحة من ٧٤ الف سرير في ٢٠٠٥ الى ٣٧ الف سرير في ٢٠١٩ بنسبة انخفاض حوالي ٥٠٪ ، بينما ارتفع اجمالي عدد الاسرة بالجهات التابعة لوزارة الصحة من ٤١٣ الف سرير في عام ٢٠٠٥ الى ٤٢٤ الف سرير في ٢٠١٩ بنسبة ارتفاع حوالي ٨١٪ ، كذلك ارتفع اجمالي عدد الاسرة بالجهات الحكومية الأخرى وبصفه خاصه الجامعات من ٣١٣ الف سرير في عام ٢٠٠٥ الى ٣٢٦ الف سرير في ٢٠١٩ بنسبة ارتفاع حوالي ٩٪ .

وعلى الرغم من أن عدد الاسرة في القطاع الصحي الخاص ارتفع بنسبة ٤٪ خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٠٥ كما هو موضح في الجدول السابق، إلا أن تلك الزيادة لم تعوض الانخفاض في عدد الاسر في القطاع الصحي العام خلال نفس الفترة، ويرجع ذلك كما سبق الاشارة إلى توسيع نصيب نسبة الانفاق الاستثماري في القطاع الصحي بصفه عامة وتراجع بنده الانفاق على شراء السلع والخدمات بصفه خاصه بالإضافة إلى التوسيع الشديد في نصيب القطاع الصحي من اجمالي الاستثمارات العامة المنفذة (جدول ٩)، مما ادى إلى تدهور مؤشر سرير/١٠ الف نسمة من ٢٢ سرير/١٠ الف نسمة في عام ٢٠٠٥ إلى ١٣ سرير/١٠ الف نسمة في ٢٠١٩ بنسبة إنخفاض حوالي ٣٢.٦٪ ، كما هو موضح في الجدول (١٠) الشكل (٤).^١

شكل ٤ : تطور مؤشر سرير/١٠ الف نسمة (حكومي/خاص) خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٩



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية، اعداد مختلف، ٢٠٠٥-٢٠٢١ فبراير

^١ الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية، اعداد مختلف، ٢٠٠٥-٢٠٢١ فبراير

بـ- بالنسبة للمستشفيات في القطاع الصحي، من حيث العدد ومؤشر الاتاحة .

تتكامل مجموعة الخدمات الصحية فيما بينها بحيث تشكل منظومة مترابطة توفر الخدمة الصحية لكافة المواطنين بشقيها الوقائي والعلاجي وتشكل المستشفيات المركزية وال العامة في هذه المنظومة بوابة الرئيسية للخدمات العلاجية من خلال انتشارها في جميع المحافظات.^١

ويوضح الجدول (١١) تطور عدد ومؤشر الاتاحة للمستشفيات طبقاً للقطاع (حكومي/خاص) خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٠٥ كما يلى:

إستحوذ القطاع الصحي العام على حوالي ٦٤٪ من المستشفيات في عام ٢٠٠٥ انخفضت إلى ٣٦٪ في عام ٢٠١٩ ويرجع ذلك إلى أنه تم تحويل مستشفيات بالكامل إلى مراكز طبية بدون أسرة، وفي المقابل ارتفع عدد ونسبة المستشفيات للقطاع الصحي الخاص.^٢

وتستحوذ وزارة الصحة على نسبة ٨٧.٦٪ من إجمالي المستشفيات في القطاع الصحي العام في ٢٠٠٥ وانخفضت تلك النسبة إلى حوالي ٥٩.٢٪ في عام ٢٠١٩، بينما تمثل نسبة مستشفيات الجهات التابعة لوزارة الصحة حوالي ٤٪ في ٢٠٠٥ وارتفعت تلك النسبة إلى حوالي ٢٢.٤٪ في عام ٢٠١٩. أما مستشفيات الجهات الحكومية بلغت ٧.٦٪ من إجمالي المستشفيات في القطاع الصحي العام في ٢٠٠٥ وارتفعت إلى حوالي ١٨.٤٪ في عام ٢٠١٩. أي أن مستشفيات وزارة الصحة والجهات التابعة لها تمثل حوالي ٨٠٪ من عدد المستشفيات و ٦٦٪ من الأسرة، مما يشير إلى أن مدى جاهزيتها مادياً وبشرياً وأنها محور رئيسي للحكم على المنظومة الصحية كل.^٣

جدول ١١- تطور عدد ومؤشر المستشفيات (الوحدات الصحية بأسرة) طبقاً للقطاع خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٠٥

البيان	وزارة الصحة	لوزارة الصحة	جهات تابعة	جهات حكومية أخرى	اجمالي القطاع الحكومي	القطاع الخاص	الإجمالي	عدد مستشفى	عدد السكان/ مستشفى	عدد الأسره/ مستشفى حكومي	عدد الأسره/ مستشفى خاص
٢٠٠٥	٤٧	٨٩	١١٦٧	٦٥٢	١٨١٩	٣٨٨٤٠٠	٩٩.٥	٣٨٨٤٠٠	٢٨.٥	٩٩.٥	٢٠٠٥
٢٠١٩	٤٩	٨٩	١١٨٧	٦٦٤	١٨٥١	٣٨٨٩٧.٩	٩٧.٨	٣٨٨٩٧.٩	٢٦.٩	٩٧.٨	٢٠١٩
٢٠٠٨	٤٨	٨٥	١١٤٦	٦٨٦	١٨٣٢	٤١٠٤٢.٦	٩٥.١	٤١٠٤٢.٦	٢٨.٩	٩٥.١	٢٠٠٨
٤٠٧	١٢٦	٦٦٠	٩٢٧	٩٢٧	١٥٨٧	٤٩٥٧٧.٨	١٥٠.٤	٤٩٥٧٧.٨	٢٧.٩	١٥٠.٤	٢٠١٩
٣٨٦	١٣٠	٦٤٦	٩٢٠	٩٢٠	١٥٦٦	٥٢٧١٣.٩	١٤٩.٩	٥٢٧١٣.٩	٢٧.٧	١٤٩.٩	٢٠١٢
٣٩١	١٣١	٦٥٩	٩٤١	٩٤١	١٦٠٠	٥٤٢٥٦.٣	١٤٨.٤	٥٤٢٥٦.٣	٢٦.٢	١٤٨.٤	٢٠١٤
٣٩٠	١٣١	٦٦٢	١٠١٧	٦٦٢	١٦٧٩	٥٤٢١٢.٩	١٤١.٨	٥٤٢١٢.٩	٣٢.٢	١٤١.٨	٢٠١٦
٤٠٠	١٤٥	٦٩١	١١٥٧	٦٩١	١٨٤٨	٥٢٥٦٩.٠	١٣٨.٥	٥٢٥٦٩.٠	٣٠.٥	١٣٨.٥	٢٠١٨
٣٨٦	١٤٦	٦٥٢	١١٣٠	٦٥٢	١٧٨٢	٥٠٥٠٠.٥	١٤٢.٠	٥٠٥٠٠.٥	٣١.٦	١٤٢.٠	٢٠١٩
٢٠٠٥	(%) ٢١٠.٦	(%) ٣٤.٨	(%) ٧٣.٣	(%) ٤٤	(%) ٢٠.٦	(%) ٦٢	(%) ٢	(%) ٢			

المصدر: من اعداد الباحثة استناداً الى بيانات الجهاز المركزي للتخطيط والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية، اعداد مختلفه، من ٢٠٠٥ الى ٢٠٢٠ اصدار- فبراير ٢٠٢١.

ارتفاع إجمالي عدد المستشفيات بالقطاع الصحي الخاص من ٦٥٢ مستشفى في عام ٢٠٠٥ إلى ١١٣٠ مستشفى في ٢٠١٩ بنسبة ارتفاع حوالي ٧٣.٣٪، وفي المقابل انخفض إجمالي عدد المستشفيات بالقطاع الصحي العام من ١١٦٧ مستشفى في عام ٢٠٠٥ إلى ٦٥٢ مستشفى في ٢٠١٩ بنسبة انخفاض حوالي ٤٤.١٪، مما أدى إلى انخفاض إجمالي المستشفيات (حكومي، خاص) من ١٨١٩ مستشفى في عام ٢٠١٩ إلى ١٧٨٢ مستشفى في ٢٠٠٥ بنسبة انخفاض ٣٪.

ويوضح الجدول رقم (١١) انخفاض إجمالي مستشفيات وزارة الصحة من ١٠٢٢ مستشفى إلى ٣٨٦ مستشفى بنسبة انخفاض ٦٢.٣٪، بينما ارتفع إجمالي عدد المستشفيات بالجهات التابعة لوزارة الصحة من ٤٧ مستشفى إلى ١٤٦ مستشفى بنسبة ارتفاع حوالي ٢١٠٪، كذلك ارتفع إجمالي عدد المستشفيات بالجهات الحكومية الأخرى وبصفته خاصه المستشفيات الجامعية من ٨٩ مستشفى إلى ١٢٠ مستشفى بنسبة ارتفاع حوالي ٣٤.٨٪ وذلك خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٠٥.

^١ ميساء فتحي عبد أبو حصيرة، تقييم جودة أداء المؤسسات الصحية الحكومية حسب معايير منظمة الصحة العالمية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، ٢٠١٦، ص ٢٣.

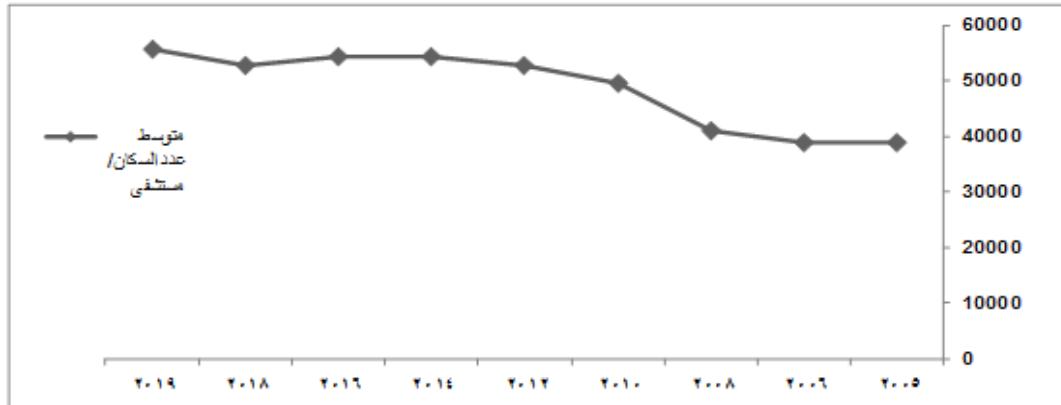
^٢ تم حساب النسب بواسطة الباحثة اعتماداً على البيانات الرسمية الواردة بالجدول (١٢).

^٣ الجهات التابعة لوزارة الصحة تشمل: مراكز طبية متخصصة، مستشفيات الصحة النفسية، مستشفيات ومعاهد تعليمية، الهيئة العامة للتأمين الصحي، المؤسسات العلاجية. جهات حكومية أخرى تشمل: الجامعات، الشرطة والسجون، السكة الحديد، هيئات أخرى.

وعلى الرغم من انخفاض عدد المستشفيات العامة إلا أنها لا تزال عصب تقديم الخدمات الطبية في مصر، حيث أن السعه السريرية للمستشفيات العامه ضعف عددها مما يعني استيعابها لأعداد كبيرة من المرضى. وقد تطور عدد الاسره بالمستشفيات الحكومي تطور كبير من ٩٩.٥ إلى ١٤٢ سرير لكل مستشفى حكومي خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٠٥ ، وهو ما يتجاوز تقريباً أربعة أضعاف القطاع الصحي الخاص. كما يقدر حجم الطلب (المترددين) على الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومي حوالي ٣٥ ضعف القطاع الخاص، حيث قدر عدد المترددين على المستشفى الحكومي الواحد حوالي ١٤١.٤ الف مريض مقابل ٣.٩ الف للخاص في ٢٠١٩/٢٠٢٠ . وهو ما يؤكّد على القرارات الحكومية الاعلى كمؤسسات علاجية.^١

كذلك يتضح من الجدول السابق والشكل رقم (٥) إرتفاع متوسط عدد السكان/ مستشفى من ٣٨.٨ ألف نسمه / مستشفى في عام ٢٠٠٥ الى ٥٥.٥ ألف نسمه/ مستشفى في ٢٠١٩ .

شكل ٥ : تطور مؤشر متوسط عدد السكان/ مستشفى (حكومي/خاص) خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٠٥



المصدر: الجهاز المركزى للتعمية والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية، اعداد مختلفه، ٢٠٠٥-٢٠٢١ - فبراير ٢٠٢١

اما بالنسبة لعدالة التوزيع الجغرافي للإسراء والمستشفيات في القطاع الصحي في عام ٢٠١٩ يوضح الجدول (١٢) ان محافظة القاهرة تأتى في المرتبة الاولى حيث تستحوذ على ٢٢.٥٪ من إجمالى الاسرة، بمعدل ٣٠ سرير/ ١٠ الاف نسمه، ويتواافق بها ٢٠٪ من إجمالى عدد المستشفيات . وتأتى محافظة الاسكندرية في المرتبة الثانية من حيث عدد الاسرة حيث تستحوذ على ٩.٨٪ . من الإجمالي، بمعدل ٢١.٧ سرير/ ١٠ الاف نسمه ويتواافق بها ٧.٥٪ من إجمالى عدد المستشفيات . وفي المرتبة الثالثة تأتى محافظة الدقهلية حيث تستحوذ على ٧٪ من إجمالى عدد الاسرة، بمعدل حوالي ١٢.٣ سرير/ ١٠ الاف نسمه. ويتواافق بها ١٠٪ من إجمالى عدد المستشفيات . وتأتى كل من محافظتى الجيزه والشرقية في المرتبة الرابعة من حيث عدد الاسرة حيث تستحوذ كل منها على ٦.٤٪ من الإجمالي، بمعدل حوالي ١٠ سرير/ ١٠ الاف نسمه، ويتواافق بمحافظه الجيزه ٩٪ من إجمالى عدد المستشفيات . وفي محافظة الشرقية يتواافق ٤٪ من إجمالي عدد المستشفيات.^٢

وتأتى محافظات البحر الاحمر، بور سعيد، مطروح، شمال سيناء، الوادى الجديد في اخر الترتيب حيث لم تتعدى نسبة كل منهم ١٪ من اجمالي عدد الاسرة ، ١.٢٪ من اجمالي عدد المستشفيات . وبمعدل حوالي ٦.٦ سرير/ ١٠ الاف نسمه لبور سعيد، وشمال سيناء وبمعدل يتراوح ما بين ٢٢-٢٠ سرير/ ١٠ الاف نسمه لكل من محافظه البحر الاحمر، مطروح، الوادى الجديد. مما يعكس تفاوت كبير في توزيع الخدمات والرعاية الطبية بين المحافظات.^٣

^١ الجهاز المركزى للتعمية والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية، ٢٠١٩، إصدار فبراير ٢٠٢١ .

^٢ تم حساب النسب بواسطه الباحثه اعتماداً على البيانات الرسمية الواردة بالجدول (١٢).

^٣ الجهاز المركزى للتعمية والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية، اعداد مختلفه، ٢٠٠٥-٢٠٢١ - فبراير ٢٠٢١ .

النسب محسوبه بواسطه الباحثه استناداً الى البيانات الرسميه الوارده في الجدول رقم ١٢ ، والجهاز المركزى للتعمية العامة والإحصاء، أهم النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧

كما تشير البيانات الرسمية الى ان هناك ١٠ محافظات أغلبهم من محافظات الوجه القبلي مثل محافظات قنا، المنيا، بنى سويف، سوهاج، الأقصر، ينخفض فيهم مؤشر سرير / ١٠ الف نسمة عن ١٠ سرير / ١٠ الف نسمة وهو أقل من المتوسط العام للجمهورية والذى يعادل ٣١ سرير / ١٠ الف نسمة فى عام ٢٠١٩ ، فى حين يرتفع المؤشر فى محافظة مثل القاهرة الى ٣٠ سرير / ١٠ الف نسمة ، مما يعكس التفاوت فى إتاحة الخدمات الطبية بين المحافظات المختلفة^١.

جدول ١٢ - عدد الاسره، المستشفيات فى القطاع الصحى حسب التوزيع الجغرافى فى عام ٢٠١٩

المحافظات	عدد الاسره			عدد المستشفيات		
	حكومى	خاص	اجمالي	حكومى	خاص	اجمالي
القاهرة	٢٠١٠١	٨٧٥٣	٢٨٨٥٤	٩٩	٢٥٦	٣٥٥
الإسكندرية	٧٨٦٤	٤٠٤٤	١١٩٠٨	٣٧	٩٦	١٣٣
بورسعيدين	٤٣٩	٣٦١	٨٠٠	٧	١١	١٨
السويس	٥٦٥	٤٢٤	٩٨٩	٩	١٧	٢٦
الإسماعيلية	١٤١٦	٤٨٢	١٨٩٨	١٧	٣٥	٥٢
دمياط	٢٣٦٥	٣٦٩	٢٧٣٤	٢١	١٤	٣٥
الدقهلية	٦٦٢٤	٢٣٦٢	٨٩٨٦	٤٤	١٣٤	١٧٨
الشرقية	٥٢٢٤	٢٩٤٣	٨١٦٧	٣٦	٤١	٧٧
القليوبية	٥٩٧٥	٨٦٠	٦٨٣٥	٢٨	٤٣	٧١
كفر الشيخ	٢٣٥٠	٦٨٧	٢٩٩٢	٢٣	٢٤	٤٧
الغربية	٥٠٨١	٢١٤٦	٧٢٢٧	٣٤	٦٧	١٠١
المنوفية	٤١٤١	١٨٧٧	٦٠١٨	٣١	٥١	٨٢
البحيرة	٣٤٦٣	١٦٠٩	٥٠٧٢	٢٧	٤١	٦٨
الجيزة	٤٢٦٦	٣٩١٠	٨١٧٦	٣٥	١٢٤	١٥٩
بنى سويف	٢٠٠٩	٣١٩	٢٢٢٨	١٣	١٥	٢٨
الفيوم	١٩٦٠	١٩٣	٢١٥٣	١٢	٩	٢١
المنيا	٣٢٣٠	٥٨٢	٣٨١٢	٣٦	١٨	٥٤
أسيوط	٥٨٥٠	١٣٩٦	٧٢٤٦	٢٩	٤٤	٧٣
سوهاج	٣٢١٣	٩٤٢	٤١٥٥	٢٧	٢٩	٥٦
قنا	١٦٣٥	٣٦٥	٢٠٠٠	١٧	١٣	٣٠
أسوان	١٣٦٤	٢٣٧	١٦٠١	١٩	١٢	٣١
الأقصر	٨٦٣	١١٩	٩٨٢	١٥	٥	٢٠
البحر الأحمر	٣٨١	٤٤٩	٨٣٠	٧	١٣	٢٠
الوادى الجديد	٣٤٤	٧٤	٤١٨	٧	٦	١٣
مطروح	٤٦٨	١٠٧	٥٧٥	٥	٣	٨
شمال سيناء	٣٨٦	١١٧	٥٠٣	٨	٨	١٦
جنوب سيناء	١٠٦٧	١٨	١٠٨٥	٩	١	١٠
الاجمالي	٩٢٥٩٩	٣٥٧٤٥	١٢٨٣٤٤	٦٥٢	١١٣٠	١٧٨٢

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية، اعداد مختلف، ٢٠٠٥ - ٢٠٢١ - فبراير ٢٠٢١

اما بالنسبة **للمستشفيات العامة والمركزية**، يوضح التوزيع المكانى لها فى مصر عدم التاسب بينه وبين الكثافة السكانية على مستوى محافظات الجمهورية. ويوضح الجدول (١٣) التوزيع الجغرافى ومعدل الكثافة السكانية للمستشفيات العامة والمركزية فى مصر فى عام ٢٠١٩ . حيث يتضح من البيانات التفصيلية للجدول ما يلى:

بلغ الإجمالي العام للكثافة السكانية / مستشفى عام حوالي ٤٠٥.٩ الف نسمة / مستشفى عام ومركزى، وهو ما يخالف القانون ٦٤ لسنة ١٩٤٢ والذى ينص على ان يتم إنشاء مجمع صحي لكل ٥٠ الف نسمة، اما بالنسبة للاسره فقد بلغ المعدل ٣٧٨٣.٨ نسمه / سرير فى المستشفى العام والمركزى، وارتفاع مؤشر الكثافة السكانية للمستشفي العام والاسرة يعني التزاحم وتدنى مستوى الخدمات الصحية والعلاجية المقدمة بالمستشفيات العامة والمركزية .

^١ مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف مصر بالمعلومات، الاصدار ١٢، ٢٠٢١، ص ١٥٧.

المتوسط العام للكثافة السكانية على مستوى الجمهوريه سواء لكل وحدة او سرير يخفي تباينات كبيرة بين المحافظات، حيث ترتفع الكثافة السكانية /وحدة او سرير لمعظم المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية مثل القاهرة والجيزة والاسكندرية، القليوبية، الدقهلية، المنيا، اسيوط، سوهاج، مع انخفاض قيمة المعدل في المحافظات الحدودية منخفضة الكثافة السكانية.

وتترتفع الكثافة السكانية /وحدة او سرير في ١٥ محافظة عن المتوسط العام على مستوى الجمهورية وتأتي في المرتبة الاولى من حيث ارتفاع الكثافة السكانية /وحدة او سرير محافظة الاسكندرية، ثم محافظات السويس، القاهرة، المنيا، الفيوم، القليوبية، الجيزة، بنى سويف، الغربية، المنوفية، سوهاج، الاقصر، اسيوط، قنا، البحيرة على التوالى، مع ملاحظة أن محافظات المنيا، سوهاج، اسيوط، قنا، بنى سويف، الفيوم تعد من أفق محافظات مصر، مما يعني معاناة الفئات الأكثر فقراً وأشد احتياجاً في الحصول على الخدمات العلاجية من المستشفيات العامة بتلك المحافظات^١.

جدول ١٣ - التوزيع الجغرافي ومعدل التزاحم للمستشفيات العامة والمركزية في عام ٢٠١٩

البيان	جملة المستشفيات العامة والمركزية					
	معدل الكثافة السكانية		عدد السكان		وحدات الأسرة	
	عدد السكان/وحدة السكان	نسبة عدد السكان	العدد	نسبة العدد	العدد	نسبة العدد
القاهرة	٨٨٥٤٦	٧٠٧٧٣٤٤	٩٩٠٨٢٨٢	٤٢	١١١٩	٥٧
الاسكندرية	١٢٢٢٥٥	١٠٧٣٣٩٩٠	٥٣٦٦٩٩٥	١٧	٤٣٩	٢٠
بور سعيد	-	-	٧٧٢٢٣٢٧	-	-	-
السويس	٣٨٨٠٢	٧٦٠٥١٠٠	٧٦٠٥١٠	٠٧	١٩٦	٠٤
دمياط	١١١٧٠	١٤١٨٥٩٥	١٥٦٠٤٥٤	٠٣	١٣٩٧	٤٥
الدقهلية	٢٤١٨٤	٣٠٨٠١٦٤	٦٨	١٠٦	٢٨٠٢	٨٩
الشرقية	٣٢٨٣٤	٣٧٦٢٧٢٦	٧٥	٨٧	٢٢٩٢	٨١
القليوبية	١٧٩٧٣٦	٥٨٧٧٣٦٤	٥٩	١٢	٣٢٧	٤١
كفر الشيخ	٢٤٨٢٦	٢٩٥٦٣٥٥	٣٦	٥٤	١٤٢٩	٤٩
ال الغربية	٣٧٣٤٨	٥٢٢١٢٥٥	٥٢	٥٣	١٣٩٨	٤١
المنوفية	٢٨٥١٦	٤٥١٤٠٩٦	٤٥	٦٠	١٥٨٣	٤١
البحيرة	٣٢٦٩٣	٤٠٧٨٤٠٢	٦٥	٦٥	١٩٩٦	٦٥
الإسماعيلية	٣٧٦١٩	٢٢٩٤٧٥٧	١٤	١٣٧٦٨٥٤	١٤	٣٦
الجيزة	٤٥٧٦٧	٥٦٦٥٢١	٩١	٩٠٦٤٣٤	٧٥	١٩٨١
بني سويف	٤٨٩٢٤	٥٦٠١٨١٢	٣٤	٣٣٦١٠٨٧	٢٦	٦٨٧
الفيوم	٤٢٢٤٠	٦٣٧١٢٠٧	٣٨	٣٨٢٢٧٢٤	٣٤	٩٥
المنيا	٤٣١٧١	٦٥٣٣٢٦٤	٥٩	٥٨٧٩٩٣٨	٥٢	١٣٦٢
أسيوط	٣٣٤٠٨	٤٢٧٠١٠٦	٤٧	٤٦٩٧١١٧	٥٣	١٤٠٦
سوهاج	٣٩٧٣١	٤٤٣٣٣٤٣	٥٣	٥٣٢٠٠١٢	٥١	١٣٣٩
قنا	٤٧٠١٧	٤٢٢٥٦٣١	٣٤	٣٣٨٠٥٠٥	٢٧	٧١٩
أسوان	٣٨٠٢٧	٢٦٠٤٨٥٨	١٦	١٥٦٢٩١٥	١٦	٤١
الأقصر	٤٧٣٩٩	٤٤٠٨١٤٠	١٣	١٣٢٢٤٤٢	١١	٢٧٩
البحر الأحمر	١٢٨٠٢	٧٦٠٤١٦	٠٤	٣٨٠٢٠٨	١١	٢٩٧
الواadi الجديد	٧٨٧٦	٥٠٧٢٢٠	٠٣	٢٥٣٦١٠	١٢	٣٢٢
مطروح	٨٣٠٦	٤٨١٧٣٣	٠٥	٤٨١٧٣٣	٢٢	٥٨٠
شمال سيناء	١٠٠٦١	٩٤١٧٢٤	٠٥	٤٧٠٨٦٢	١٨	٤٦٨
جنوب سيناء	٣٧٦٠	١٥٤١٤٤	٠١	١٠٧٩٠١	١١	٢٨٧
الإجمالي	٣٧٨٣٨	٤٠٥٨٦٣٨	١٠٠	٩٩٨٤٢٥٤	١٠٠٠	٢٢٣٨٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التقرير السنوي لاحصاء، الخدمات الصحية والعلاج على نفقة الدولة في الخارج والداخل لعام ٢٠١٩، اصدار فبراير ٢٠٢١، ص ٣٤.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التقرير السنوي لاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠٢٠، الاصدار ١١١، باب السكان، ص ٣ التزام السكاني للوحدات والاسرة من حساب الباحثه استناداً على بيانات الجدول.

^١ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٢٠/٢٠١٩، دسمبر ٢٠٢٠، ص ٩٤-٩٨.

^٢ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التقرير السنوي لاحصاء الخدمات الصحية والعلاج على نفقة الدولة في الخارج والداخل لعام ٢٠١٩، اصدار فبراير ٢٠٢١، ص ٥.

تعرف المستشفيات العامة والمركزية بأنها وفقاً لتقسيم وتعریف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : المستشفى العام وهي التي تقع في عاصمة المحافظة او اي مركز اداري تعداد سكانه أكثر من ٥٠٠ ألف نسمة واكثر من ٢٠٠ سرير، المستشفى المركزي(A) والتي تقع في مركز اداري او مدينة تعداد سكانها يتراوح بين ٢٠٠-٥٠٠ ألف نسمة وعدد الاسره به ٢٠٠-١٠٠ سرير، المستشفى المركزي(B) والتي تقع في مركز اداري او مدينة تعداد سكانها يتراوح بين ٢٠٠-١٠٠ ألف نسمة وعدد الاسره به أقل من ١٠٠ سرير وتبلغ نسبة المستشفيات العامة والمركزية ٤٤٪ من إجمالي المستشفيات الحكومية في مصر وتستحوذ على ٣٠٪ من الاصحة مما يدل على أن الخدمات الصحية والعلجية المقدمة في تلك المستشفيات تبلغ تقريباً ثلث الخدمات الصحية والعلجية المقدمة بالمؤسسات الحكومية.

٢- تطور عدد الأطباء وهيئة التمريض بالقطاع الصحي.

يتطلب تقديم الخدمة العلاجية توافر القوى البشرية من أطباء وصيادلة وهيئة تمريض ومساعدين وفنين. ويوضح الجدول رقم (١٤) إجمالي الأطباء وهيئة التمريض في كل من القطاع الخاص والحكومي، وتتطور مؤشر الإتحاد لكل منها كما يلى :

جدول ١٤- تطور عدد ومؤشر الأطباء طبقاً للقطاع (حكومي/خاص) خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠.

معدل الممرضين/ ١٠ الف نسمة	معدل الأطباء البشريين ١٠ / الف نسمة	عدد هيئة التمريض			عدد الأطباء البشريين			البيان
		الاجمالي	الخاص	القطاع الحكومي	الاجمالي	الخاص	القطاع الحكومي	
١٤.٣	٧.٥	١٠١٦١	٩٤٦٥	٩١٥٩٦	٥٢٧٩٤	١٠٣٢٥	٤٢٤٦٩	٢٠٠٥
١٤.٤	٧.٨	١٠٣٧٥	٩٦٢٩	٩٤٣٤٦	٥٦٣١٥	٩٦٥١	٤٦٦٦٤	٢٠٠٦
١٥.٠	٨.٠	١١٢٩٢٣	١١٧٧٨	١٠١١٤٥	٦٠١١٥	١١٨٤٤	٤٨٢٧١	٢٠٠٨
٢٢.٥	١١.٤	١٧٦٩٣٧	١٥٢٢١	١٦١٧١٦	٨٩٩٩٤	١٦٦٦٥	٧٣٣٢٩	٢٠١٠
٢٢.٣	١١.٦	١٨٤٠٧٤	١٢٩٧٠	١٧١١٠٤	٩٦٠٧٤	١٣٥٣٢	٨٢٥٤٢	٢٠١٢
٢٢.٣	١٢.٨	١٩٣٧٨٤	١٤٦٢٩	١٧٩١٥٥	١١١٤٥٤	١٥٣٣٢	٩٦١٢٢	٢٠١٤
٢٤.٦	١٣.٨	٢٢٤١٠٢	١٨٥٠٦	٢٠٥٥٩٦	١٢٥٢٥٠	٢١٩١٣	١٠٣٣٣٧	٢٠١٦
٢٢.٣	١٢.٤	٢١٩٤٥٢	٢٢٧٦٦	١٩٦٦٨٦	١٢٠٦٠٦	٢٩٢٩٠	٩١٣١٦	٢٠١٨
٢٣.٠	١٢.٤	٢٢٧٤٥٢	٢٢٢٦٩	٢٠٥١٨٣	١٢٢٩٤٨	٢٩٩٣٦	٩٣٠١٢	٢٠١٩
%٦٠	%٦٥	%١٢٥	%١٣٥	%١٢٤	%١٣٣	%١٩٠	%١١٩	معدل التغير

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية، اعداد مختلفه، ٢٠٠٥-٢٠٢١.

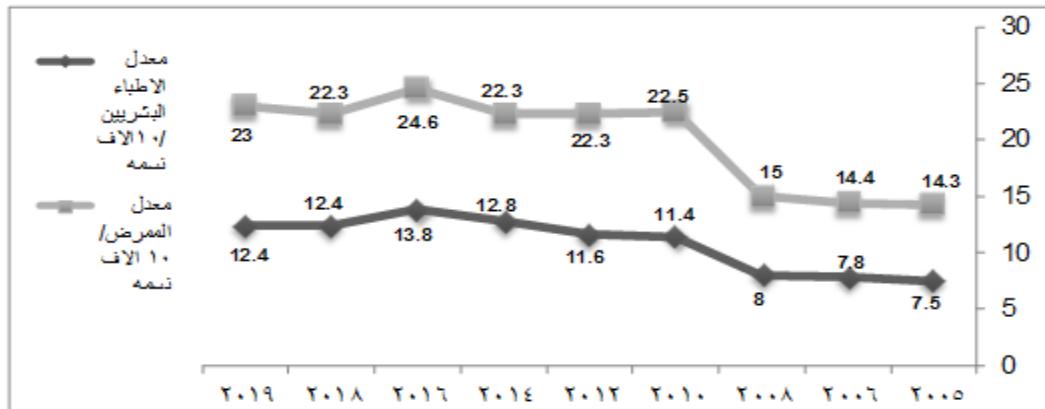
أ- بالنسبة للأطباء، من حيث العدد ومؤشر الإتحاد وعدالة التوزيع الجغرافي.

بلغ عدد الأطباء ١٢٢.٩ ألف طبيب و ٢٢٧.٥ ألف عضو هيئة تمريض على مستوى إجمالي القطاعين الحكومي والخاص ويستثثر القطاع الحكومي بالنصيب الأكبر سواء من إجمالي عدد الأطباء حوالي %٧٦ من الإجمالي او هيئة التمريض حوالي %٩٠ من الإجمالي في عام ٢٠١٩. ارتفع إجمالي عدد الأطباء البشريين من ٥٢.٨ ألف طبيب في ٢٠٠٥ الى ١٢٢.٩ ألف طبيب في ٢٠١٩ بمعدل زياده حوالي %١٣٣، ويستحوذ القطاع الحكومي على %٨٠.٤ من إجمالي الأطباء البشريين في ٢٠٠٥ وانخفضت تلك النسبة الى %٧٥.٦ في ٢٠١٩.

وفقاً للبيانات الرسمية لعام ٢٠١٩ تستحوذ مديريات الشؤون الصحية على حوالي %٨٠.٦ من إجمالي الأطباء البشريين، يليها هيئة التأمين الصحي بنسبة %٦.٥ ثم المركز الطبيه المتخصصه بنسبة %٥.٢ من إجمالي الأطباء البشريين.^١

كما يشير الجدول السابق الى ارتفاع معدل إتحاد الأطباء البشريين من ٧.٥ طبيب/ ١٠ الف نسمة في عام ٢٠٠٥ الى ١٢.٤ طبيب/ ١٠ الف نسمة في عام ٢٠١٩.

شكل ٦ : تطور مؤشر عدد الأطباء البشريين والممرضين/ ١٠ الف نسمة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠.



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية، اعداد مختلفه، ٢٠٠٥-٢٠٢١.

^١ النسب محسوبة بواسطه الباحثه استنادا الى الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية، فبراير ٢٠٢١

اما عالميا: بلغ المتوسط العالمي ٢٣ طبيب/١٠ الاف نسمة في ٢٠١٨، وفي بعض الدول مثل الجزائر ١٧.٢ طبيب/١٠ الاف نسمة ، لبنان ٢١.١ طبيب/١٠ الاف نسمة ، تركيا ١٨.١ طبيب/١٠ الاف نسمة، الولايات المتحدة الامريكية ٢٦.١ طبيب/١٠ الاف نسمة . مما يشير الى معاناة القطاع الصحى فى مصر من عدم توافر الموارد البشرية الكافية من الاطباء.^١

والمشكلة ليست فقط وجود عجز في عدد الأطباء مقارنة بعدد السكان، وإنما وجود عجز أيضاً في تخصصات طبية مهمة داخل المستشفيات، من أهمها تخصصات الطب الوقائي والأمراض المعدية وطبيب العناية المركزية، والطوارئ والتخيير لعدم إقبال الخريجين على هذه التخصصات، نظراً لصعوبة العمل فيها وعدم امكانية فتح عيادة . كما ساهم تردّي الاوضاع المالية للعاملين بالمهن الطبية خاصة في القطاع الحكومي وانخفاض المرتبات وضعف بدل العدوى وعدم وجود صناديق للمخاطر يؤمن تعرّضهم للإصابة او الوفاة اثناء ممارستهم لعملهم، في زيادة استقالات الأطباء من القطاع الحكومي، فقد بلغت عدد الاستقالات حوالي ١٠٤٤ استقالة عام ٢٠١٦ ، ارتفاع الى ٢٦٠٠ في ٢٠١٨ ثم الى ٣٥٠٧ في عام ٢٠١٩ .^٢

اما بالنسبة للإتاحة على المستوى الجغرافي وعدالة التوزيع الجغرافي، تشير البيانات الرسمية الى تفاوت التوزيع الجغرافي للأطباء البشريين القائمين على مستوى الجمهورية، حيث تركز العدد الاكبر من الأطباء في محافظة الدقهلية، تلتها القاهرة ثم الشرقية ثم تاتي الغربية وآخر المدن، كما تشير البيانات ايضاً الى ان هناك ١٣ محافظة تتراوح فيها النسبة بين ١٢.٤ الى ٤١.٢ طبيب/١٠ الاف نسمة كما في محافظات جنوب سيناء، مطروح، الدقهلية، المنوفية، بينما ينخفض المعدل في ١٥ محافظة تتراوح فيها النسبة بين ٤.٧ الى ١٠.٢ طبيب/١٠ الاف نسمه كما في محافظات بور سعيد، القليوبية، الفيوم، قنا، الجيزة، الاسماعيلية وهذا يلقى الضوء على المحافظات الاولى بالرعاية والتي يقل فيها مؤشر إتاحة الأطباء عن ٦ طبيب/١٠ الاف نسمه اي اقل من نصف المتوسط العام على مستوى الجمهورية.^٣

ب- بالنسبة لهيئة التمريض، من حيث العدد ومؤشر الإتاحة وعدالة التوزيع الجغرافي.

- كما هو موضح في الجدول (١٤)، فقد ارتفع اجمالي عدد هيئة التمريض خلال الفترة من ١٠١ الف عضو هيئة تمريض في ٢٠٠٥ الى ٢٢٧.٥ الف عضو هيئة تمريض في ٢٠١٩ بمعدل زيادة حوالي ١٢٥٪، ويستحوذ القطاع الحكومي على ٦٩٪ من اجمالي هيئة تمريض في ٢٠٠٥ وانخفضت تلك النسبة إنخفاض طفيف الى ٦٠٪ في ٢٠١٩ . وتاتي غالبية العظمى من هيئات التمريض من خريجي ثانوي التمريض وليس كلية التمريض، وبالتالي هناك ندرة في الكفاءات المهنية المرتفعة المرتبطة بخريجي كليات التمريض.

- ووفقاً للبيانات الرسمية لعام ٢٠١٩ تستحوذ مديريات الشؤون الصحية على حوالي ٧١.٣٪ من إجمالي هيئة التمريض، بليها هيئة التأمين الصحي بنسبة ١٣.١٪، تلتها الجامعات بنسبة ٨.٧٪ من إجمالي هيئة التمريض. كما يشير الجدول (١٤) إلى ارتفاع مؤشر إتاحة هيئة التمريض من ٣.٣٪ عضو هيئة تمريض/١٠ الاف نسمة إلى ٢٣ عضو هيئة تمريض/١٠ الاف نسمة.^٤

وعالميا: بلغ المتوسط العالمي ٣٤ ممرض/١٠ الاف نسمة في عام ٢٠١٨، وفي بعض الدول كما هو موضح في الجدول (١٥)، مثل الجزائر ١٥.٥ ممرض/١٠ الاف نسمة ، لبنان ١٦.٧ ممرض/١٠ الاف نسمة ، تركيا ٣٠.٠ ممرض/١٠ الاف نسمة، الولايات المتحدة الامريكية ١٥٦.٩ ممرض/١٠ الاف نسمة .^٥

^١ World Health Organization (WHO), Global Health Observatory data repository (GHO), Last updated: 2021-02-17, https://apps.who.int/gho/data/node.main.HWFGRP_0020?lang=en

^٢ المركز المصري للدراسات الاقتصادية، رأى في أزمة قطاع الصحة؟ العدد ١، ابريل ٢٠٢٠، ص ١٩ .

^٣ مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف مصر بالمعلومات، الاصدار ١٢، ٢٠٢١، ص ١٦١ .

^٤ الجهاز المركزي للتعمير والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية، اعداد مختلف، ٢٠٠٥-٢٠٢١- فبراير رقم ٤٤ .

^٥ World Health Organization (WHO), Global Health Observatory data repository (GHO), Last updated: 2021-02-17, https://apps.who.int/gho/data/node.main.HWFGRP_0040?lang=en

ما يشير الى ان القوى البشرية من هيئة التمريض فى مصر بوضع جيد مقارنة بالدول ذات الدخل المتقارب مثل الجزائر او لبنان، ولكنه باى حال اقل من المعدلات السائدة فى الدول الاعلى دخلا مثل تركيا والولايات المتحدة الامريكية.

جدول ١٥ - المؤشرات الصحية في مصر وبعض دول العالم في عام ٢٠١٨

الدولة	عدد الاطباء لكل ١٠٠ الف نسمة	عدد هيئة التمريض / ١٠٠ الف من السكان
مصر	٢٠١٨	٢٠١٨
الجزائر	١٢.٤	٢٢.٣٠
تركيا	١٧.٢	١٥.٥
لبنان	٢١.١	١٦.٧
الولايات المتحدة الامريكية	٢٦.١	٣٠.٠
	١٥٦.٩	٢٠١٨

Source: World Health Organization (WHO), Global Health Observatory data repository (GHO), Last updated: 2021-02-17, <https://apps.who.int/gho/data/node.main.HEALTHFINANCING?lang=en>

اما بالنسبة للإتاحة على المستوى الجغرافي وعدالة التوزيع على مستوى الجمهورية، فتشير البيانات الى أن المحافظات ذات الكثافة السكانية الاعلى، ينخفض بها مؤشر إتاحة اعضاء هيئة التمريض عن المتوسط العام للجمهورية، مثل ذلك محافظات: القاهرة (٨.٧)، الجيزة (٥.٧)، الاسكندرية (٧.٦)، الفيوم (٨.٥)، المنيا (١٠.٧)، سوهاج (٦.٤)، الاقصر (٩.٥) عضو تمريض/ ١٠٠ الف نسمة. مما يؤكّد مرّه اخرى على وجود تفاوتات في توزيع خدمات الرعاية الصحية على مستوى الجمهورية.^١

٣- تطور عدد الصيدليات في القطاع الصحي.

يوضح الجدول (١٦) ارتفاع عدد الصيدليات العامة من ٦٢.٤ الف صيدلية في ٢٠١٣ الى ٧٤.٧ الف صيدلية في ٢٠١٩ بمعدل ارتفاع ١٩.٦ %، وإنخفض عدد الصيدليات الليلية من ٢٨٩ صيدلية في ٢٠١٣ الى ٢٠٨ صيدلية في ٢٠١٩ بمعدل انخفاض ٢٧.٧ %، اما بالنسبة لعدد الصيادلة فقد ارتفع من ٣١.٩ الف صيدلية في ٢٠١٣ الى ٥٦.٤ الف صيدلية في ٢٠١٩ بمعدل ارتفاع ٧٦.٩ % مما انعكس ايجاباً على مؤشر اتاحة الصيادلة فقد ارتفع من ٣.٠ صيدلية/ ١٠٠ الف نسمة في ٢٠١٣ الى ٥.٧ صيدلية/ ١٠٠ الف نسمة في ٢٠١٩.^٢

اما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للصيدليات، وفقاً للبيانات الرسمية في عام ٢٠١٩، تأتي محافظة القاهرة في المرتبة الاولى حيث استحوذت على ٧٤.٧ الف صيدلية بنسبة ١٢.٧% من اجمالي عدد الصيدليات، وتحتل محافظة الدقهلية والجيزة المرتبة الثانية والثالثة حيث بلغ عدد الصيدليات ٧٥٣٦، ٧٥٣ صيدلية بنسبة ١٠.١ % على الترتيب، اما محافظات بور سعيد، السويس، مرسى مطروح، شمال وجنوب سيناء، البحر الأحمر، الوادى الجديد فلم تتعدى نسبة الصيدليات في كل منهم ١% من إجمالي عدد الصيدليات. اما محافظة الشرقية فقد استحوذت على العدد الاكبر من الصيدليات الليلية ٧٤ صيدلية بنسبة ٣٥.٦% من اجمالي عدد الصيدليات الليلية تليها محافظة الاسكندرية ٣٥ صيدلية ليلية بنسبة ١٦.٨% ولا توجد صيدليات ليلية في بعض المحافظات مثل محافظات السويس، كفر الشيخ، دمياط، البحر الأحمر، الجيزة، بنى سويف، أسيوط، شمال وجنوب سيناء.^٣

جدول ١٦- تطور عدد الصيدليات (حكومي/خاص) خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠

البيان	صيدليات عامه	صيدليات خدمة ليليه	عدد الصيادلة	معدل الصيادلة/١٠٠ الف نسمه
٢٠١٣	٦٤٤٤٥	٢٨٦	٣١٨٦٦	٣.٠
٢٠١٤	٦٤٩٧١	٤٤٩	٤٠٦٧٠	٣.٣
٢٠١٦	٦٨٦٠١	١٨٣	٤٥٢٤٦	٤.٢
٢٠١٨	٧٤٧٠٠	٢٠٨	٥٤٠٧٣	٥.٤
٢٠١٩	٧٤٧٠٠	٢٠٨	٥٦٣٨٢	٥.٧
معدل التغير	%١٩.٦	%٢٧.٧-	%٧٦.٩	

المصدر:الجهاز المركزى للتعداد والاحصاء،النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية، اعداد مختلف.

^١ مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف مصر بالمعلومات، الاصدار ١٢، ٢٠٢١، ص ١٦٢.

^٢ الجهاز المركزى للتعداد والاحصاء،النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية، اعداد مختلف.

^٣ مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف مصر بالمعلومات، الاصدار ١٢، ٢٠٢١، ص ١٥٧.

٤- تطور الخدمات الطبية المساعدة والتأمين الصحي

للحوكمة المصرية العديد من الجهد في اتجاه اصلاح وتطوير المنظومة الصحية وتوفير الاحتياجات من الرعاية الصحية والخدمات الطبية المساعدة مثل توفير الأدوية مجاناً أو بأسعار مدروسة، كذلك دعم قطاع التأمين الصحي وما تشمله مظلة التأمين من فئات مختلفة من طلاب وإنمراه معيله وأطفال دون سن المدرسة، وكذلك تحمل تكاليف العلاج سواء بالداخل أو الخارج.^١

أ- بالنسبة لخدمات التأمين الصحي:

اهتمت الحكومة المصرية بتطبيق نظام التأمين الصحي منذ عام ١٩٦٤، فتم إنشاء هيئة التأمين الصحي في مصر، وهي هيئة تشرف عليها وزارة الصحة والسكان. وتوجد أربع فئات أساسية تنتفع من الخدمات التي تقدمها هيئة التأمين الصحي وهي جميع العاملين في القطاع الحكومي، بعض العاملين في القطاعين العام والخاص، أصحاب المعاشات والآرامل. وإعتباراً من فبراير عام ١٩٩٣ بدأ تطبيق برنامج التأمين الصحي للطلاب لتغطي مظلة التأمين أكثر من ١٥ مليون طالب، مما أدى إلى زيادة منتفعى التأمين الصحي من نحو ٥ مليون نسمة عام ١٩٩٣ إلى نحو ٢٠ مليون نسمة في عام ١٩٩٥. ووفقاً للقرار ٣٨٠ لسنة ١٩٩٧ أتمد نطاق خدمات التأمين الصحي لتشمل الأطفال الجدد مما أدى إلى زيادة عدد المنتفعين إلى أكثر من نحو ٣٠ مليون نسمة.^٢

وتأتي عائدات التأمين الصحي من أربع مصادر رئيسية هي: ١- نسبة مقطعة من رواتب موظفي الحكومة والقطاع العام كاشتراك شهري لمصلحة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وهيئة التأمين والمعاشات. ٢- مبالغ ثابتة مقطعة من مصروفات التسجيل في المدارس لمصلحة التأمين الصحي لطلاب المدارس. ٣- بالإضافة إلى الدعم الحكومي، ٤- كما تتفق أيضاً هيئة التأمين الصحي أموال في صورة مشاركة مالية من المستفيدين عند الحصول على الخدمة الطبية.^٣

ويتبين من الجدول (١٧)، تزايد عدد المستفيدين من التأمين الصحي من ٣٦.٩ مليون مواطن في ٢٠٠٥ إلى ٥٦.٩ مليون مواطن في عام ٢٠١٩ ، ، ٥٠% منهم طلاب مدارس و ٢٥% قوى عاملة إى حوالي ١٢ مليون بما يعني أن حوالي نصف القرى العاملة في ٢٠١٨ يشتملهم التأمين الصحي ، وأدى اهتمام الدولة بتوسيع نطاق خدمات التأمين الصحي إلى ارتفاع نسبة تغطية التأمين الصحي من ٣٥% في عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٥٦% من السكان في عام ٢٠٠٨ وإلى ٥٣% في ٢٠١٩.^٤

جدول ١٧- تطور عدد المستفيدين من بعض الخدمات الطبية الأخرى والدعم المقدم لها الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠

البيان	نسبة المنتفعين بالتأمين الصحي لاجمالي السكان (بالمليون نسمة)	المتلقون بالتأمين الصحي (بالمليون نسمة)	دعم التأمين الصحي والأدوية (بالمليون جنيه)	نفقة الدولة على المعالجين على نفقة الدولة (بالمليون جنيه)	تكاليف العلاج على نفقة الدولة (بالمليون جنيه)	مراكز الاسعاف
٢٠٠٨	٤٢.٨	٤٢.٨	٣٩٩	١.٦٨١	٢٥٠٩	٤٩٦
٢٠١٠	٤٥.٥	٤٥.٥	٤٢١	١.٢١٧	٢٠٠٧	٧٤٧
٢٠١٢	٤٦.٩	٤٦.٩	٦٩٨	١.٤٢٨	٢٦٢٧	٨٤٣
٢٠١٤	٥٠.٢	٥٠.٢	٨١١	١.١٥٧	٣٤١١	٨٦٤
٢٠١٦	٥٢.٨	٥٢.٨	٤٢٩٣	٢.٢٦٣	٥٠٦٣	١٥٦١
٢٠١٨	٥٥.٦	٥٥.٦	٣٨٤٠	٢.٦٣٢	٨٤١٠	١٤٦٤
٢٠١٩	٥٦.٩	٥٦.٩	٣٦٢٥	٣.٦٢٤	١٠٣٧٥	١٥١٦

المصدر: الجهاز المركزي للتटيبة والاحصاء، مصر في ارقام، الصحة ، اعداد متفرق ٢٠٠٥-٢٠٢١ .
الجهاز المركزي للتटيبة والاحصاء، النشرة السنوية لاحصاء الخدمات الصحية والعلاج على نفقة الدولة في الخارج والداخل، اعداد متفرق ٢٠٠٥-٢٠٢١ .

^١ محمد حسن خليل، اقتصاديات الصحة في مصر في مرحلة الانتقال، مرجع سابق، ٢٠١٨، ٢٠١٠-٢٢٩.

^٢ الجهاز المركزي للتटيبة العامة والإحصاء، مقومات الخدمات الصحية في مصر خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٧، مركز الأبحاث والدراسات السكانية، السكان بحوث ودراسات و مجلة نصف سنوية، يناير ٢٠١٢ ، ، ص ١٦-١٥.

^٣ معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتقييم (١٥٩)، التأمين الصحي في واقع النظام الصحي المعاصر (دراسة نظرية وميدانية إستطلاعية)، يونيو ٢٠٠٢، ص ٥٧-٦٢.

^٤ شريف السيد محمد على ، تحديات تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل ومتطلبات تطويره في مصر، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ع ٣٥، ٢٠٢٠، ٣٥-٣٠٦، ص ٣٠٧-٣٠٦.

^٥ الجهاز المركزي للتटيبة والاحصاء، النشرة السنوية لاحصاء الخدمات الصحية والعلاج على نفقة الدولة في الخارج والداخل، اعداد مختلفة ٢٠٠٥-٢٠٢١ .

ووفقاً للبيانات الرسمية في ٢٠١٩، يقع تحت مظلة التأمين الصحي ٥٦.٩ مليون مواطن، وتشرف هيئة التأمين الصحي على ٣٣٤ عيادة شاملة و٦٨٠٨ عيادة بالمدارس، وأجمالي الأطباء البشريين ٦٠٣٥ طبيب، ٤٠٦٥ طبيب صيدلي، ٢٦٩٤١ عضو هيئة تمريض، وعدد ٣٨ مستشفى بأجمالي ٧١٩٧ سرير. كما ارتفعت قيمة الدعم المقدم للتأمين الصحي والادوية من ٣٩٩ مليون جنية في ٢٠٠٨ إلى ٨١١ مليون جنية في عام ٢٠١٤ ثم إلى جنية ٣٦٢٥ في ٢٠١٩، مما أدى إلى تزايد دور التأمين الصحي كممول للخدمات الطبية.^١

واستكمالاً لجهود تطوير منظومة التأمين الصحي، صدر قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨، ومنظومة التأمين الصحي الشامل هي عبارة عن نظام تكافلي اجتماعي، تقدم من خلاله خدمات طبية لجميع فئات المجتمع دون تمييز، وتتكلف الدولة من خلال تلك المنظومة بغير القادرين، وتكون الأسرة هي وحدة التغطية. والمنظومة تشمل حزمة متكاملة من الخدمات التشخيصية والعلاجية، كما تتيح للمنتفع الحرية في اختيار مقدمي الخدمة الصحية. ومن ثم تهدف المنظومة إلى تقليل الإنفاق الشخصي من المواطنين على الخدمات الصحية والحد من الفقر بسبب المرض. بالإضافة إلى تسعير الخدمات الطبية بطريقة عادلة، ويرتبط الارتفاع بخدمات التأمين الصحي الاجتماعي الشامل بسداد الاشتراكات المحددة، كما حدد القانون مساهمات المريض في العمليات الجراحية ٥٪ بدأ أقصى ٣٠٠ جنيه، والأدوية والأشعة والتحاليل ١٠٪. وتبلغ التكلفة لمشروع قانون التأمين الصحي الشامل ما بين ٨٠ إلى ١٢٠ مليار جنيه^٢، وطبقاً للائحة التنفيذية لقانون، يطبق القانون على ٦ مراحل على مدار ١٥ عاماً بداية من ٢٠١٨ حتى ٢٠٣٢.^٣

وفي إطار تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج التأمين الصحي الشامل خلال الفترة (يوليو ٢٠١٨ - يونيو ٢٠٢٠) تم تطوير ٤١ مستشفى بمحافظات إقليم القناة، كذلك تم تجهيز ٤٨ منشأة طبية طبقاً لمعايير الجودة بمحافظات بورسعيد، جنوب سيناء، والاقصر.^٤

وببدأ التشغيل التجاري لمنظومة التأمين الصحي في بورسعيد، لمدة شهرين في الفترة من يوليو ٢٠١٨ وحتى سبتمبر ٢٠١٨. وفي أكتوبر ٢٠١٩ بدأت إجراءات الاستعداد لإطلاق منظومة التأمين الصحي في باقي محافظات المرحلة الأولى من المنظومة.^٥

بـ- العلاج على نفقة الدولة سواء في الداخل أو الخارج، وكما هو موضح في الجدول (١٧)، ارتفع عدد المرضى اللذين تم علاجهم على نفقة الدولة من ١.٧ مليون مريض بتكلفه مقدارها ٢.٥ مليار جنيه في ٢٠٠٨ إلى ٣.٦ مليون مريض تم علاجهم على نفقة الدولة بتكلفه مقدارها ١٠.٤ مليار جنيه في ٢٠١٩. مما يعكس الاهتمام ببن드 العلاج على نفقة الدولة سواء من حيث عدد المرضى المستفيدين من ذلك أو من حيث الدعم الموجه للعلاج.^٦

جـ- مراكز الاسعاف، ارتفع عددها على مستوى الجمهورية من ٤٩٦ مركز اسعاف في عام ٢٠٠٨ إلى ١٥١٦ مركز اسعاف في عام ٢٠١٩ مجهزين بنحو ٢٧٠١ سيارة اسعاف مقابل ٢٩١٢ سيارة في عام ٢٠١٨ مما يعني انه لا يوجد احالة وتتجدد للسيارات التي يتم اهلاكها.^٧

^١ الجهاز المركزي للتटيبة والاحصاء، النشرة السنوية لاحصاء الخدمات الصحية والعلاج على نفقة الدولة في الخارج والداخل لعام ٢٠١٩، فبراير ٢٠٢١، ص ١٦٥-١٦٠.

^٢ الجهاز المركزي للتटيبة والاحصاء، نشرة احصاء الخدمات الصحية، ٢٠٠٥، سبتمبر ٢٠٠٧، ص ٢٥٤-٢٥٦.

^٣ بلغ إجمالي تكلفة المشروع التأمين الصحي الشامل في مصر ٨٤٧.٦٩ مليون دولار وتقدير مساهمة البنك الدولي ٥١ مليون دولار مقسمة إلى ١- تسجيل السكان في نظام التأمين الصحي الشامل والحاكم به (٣٠٠ مليون دولار)، ٢- تعزيز قدرة الجهات المرتبطة بنظام التأمين الصحي الشامل (٢٠٠ مليون دولار)، ٣- المساعدة الفنية لادارة وتقدير المشروع (١٠ مليون دولار).

^٤ البنك الدولي، دعم نظام التأمين الصحي الشامل في مصر، وثيقة معلومات المشروع، نوفمبر ٢٠١٩. رقم التقرير PIDISDSC27978 <https://documents1.worldbank.org/curated/ar/967421576823678019/pdf/Egypt-Supporting-Egypt-s-Universal-Health-Insurance-System-Project.pdf>

^٥ الجريدة الرسمية، العدد ٢٢ تابع ب (١١ يناير ٢٠١٨) قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف مصر بالمعلومات، الاصدار ١٢، ٢٠٢١، ص ١٦٧.

^٦ رئاسة الجمهورية، الهيئة العامة للاستعلامات، بوابتنك إلى مصر، الرعاية الصحية، البدء الفعلي لقانون التأمين الصحي الشامل في مصر، ١٥ فبراير ٢٠٢٠.

^٧ الجهاز المركزي للتटيبة والاحصاء، النشرة السنوية لاحصاء الخدمات الصحية والعلاج على نفقة الدولة في الخارج والداخل، اعداد متفرقه ٢٠٠٥ - فبراير ٢٠٢١.

^٨ الجهاز المركزي للتटيبة والاحصاء، النشرة السنوية لاحصاء الخدمات الصحية والعلاج على نفقة الدولة في الخارج والداخل، اعداد متفرقه ٢٠٠٥ - فبراير ٢٠٢١.

٥- تطور خدمات الرعاية الصحية الأساسية للأمومة والطفولة.

إن الرعاية الصحية الأساسية هي صمام الأمان لإعطاء الرعاية التعزيزية والوقائية للمواطنين وهي التي تقدم الرعاية المتكاملة للأسرة وخاصة المرأة والطفل والمجموعات التي تحتاج إلى رعاية خاصة، وتساهم في تخفيض عبء المرض والأعباء المالية للوفاء باحتياجات عدد أكبر من السكان من الخدمات الصحية بجميع مستوياتها. ويتم إعطاء الأولوية للفئات الأشد احتياجاً بالإضافة إلى ذلك فإن الرعاية الأساسية تهدف إلى الحفاظ على الصحة العامة وتوفير الأمن الصحي. ويتم تقديم مجموعة من المنافع والخدمات الصحية الأساسية في عيادة خارجية لوحدة ريفية أو حضرية تسمى "وحدة صحة الأسرة".^١

وتقديم الوحدة خدمات صحية تمثل في خدمات صحية للفل مثل (التطعيمات، مراقبة النمو)، خدمات صحية للمرأة مثل (الصحة الانجابية، تنظيم الاسرة، متابعة الحمل)، خدمات صحية لجميع الاعمار مثل: مكافحة الامراض المعدية.^٢

ويوضح الجدول (١٨) زيادة وحدات تنظيم الاسرة من ٤٨٣٩ وحدة في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٣٤٩ وحدة في عام ٢٠١٥ ثم إلى ٥٤١٥ وحدة في عام ٢٠١٩ اي بزيادة ١٢% فقط خلال عشر سنوات، ويلاحظ تركز وحدات تنظيم الاسرة في الريف، فقد استحوذ الريف على ٤٢٦٨ وحدة بنسبة ٧٨.٨% في عام ٢٠١٩، بينما كانت عدد وحدات تنظيم الاسرة في الحضر لنفس العام ١١٤٧ وحدة بنسبة ٢١.٢%. لذا استثرت محافظات الوجه البحري والقليوبية بالنصيب الأكبر من هذه الوحدات.^٣

جدول ١٨- تطور خدمات الرعاية الصحية للأمومة والطفولة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠

البيان	وحدات تنظيم الأسرة	وحدات تنظيم الأسرة			عيادات تنظيم الأسرة المتنقلة	وحدات رعاية طفل
		حضر	ريف	الاجمالي		
٢٠١٥	١٧٢٠	٣٦٢٩	٥٣٤٩	٥٣٧	١٤٦	٥٣٧
٢٠١٦	١١٦٠	٤٢٢٧	٥٣٨٧	٥١٤	١٤٦	٥١٤
٢٠١٧	١١٣٢	٤٢٢٢	٥٣٥٤	٥٢٦	١٤٦	٥٢٦
٢٠١٨	١١٤٣	٤٢٦٢	٥٤٠٥	٥٢٥	١٤٣	٥٢٥
٢٠١٩	١١٤٧	٤٢٦٨	٥٤١٥	٥٢٥	١٤١	٥٢٥

الجهاز المركزي للتعمية والاحصاء، النشرة السنوية لاحصاء الخدمات الصحية والعلاج على نفقة الدولة في الخارج والداخل، اعداد متفرقه ٢٠٠٥-٢٠٢١ فبراير.

كما تشير بيانات الجدول السابق إلى إنخفاض عدد وحدات تنظيم الاسرة المتنقلة من من ٥٣٧ وحدة عام ٢٠١٥ إلى ٥٢٥ وحدة في عام ٢٠١٩، كذلك انخفضت عدد وحدات رعاية طفل من ١٤٦ عام ٢٠١٥ إلى ١٤١ عام ٢٠١٩. كما ان وحدات رعاية طفل توجد في الحضر فقط دون الريف، واستحوذت محافظة القاهرة على اكبر عدد من وحدات رعاية طفل ٢١ وحدة تليها محافظة الدقهلية ٤ وحدة، ثم تأتي محافظة الغربية، البحيرة ٤ وحدة. اما محافظات شمال سيناء، مطروح، السويس لا يوجد لديها أكثر من وحدة واحدة فقط، بالإضافة إلى ذلك يوجد العديد من المحافظات تخلو من وحدات رعاية طفل وهي محافظات : بورسعيد، دمياط، القليوبية، قنا، جنوب سيناء، الاقصر.^٤

^١ عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، نحو سياسة اقتصادية مناسبة لتطوير القطاع الصحي في مصر، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجل ٣٦، ع ٤، ٢٠١٢، ص ٥٢٩.

^٢ محمد نور الطاهر أحمد عبد القادر، قياس جودة الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية في السودان من وجهة نظر المرضى والمرادجين (دراسة ميدانية على المستشفيات التعليمية الكبرى بولاية الخرطوم)، المجلة الاردنية في إدارة الاعمال، مجل ١١، ع ٤، ٢٠١٤، ص ٩٠٣.

^٣ وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، دليل المعدلات ومعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلد الثاني: الخدمات الصحية، ٢٠١٤، ص ٣٨.

^٤ الجهاز المركزي للتعمية والاحصاء، النشرة السنوية لاحصاء الخدمات الصحية والعلاج على نفقة الدولة في الخارج والداخل، اعداد متفرقه ٢٠٠٥-٢٠٢١ فبراير.

^٥ مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف مصر بالمعلومات، الاصدار ١٢، ٢٠٢١، ص ١٧١-١٧٣.

كما يرتبط تطور خدمات الرعاية الصحية للأمومة والطفولة بتطور مؤشرات توقع الحياة والوفيات والصحة الانجابية، حيث تعد مؤشرات توقع الحياة والوفيات مقاييس غير مباشر لإنتاجية الإنفاق الصحي وتنقسم تلك المؤشرات إلى^١:

- أ- مؤشر توقع الحياة: يوضح الجدول (١٩) تحسن مؤشر توقع الحياة بالنسبة لمصر حيث زاد توقع الحياة عند الميلاد من ٧٠ عام ٢٠١٠ إلى ٧١.٨ في عام ٢٠١٩ ولكن يظل أقل من مثيله في على مستوى العالم ٧٣.٣ عام.
- ب- مؤشر معدل الوفيات وكما هو موضح في الجدول (١٩) يشتمل هذا المؤشر على ثلاثة مؤشرات نوعية هي:
- مؤشر معدل وفيات الرضيع لكل ١٠٠٠ مولود حي، وقد شهد هذا المؤشر تحسن خلال الخمس سنوات الأخيرة حيث انخفض بالنسبة لجميع دول العالم بلا استثناء ، ويعد ذلك ثمرة نجاح برامج الطب الوقائي التي تم تنفيذها في دول العالم النامي ومنها مصر .
- معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة لكل ١٠٠٠ حي، ويلاحظ تحسن ملحوظ لجميع دول العالم بهذا المؤشر خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩ .
- معدل وفيات من تتراوح أعمارهم بين ١٤-٥ و ١٠٠٠ حي: كذلك شهد ذلك المؤشر تحسن خلال الفترة من ٢٠١٩-٢٠١٤ . وبصفة عامه تعد مؤشرات معدل الوفاة في مصر أقل من متوسط المعدل على مستوى العالم، وهو لا يمكن ارجاعه فقط لتحسين الخدمات الطبية في مصر وإنما تتدخل معه عوامل أخرى مثل التغذية والإسكان والبيئة.

جدول ١٩- تطور مؤشرات توقع الحياة والوفيات في مصر والعالم خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١٠)

الدولة	متوسط العمر المتوقع ^١	معدل الوفيات الرضيع لكل ١٠٠٠ مولود	معدل وفيات الأطفال تحت ٥ سنوات لكل طفل ١٠٠٠	معدل وفيات الأطفال من تتراوح أعمارهم بين ١٤-٥ و ١٠٠٠ حي	معدل وفيات
مصر	٧٠.٢	٢٠٦	٢٠٣	٤٠.٣	٢٠١٤
العالم	٧٠.٥	٣٢.٥	٣٧.٧	٦.٧	٢٠١٩

Source: World Health Organization (WHO), Global Health Observatory data repository (GHO), Last updated: 2021-03-26, <https://apps.who.int/gho/data/node.main.HEALTHFINANCING?lang=en>

وتجدر بالذكر، أن مصر حققت إنجازاً في الحفاظ على استمرارية خلوها من بعض الأمراض الوبائية، فعلى الرغم من تدهور الوضع الوبائي العالمي لمرض شلل الأطفال وإعلانه طارئة صحية تثير قلقاً دولياً منذ عام ٢٠١٤ ، استطاعت مصر الحفاظ على استمرارية خلوها من المرض، منذ إعلان منظمة الصحة العالمية خلو مصر منه عام ٢٠٠٦ .^٢

كما قطعت مصر شوطاً كبيراً في ملف القضاء على مرض الحصبة، وال Hutchinson's disease، ومتلازمة الحصبة الألمانية الخلقي، كما تم إعداد ملف خاص بحصول مصر على شهادة خلوها من الملاريا في سبيل تقديمها لمنظمة الصحة العالمية. وتسجيل آخر حالات الإصابة بالسعال الديكي على مستوى الجمهورية عام ٢٠٠٢ ، وفيما يتعلق بمكافحة الجذام، تمكنت مصر من الحفاظ على معدل إصابة أقل من ١٠٠/١ ألف نسمة وذلك من خلال تنفيذ المسحات الصحية لسرعة الاكتشاف المبكر، وتوفير العلاج بالمجان لكل المرضى.^٣

^١ World Health Organization (WHO), Global Health Observatory data repository (GHO), Last updated: 2021-03-26.

^٢ Kim JK ,Poverty, health and the human future, Geneva: World Health Assembly.2013.

^٣ يشير متوسط العمر المتوقع عند الميلاد إلى عدد السنوات التي سيعيشها الطفل المولود إذا ظلت أنماط الوفيات السائدة في وقت ميلاده على ما هي عليه طيلة حياته.

^٤ ياسر ابراهيم محمد داود، الآثار الاقتصادية لتعجيل دور الإنفاق العام في تحسين الخدمات الصحية والعلاجية بالمستشفيات العامة والمركزية في مصر، مرجع سابق، يناير ٢٠١٧ ، ص ٤٠-٣٧ .

^٥ هاني محمد على الدمرداش، العلاقة بين الإنفاق على الصحة والناتج المحلي الإجمالي في مصر، مجلة التجارة والتمويل، مرجع سابق سباق سابق، يونيو ٢٠١٧ ، ٢١٦-٢١٨ .

كما قامت الحكومة المصرية على مدى الثلاث سنوات الأخيرة من منذ عام ٢٠١٨ بعدد من المبادرات التي من شأنها تطوير الرعاية الصحية في مصر ومن أهم تلك المبادرات:

- مبادرة ١٠٠ مليون صحة للقضاء على فيروس سى والأمراض غير السارية.

تم تنفيذ المبادرة على ثلاث مراحل، بدأت المرحلة الأولى في أكتوبر ٢٠١٨ وانتهت المرحلة الثالثة والأخيرة للمبادرة في نهاية أبريل ٢٠١٩، والتي هدفت وبشكل اساسي للكشف عن الإصابة بالأمراض غير السارية كالسكري وارتفاع ضغط الدم والإصابة بالسمنة؛ وذلك لتوعية المواطنين وتقديم الاستشارة الطبية اللازمة لهم للتقليل من معدلات الوفيات الناجمة عن الإصابة بالأمراض الغير سارية . وتم خلال المبادرة فحص ما يزيد عن ٦٠ مليون مواطن على مستوى الجمهورية، وتلقى نحو ١.١ مليون العلاج، وتمثل محافظة الفيوم أعلى نسبة بالإصابة ٦٪ ومحافظة الإسكندرية أقل نسبة بالإصابة بالمرض بمعدل ٢٪.

- مبادرة نور حياة.

تهدف المبادرة إلى القضاء على مسببات ضعف وفقدان الابصار وتتفذ على اربع مراحل وتشمل جميع محافظات الجمهورية، بدءاً من يناير ٢٠١٩ ويمتد تنفيذ المبادرة لمدة ثلاث سنوات ونصف و تستهدف الممسح الطبي لخمسة ملايين طالب بالمرحلة الابتدائية وتسليم مليون نظارة طبية .

- مبادرة ١٠٠ مليون صحة لدعم صحة المرأة المصرية.

أطلقت وزارة الصحة والسكان في يوليو ٢٠١٩ مبادرة ١٠٠ مليون صحة لدعم صحة المرأة المصرية. وتهدف المبادرة إلى الكشف المبكر عن اورام الثدي وتقديم خدمات تنظيم الاسر. وتم تنفيذ المبادرة على ثلاث مراحل، وتستهدف المبادرة ٣٠ مليون امرأة مصرية لمن هن فوق ١٨ سنة وذلك بهدف الكشف المبكر على الارواح بالإضافة إلى الكشف عن الامراض غير السارية(السكري – الضغط – السمنة – امراض القلب – هشاشة العظام)

مبادرة ١٠٠ مليون صحة للكشف المبكر عن السمنة والتقزم والانيميا بين طلاب المدارس
أطلقت وزارة التربية والتعليم والفنى والصحة، مبادرة الممسح القومى لأمراض الانيميا والسمنة والتقزم بين طلاب المدارس الابتدائية الحكومية الرسمية والرسمية المتميزة والخاصة، بدءاً من فبراير ٢٠١٩ . وتهدف المبادرة إلى الكشف المبكر عن السمنة والتقزم والانيميا بين طلاب المدارس الابتدائية وتتفذ على ثلاث مراحل. و تستهدف المبادرة فحص ١١.٥ مليون طالب تقريراً في أكثر من ٢٢ ألف مدرسه في جميع المراحل.

^١ الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، النشرة السنوية لإحصاء الخدمات الصحية، ٢٠١٨، ص ١٤-١٨.

^٢ تم تنفيذ المبادرة على ثلاث مراحل: **المراحل الأولى**: امتدت من الفترة ١ أكتوبر إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠١٨ وشملت المرحلة الأولى

^٣ محافظات هي:(اسكندرية، البحيرة ، مرسى مطروح ، بور سعيد ، دمياط ، القليوبية ، جنوب سيناء ، الفيوم ، اسيوط)

المراحل الثانية: امتدت من الفترة ١ ديسمبر إلى ٢٨ ديسمبر ٢٠١٨ وشملت المرحلة الأولى ١١ محافظة هي:(شمال سيناء ، البحر

الاحمر ، القاهرة ، الاسماعيلية، السويس ، كفر الشيخ ، المنوفية ، بنى سويف ، سوهاج ، الاقصر ، اسوان)

المراحل الثالثة: امتدت من الفترة ١ مارس إلى ٣٠ ابريل ٢٠١٩ وشملت المرحلة الأولى ٧ محافظات هي:(الوادى الجيد ، الجيزة ،

الغربيه ، الدقهليه ، الشرقية ، المنيا ، قنا)

لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع الى : وزارة الصحة والسكان، مبادرة ١٠٠ مليون صحة، اكتوبر ٢٠١٨

<http://www.stopchv.eg/>

^٤ خريطة مشروعات مصر، مبادرة نور حياة، يناير ٢٠١٩ . <https://egy-map.com>

^٥ تم تنفيذ المبادرة على ثلاث مراحل. **المراحل الأولى**: من ١ يوليو ٢٠١٩ وتشمل ٩ محافظات هي (الاسكندرية ، البحيرة ، مرسى

مطروح ، بور سعيد ، دمياط ، القليوبية ، جنوب سيناء ، الفيوم ، اسيوط)، **المراحل الثانية** : من ١ سبتمبر ٢٠١٩ وتشمل ١١ محافظة

هي (شمال سيناء ، البحر الاحمر ، القاهرة ، الاسماعيلية، السويس ، كفر الشيخ ، المنوفية ، بنى سويف ، سوهاج ، الاقصر ، اسوان ،

المراحل الثالثة: من ١ نوفمبر ٢٠١٩ وتشمل ٧ محافظات هي:(الوادى الجيد ، الجيزة ، الغربية ، الدقهليه ، الشرقية ، المنيا ، قنا)

لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع الى : خريطة مشروعات مصر، مبادرة ١٠٠ مليون صحة لدعم صحة المرأة المصرية، يوليو ٢٠١٩

<https://egy-map.com>

^٦ تتفذ المبادرة على ثلاث مراحل : **المراحل الأولى**: من ١ فبراير ٢٠١٩ وتشمل ١١ محافظة هي (الاسكندرية – البحيرة –

مرسى مطروح ، بور سعيد ، دمياط ، القليوبية ، جنوب سيناء ، الفيوم ، اسيوط- الجيزة ، قنا). **المراحل الثانية** : من ١ سبتمبر ٢٠١٩ وتشمل

١١ محافظة هي (شمال سيناء ، البحر الاحمر ، القاهرة ، الاسماعيلية، السويس ، كفر الشيخ ، المنوفية ، بنى سويف ، سوهاج ، الاقصر

، اسوان). **المراحل الثالثة**: من ٢١ مارس ٢٠١٩ وتشمل ٧ محافظة هي:(الوادى الجيدية ، الغربية ، الدقهليه ، الشرقية ، المنيا

لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع الى : خريطة مشروعات مصر، مبادرة ١٠٠ مليون صحة للكشف المبكر عن السمنة والتقزم والانيميا

بين طلاب المدارس فبراير ٢٠١٩ . <https://egy-map.com>

المبحث الثاني : تداعيات أزمة جائحة كورونا على القطاع الصحي في مصر وتقييم مدى جاهزية القطاع خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٠

ظهرت أول إصابة بفيروس الكورونا "COVID-19" في مقاطعة وهان بالصين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، ومنذ ذلك الحين انتشر الفيروس في العالم ككل، وتعتبر منظمة الصحة العالمية أزمة فيروس كورونا ١٩ - COVID أسوأ أزمة صحية يشهدها العالم حالياً؛ حيث تسببت حتى تاريخه (٢٧ سبتمبر ٢٠٢١) في إصابة نحو ٢٣٤.٨ مليون شخص ووفاة نحو ٤.٨ مليون شخص حول العالم.^١

ووضعت الازمة القطاع الصحي في كافة دول العالم في حرب شرسة لمواجهة الفيروس والتعامل مع الاصابات معتمدة على ما تمتلك من امكانيات حالية وبشرية، وقد تركزت جهود الدول حول هدفين رئيسيين يتم السعي لتحقيقهما بالتوازي وهما اولاً: العمل على ابطاء الانتشار، ثانياً زيادة جاهزية النظم الصحية لمواجهة تفاقم الازمة.

وبينما يشترك العالم أجمع في الخطوط العريضة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس الكورونا "COVID-19" غير المسبوقة في تاريخه الحديث، تبقى خصوصية تأثير كل دولة مرتبطة بطبيعة المنظومة الاقتصادية والصحية بها، ومدى قدرتها على تحمل هذه التداعيات وسرعة التعافي منها. وفي ضوء هذه الخصوصية في التأثير سوف يتناول البحث فيما يلى تحليل تداعيات الأزمة على القطاع الصحي في مصر وتقييم مدى جاهزية القطاع ، حيث يعتبر القطاع الصحي هو القطاع المعنى مباشرة بمواجهة الأزمة واحتواها .

الخطة المرحلية للتعامل مع الأزمة ومدى جاهزية القطاع الصحي.

منذ بداية جائحة كورونا بذلت الحكومة المصرية والقطاع الصحي جهداً كبيراً واضحاً لمواجهه الفيروس والعمل على حماية المواطن المصري من خلال العديد من التدابير والإجراءات الاحترازية الوقائية والاستباقية للحد من تفشي المرض، وقد تبنت الحكومة المصرية خطة مرحلية للتعامل مع الأزمة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية. وفيما يلى عرض لأهم الجهد المبذولة سواء من قبل الحكومة المصرية بصفه عامة او من قبل القطاع الصحي بصفه خاصه خلال تلك المراحل:

المرحلة الاولى (ظهور الفيروس من ديسمبر ٢٠١٩ - يناير ٢٠٢٠):

في تلك الفترة لم يتم الاعلان عن ظهور اي اصابات في مصر، واقتصرت الاجراءات في تلك المرحلة على اجراء الاختبارات للعائدين من الخارج خاصة الاماكن المعلن عن وجود اصابات بها، مع حملات توعية بالوقائية من الفيروس والممارسات المجتمعية السليمة.

التداعيات على قطاع الصحة ومدى جاهزية القطاع في تلك المرحلة .

كانت الازمة منحصره في الصين ولم تنتشر في دول العالم ومنها مصر، ولذا لم يكن هناك تغير يذكر في الطلب على الخدمات الصحية او عرض الرعاية الصحية. وتركز الطلب على الرعاية الصحية في فئة محدودة وهي المصريين العائدين من مدينة وهان بالصين وتم الحجر الصحي لهم بمرسى مطروح ، وتبنت الدولة إجراءات احترازية من خلال تسجيل ومتابعة القادمين من الدول التي ظهرت بها إصابات ورفع الاستعداد بجميع اقسام الحجر الصحي وتزويد المستشفيات بالتجهيزات اللازمة.^٣

^١ اعتمدت الباحثه على المصادر التالية في جمع البيانات والمعلومات الخاصه بتطور جائحة كورونا وتداعياتها في مصر:
- جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Browse.aspx?cid=1>

- World Health Organization (WHO), Global Health <https://covid19.who.int/region/emro/country/eg>

²World Health Organization, WHO coronavirus(COVID-19) Dashboard, Global Situation.

^٣ جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15075>

المرحلة الثانية : بداية الانتشار من فبراير ٢٠٢٠.

أعلنت وزارة الصحة المصرية عن أول حالة بمطار القاهرة الدولي تتعلق بمواطن صيني في ١٤ فبراير ٢٠٢٠، وأخطرت السلطات المصرية منظمة الصحة العالمية وتم وضع المريض في الحجر الصحي، وتم اتخاذ التدابير الوقائية في وقت لاحق لرصد الأشخاص الذين اتصلوا بالشخص. وفي ٤ مارس ٢٠٢٠ تم الإعلان عن أول حالة إصابة بفيروس كورونا بين المصريين، وهي لمصري عائد من الخارج . ثم اصابة ٣٣ في مرکب الاقصر، ثم اخذ العدد في التزايد حتى وصل الى ١٢٦ حالة يوم ١٥ مارس اغلبهم لاجانب ومصريين عائدين من الخارج ومصريين مخالطين لحالات ايجابية، ولم يسجل اي اصابات لمقدمي الخدمة الطبية في هذه المرحلة.^١

التداعيات على قطاع الصحة ومدى جاهزية القطاع تلك المرحلة

مع ظهور محدود للإصابات في مصر ازدادت شدة الاجراءات الاحترازية حيث تضمنت تعطيل الدراسة بالمدارس والجامعات وغلق المساجد والكنائس وتعليق حركة الطيران وغلق المطاعم والتوكالى والمولات، وتطهير الاماكن الحكومية والشوارع الرئيسية وفرض حظر جزئي، وتزامن ذلك مع زيادة محدودة في خدمات المعامل المركزية لإجراء الاختبارات خاصة للمصريين العائدين من الخارج، وكذلك زيادة الطلب على الخدمات الصحية الخاصة بالفحوص للمصابين بالفيروس . وما زالت في تلك المرحلة المنظومة الصحية لا تواجه مشكلات في المواجهة، وتغطية الزيادة الطفيفة في الطلب على الخدمات الطبية في تلك المرحلة . ويوضح الجدول (٢٠) تطور عدد الإصابات أسبوعياً في مصر وفقاً لبيانات منظمة الصحة العالمية^٢.

جدول ٢٠- تطور عدد المصابين ببعوى كوفيد ١٩ في مصر خلال الفترة ٢٠٢٠/٢/١٠-٢٠٢١/٩/٢٧

الإجمالي الأسبوعي	التاريخ	الإجمالي الأسبوعي	التاريخ	الإجمالي الأسبوعي	التاريخ
٥٤٢١	٢٠٢١/٤/٥	١١٤٤	٢٠٢٠/٩/٨	٥	٢٠٢٠/٢/١٠
٥٨٠٧	٤/١٢	١٠٤٤	٩/١٤	٠	٢/١٧
٦٠٨٦	٤/١٩	٨٣٦	٩/٢١	٠	٢/٢٤
٧٠١٤	٤/٢٦	٨٣٩	٩/٢٨	٤٨	٣/٢
٧٦٨٨	٥/٣	٨١٢	١٠/٥	٦١	٣/٩
٨٢٤٨	٥/١٠	٩١٠	١٠/١٢	١٨٠	٢٠٢٠/٣/١٦
٨١٧٠	٥/١٧	١١٠٠	١٠/١٩	٢٨٢	٣/٢٣
٧٩٦٩	٥/٢٤	١١٥٨	١٠/٢٦	٤٩٤	٣//٣٠
٦٥١٢	٥/٣١	١٤٠٧	١١/٢	٨٦٩	٤/٦
٥٣٢٠	٦/٧	١٥٨٥	١١/٩	١٠٩٣	٤/١٣
٤٢٦٥	٦/١٤	٢١٢٩	١١/١٦	١٢٨٧	٤/٢٠
٣٢٤٩	٦/٢١	٢٥٠٧	١١/٢٣	١٨٧٤	٤/٢٧
١٨٩٨	٦/٢٨	٢٨٣١	١١/٣٠	٢٧٧١	٥/٤
١٠٨٢	٧/٥	٣٠٧٥	١٢/٧	٢٧٥٥	٥/١١
٦٥١	٧/١٢	٣٨٠٢	١٢/١٤	٤٧٩٤	٥/١٨
٣٤٩	٧/١٩	٦٤٢٤	١٢/٢١	٦٩٢٦	٢٠٢٠/٥/٢٥
٢٧٧	٧/٢٦	٩٥٦٣	١٢/٢٨	٩١٦٣	٦/١
٣٧٩	٨/٢	٧٩٢١	٢٠٢١/١/٤	١٠٣٦٨	٦/٨
٦١٦	٨/٩	٦٧٠٨	١/١١	١٠٧٧٨	٦/١٥
٩١١	٨/١٦	٥٦٣٦	١/١٨	١٠١٦٥	٦/٢٢
١٤٧٦	٨/٢٣	٤٢٧٥	١/٢٥	١٠١١٢	٦/٢٩
٢٠٤٠	٨/٣٠	٣٦٨٨	٢/١	٧١٢٣	٧/٦
٢٧٩٢	٩/٦	٤٠٩٦	٢/٨	٦٠١٤	٧/١٣
٣٨٠٠	٩/١٣	٤٣٤١	٢/١٥	٤٤١١	٧/٢٠
٤٦٦٩	٢٠٢١/٩/٢٠	٤٢٨٦	٢/٢٢	٢٧٣٣	٧/٢٧
٥٠٨٥	٢٠٢١/٩/٢٧	٤٠٩٣	٣/١	٩٩٨	٨/٣
٣٠٦٧٩٨	اجمالي الاصابات	٤٣٥٨	٣/٨	١٠٢٢	٨/١٠
		٤٤٩١	٣/١٥	٩٠١	٨/١٧
٢٥١٩٠٢	اجمالي المتعافين	٤٥٩٣	٣/٢٢	١٢٦٠	٨/٢٤
		٤٨٩٢	٣/٢٩	١٢١٥	٨/٣١

World Health Organization (WHO), Global Health <https://covid19.who.int/region/emro/country/eg>

^١ مقدمي الخدمة الطبية تتضمن الأطباء، الصيادلة، هيئات التمريض، وكل المساعدين من أطقم ادراية وفنية ومعاونه.
<https://covid19.who.int/region/emro/country/eg> World Health Organization (WHO), Global Health

المرحلة الثالثة: تفاقم المشكلة من ١٥ مارس ٢٠٢٠
اعلنت وزارة الصحة ان مصر دخلت المرحلة الثالثة حيث تجاوز عدد الاصابات ١٠٠٠ حالة باجمالى ٢٠٦٥ في نهاية ابريل ٢٠٢٠ ارتفع الى ٤٧٩٤ حالة في ٢٠٢٠/٥/١٨ . وتوالت زيادة الحالات. حتى وصلت اي اقصى عدد للاصابات الاسبوعية ١٠٧٧٨ حالة في ١٥ يونيو ٢٠٢٠ وهذا العدد من الاصابات يعد اعلى رقم وصل اليه عدد الاصابات منذ بدء الازمة حتى ٢٧ سبتمبر ٢٠٢١ .

التداعيات على قطاع الصحة ومدى جاهزية القطاع في تلك المرحلة :

في مواجهة جائحة كورونا قامت وزارة الصحة والسكان بتنفيذ جميع الأنشطة والإجراءات الوقائية التي يمكن إتباعها في التصدي للجائحة في حدود الموارد المادية والبشرية المتاحة، وذلك من خلال عدد من الآليات يمكن تقسيمها إلى ثلاثة محاور رئيسية كالتالي:

المحور الأول : مواجهة زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية .

المحور الثاني : تعزيز جميع الأنشطة الوقائية والحد من العدوى والإصابات .

المحور الثالث : رفع كفاءة الموارد البشرية بالقطاع لمواجهة الجائحة .

المحور الأول: جهود قطاع الصحة في مواجهة زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية.

عملت وزارة الصحة على زيادة المعروض من الخدمات الصحية المتمثل في زيادة عدد مستشفيات الحجر الصحي والاسره، سواء اسره رعاية داخلية، اسره رعايه مركزه وكذلك زيادة المعروض من التجهيزات الطبيه اللازمه لمواجهة الازمه مثل: اجهزة التنفس الصناعي، معامل للتحاليل، سيارات اسعاف مجهزه وما الى ذلك، ويوضح الجدول (٢١) ملخص لتلك الجهود مسلسله زمنيا بما يتواافق مع تطور الازمه وتزايد عدد الاصابات بعدهى بفيروس كورونا في مصر.

جدول ٢١ - تطور عرض الخدمات الصحية والتجهيزات الطبيه لادارة ازمة جائحة كورونا في مصر

البيان	مستشفى عزل/ مدن جامعية	الاسرة الداخلية	مركزة	اجهزه رعاية صناعي	معامل تحاليل «PCR»
٢٠٢٠ يناير	١	-	٤٢	٥٠	٢
٢٠٢٠ مارس	٥٩	٩٥٠	٢٢٥	٢٥٥	٢٤
٢٠٢٠ ابريل	١٠٠	٢١٦٠	٤٤٠	٣٧٠	٢٧
٢٠٢٠ مايو	٣٤٠	١٩٨٢٥	-	-	-
٢٠٢٠ ديسمبر	٣٦٣	٣٥١٥٢	٣٥٣٩	٢٢١٨	٥٧
	٣٥٥٠	٥٠٠٠	٥٠٠	٢٥٠٠	٦١

المصدر: جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Browse.aspx?cid=1>

ففي خلال شهر يناير ٢٠٢٠ :

عملت وزارة الصحة والسكان على المتابعة المستمرة للوضع الوبائي في مصر وفي العالم، والمراجعة الدورية للإجراءات الاحترازية، والتوصيات الوقائية من خلال التحليل المستمر للبيانات، وعمل الزيارات الإشرافية بصفة متكررة على مختلف مناطق ومحافظات الجمهورية، وإجراءات التحكم والسيطرة على انتشار المرض ومنع حدوث الإصابة. كما تم تفعيل غرفة إدارة أزمة فيروس كورونا المستجد فور تحذير منظمة الصحة العالمية، ووضع خطة لمواجهة الجائحة، حيث تم رفع درجة الاستعداد من شهر يناير ٢٠٢٠ للتصدي للجائحة، وإطلاق حملات التوعية اللازمه للمواطنين.

كما تم تخصيص معملين لإجراء تحليل «PCR» لفيروس كورونا، وتخصيص مستشفى عزل (مستشفى النجيلة) مجهزة بـ ٤ سرير رعاية مركزه، و ٥ جهاز تنفس صناعي، بالإضافة إلى توفير سيارات إسعاف مجهزة ذاتية التعقيم تحسباً لاكتشاف أي حالة مصابة بفيروس كورونا، وخلال شهر فبراير استقبلت المستشفى أول إصابة لمواطن أجنبي مصاب بفيروس كورونا.

^١ جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15075>

خلال شهر مارس ٢٠٢٠:

- تم إصدار أول بروتوكول علاج لفيروس كورونا المستجد، وإطلاق المنظومة الإلكترونية لرصد ومتابعة الحالات المصابة بالفيروس والمخالطين لهم.

- تم تخصيص ٥٩ مستشفى عزل وفرز على مستوى محافظات الجمهورية مجهزة بـ ٩٥٠ سرير داخلي، و٢٥ سرير رعاية مركزية، و٢٥٥ جهاز تنفس صناعي، وتخصيص ٢٤ معمل لإجراء تحاليل «PCR» لفيروس كورونا، وتزويد كل محافظة على مستوى الجمهورية بـ ١٠ سيارات إسعاف مجهزة.

خلال شهر إبريل ٢٠٢٠:

- تم زيادة عدد مستشفيات العزل إلى ١٠٠ مستشفى على مستوى الجمهورية وذلك بسعة ٢١٦٠ سرير داخلي، و٤٤٠ سرير رعاية مركز، و٣٧٠ جهاز تنفس صناعي، وتم زيادة عدد المعامل إلى ٢٧ معالماً، كما تم تحديث بروتوكولات علاج فيروس كورونا وإطلاق تطبيق «صحة مصر» لإمداد المواطنين بكافة المعلومات عن مستجدات الأوضاع بشأن الوضع الوبائي بمصر.

- كما تم إعداد مستشفيات الصدر والحميات لتكون قادرة على تقديم كافة الخدمات لمصابي فيروس كورونا المستجد بداية من إجراء الفحوصات اللازمة وتشخيص الحالة وحتى العزل وتقديم العلاج ومتابعة الحالات بعد الشفاء والخروج. مع الحرص على توفير خدمات الدعم النفسي للمواطنين والعاملين بالقطاع الصحي.

- كما تم تجهيز المدن الجامعية كمناطق طبية لعزل الحالات البسيطة بسعة إجمالية ١٩٨٢٥ سرير على مراحل: المرحلة الأولى ٣٣ مبني والثانية ١٦ مبني والثالثة ٨ مبني.

خلال شهر مايو ٢٠٢٠:

- تم تحديث بروتوكولات تشخيص وعلاج مرضي فيروس كورونا، كما تم تخصيص ٥ مراكز للتلربع بـ بلازما المتعافين وبدء العلاج بها للمصابين، فضلاً عن تطبيق آلية العزل المنزلي وتوزيع العلاج اللازم للمخالطين.

- تخصيص دور بكل مستشفى عزل بسعة ٢٠ سرير للمصابين من الأطقم الطبية، وتوفير مخزون كافي من المستلزمات الوقائية بالمستشفيات.

- تم إجراء ١٩ ألف تحليل للأطقم الطبية مع حصر ٢٩١ مصاب و١١ وفاة من الأطقم الطبية بمستشفيات الحميّات والصدر والعزل.

- تم زيادة عدد مستشفيات العزل والفرز، حيث تم تخصيص ٣٤٠ مستشفى عزل و ٨٠ مستشفى فرز، بسعة ٣٥١٥٢ سرير داخلي، و ٣٥٣٩ سرير رعاية مركزية، و ٢٢١٨ جهاز تنفس صناعي، وزيادة عدد المعامل إلى ٥٧ معالماً، وزيادة عدد مراكز التلربع بـ بلازما المتعافين إلى ٢٠ مركزاً.

خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠:

- تم إصدار النسخة الرابعة من بروتوكولات تشخيص وعلاج مرضي فيروس كورونا المستجد.

^١ جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15070>

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15042>

^٢ جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15090>

^٣ جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15164>

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15158>

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15364>

^٤ جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15343>

خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٠ :

- الاستعداد لمواجهة الموجة الثانية لفيروس "كورونا"، وذلك من خلال تطوير البنية التحتية لـ ٤٤ من مستشفيات الحميات والصدر (حوالى ٦٠٪ من الإجمالي)، وتوريد ١٠٠ خزان أكسجين، وتطوير شبكات الغاز، وإضافة ١٧ جهاز أشعة مقطعة وكافة الاحتياجات الازمة، بالإضافة إلى توفير برامج للتدريب في كافة التخصصات ومعايير مكافحة العدوى.

- وصل اجمالي المستشفيات المجهزة على مستوى الجمهورية لإدارة جائحة فيروس كورونا وتقديم الخدمات الطبية للمواطنين خلال الجائحة الى ٣٦٣ مستشفى، تضم ٣٥٥٠ سرير داخلي، و نحو ٥٠٠ سرير رعاية مركزه، و ٢٥٠٠ جهاز تنفس صناعي، كما تم توفير ٢٠٠ جهاز تنفس جديد يتم توزيعها على المستشفيات، فضلاً عن تخصيص ٦١ معمل لإجراء تحليل PCR كما تم تخصيص ٣٠ معملاً على مستوى الجمهورية لإجراء تحاليل السفر، وإصدار شهادات كورونا المعتمدة للسفر للخارج.

- وتحت شعار ١٠٠ مليون صحة اعلنت وزارة الصحة مبادرة رئيس الجمهوريه لمتابعة حالات العزل المنزلي للمصابين بفيروس "كورونا" وتوزيع جهاز نقیاس نسبة الأكسجين بالدم مع متابعة الأعراض بشكل دوري من خلال ٤٠٠ وحدة صحية ، فضلاً عن تمرير ٨٠٠ سيارة قوافل علاجية بالمناطق التي بها معدلات إصابة عالية.

خلال شهر يناير ٢٠٢١ .

- اعلنت وزارة الصحة في ٥ يناير، ان أعداد حقائب الأدوية الوقائية المنصرفة للمخالطين للحالات المصابة بلغت ٦١٥ ألف حقيبة للمخالطين من الأطفال، و ١٨٧٨ ألف للمخالطين من الكبار، فيما سجل عدد الحقائب الوقائية المنصرفة للمصابين ١٦١ الف حقيبة أدوية. كما تم تجهيز ٣٤ مركزاً لتقديم خدمات التطعيم باللقاحات الخاصة بفيروس "كورونا".

- اعلنت وزارة الصحة انخفاض معدل تردد مرضى فيروس كورونا على الرعاية المركزية وأجهزة التنفس الصناعي بالمستشفيات بنسبة ٥٠٪ مقارنة بشهر ديسمبر الماضي، نتيجة المتابعة المستمرة للحالات البسيطة إكلينيكياً وتطبيق بروتوكولات العلاج المحدثة، فضلاً عن تنفيذ مبادرة رئيس الجمهورية لمتابعة حالات العزل المنزلي لمرضى فيروس كورونا المستجد.

والتساؤل الأن هل إستطاعت زيادة المعروض من الخدمات الطبية والتجهيزات بالقطاع الوفاء بالاحتياجات المطلوبة لمواجهة الازمة.

إن الإجابة على ذلك التساؤل تكون من خلال المقارنة بين المعروض والمتاح من الخدمات الطبية المختلفة خلال الأزمة وبين حجم وطبيعة الاحتياجات الصحية لمصابي فيروس كورونا .
وحول طبيعة الاحتياجات الصحية استند البحث الى تقرير وزارة الصحة والسكان عن حالة المصابين المتواجدين بالمستشفيات واحتياجاتهم ، حيث أوضح التقرير أن ٨٨٪ من الحالات يعانون أعراضًا بسيطة تتطلب توفير سرير داخلي فقط، ٧٪ من الحالات يعانون أعراضًا متوسطة وتتطلب سرير رعاية مركزه، ٥٪ من الحالات يعانون أعراضًا حادة تحتاج جهاز تنفس صناعي.

^١جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15381>

^٢جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15405>

^٣جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Browse.aspx?cid=1>

^٤جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15437>

^٥جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15465>

^٦تقرير وزارة الصحة والسكان عن الموقف الحالي لفيروس كورونا المستجد، حالة المصابين المتواجدين بالمستشفيات واحتياجاتهم، البيان اليومي، ٦ ابريل ٢٠٢٠ [/https://fb.watch/8ySUzaGkmL](https://fb.watch/8ySUzaGkmL)

أما عن حجم الاحتياجات الصحية (حجم الطلب) أو عدد المصابين بفيروس كورونا فكما هو موضح في الجدول (٢٠) عن تطور عدد المصابين بعده كوفيد ١٩ في مصر خلال الفتره من ٢٠٢٠/٢/٢٧ حتى ٢٠٢١/٩/٢٧ ، فقد وصل عدد المصابين في ١٥ يونيو ٢٠٢٠ (أسبوع ذروة الإصابات) إلى ١٠٧٧٨ مصاب وهو أكبر عدد لالاصابات الأسبوعيه سجلته وزارة الصحة طوال فتره انتشار الفيروس في مصر.

وبمقارنة حجم وطبيعة الاحتياجات الطبية لمصابي كورونا في أسبوع ذروة الإصابات بتطور عرض الخدمات الصحية والتجهيزات الطبيه لإدارة الازمه (جدول ٢١)، يتضح لنا أن الخدمات الطبيه المتاحة (فى توقيت سابق للوصول الى الذروه) استطاعت ان تغطي الاحتياجات الطبيه للمصابين، بل كان هناك فائض فى الخدمات الطبيه المتاحه، كما هو موضح في الجدول (٢٢)، حيث لم تتعدي نسبة الإشغال للاسرة الداخلية لمستشفيات العزل ٣٠٪، بينما بلغت نسبة الإشغال لاسره الرعاية المركزه واجهزه التنفس الصناعي ٣١٪، ٤٣٪ على التوالي.

جدول ٢٢- المتاح من الخدمات الطبية والحد الأقصى للاحتياجات والخدمات الصحية

البيان	اجمالي عدد الاسرة الداخلية	اسرة رعاية مرکزة	اجهزه تنفس صناعي
٢٠٢٠ مایو	٣٥١٥٢	٣٥٣٩	٢٢١٨
احتياجات الطبية المطلوبة وفقاً لعدد المصابين في أسبوع ذروة الإصابات ١٥ يونيو = ٢٠٢٠ حالة*	٩٤٨٥	٧٥٤	٥٣٩
المتاح - الاحتياجات	٢٥٦٦٧	٢٧٨٥	١٧٨٧
نسبة الإشغال	٣٠٪	٣١٪	٤٣٪

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة استناداً إلى البيانات الرسمية في كل من الجدول (٢٠)، (٢١) تم تصنيف الاحتياجات المطلوبه من الخدمات الصحية استناداً إلى: تقرير وزارة الصحة والسكان عن الموقف الحالي لفيروس كورونا وحالة المصابين المتواجدین بالمستشفيات واحتياجاتهم ،بيان اليومي، ٦ أبريل ٢٠٢٠ . <https://fb.watch/8ySUzaGkmL/> حيث تم تصنيف الاحتياجات المطلوبه من الخدمات الصحية للمصابين كما يلى (٨٨٪ من الحالات تتطلب توفير سرير داخلي، ٧٪ من الحالات سرير رعاية مركزه، ٥٪ من الحالات تحتاج اجهزه تنفس صناعي)

كما أعلنت وزارة الصحة في ٨ ديسمبر ٢٠٢٠ بياناً عن نسب الإشغال في مستشفيات العزل، موضحة أن ٧٦٪ من الأسرة الداخلية شاغرة، بينما نسبة الـ ٢٤٪ الأخرى مشغولة، وبالنسبة لأسرة الرعاية المركزه، فإن نسبة المشغول منها تبلغ ٥٦٪، فيما تبلغ نسبة الأسرة الشاغرة ٤٪، وفيما يتعلق بأجهزه التنفس الصناعي، ٧٠٪ من الأجهزة شاغرة، و ٣٠٪ مشغولة.^١

^١ جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15381>

المحور الثاني: جهود قطاع الصحة في تعزيز جميع الأنشطة الوقائية والحد من العدوى والإصابات .

لم تقتصر جهود قطاع الصحة في تعامله مع أزمةجائحة كورونا على زيادة المعرض من الخدمات الصحية لمواجهة الطلب المتزايد على الخدمات الصحية من قبل مصابي عدو الفيروس فحسب وإنما أيضاً عملت وزارة الصحة على تعزيز جميع الأنشطة الوقائية والحد من العدوى والإصابات، من خلال عدد من الإجراءات تمثلت في الآتي :

- شاركت مصر خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٠ في إجراء التجارب الإكلينيكية على لقاحات فيروس كورونا المستجد في مرحلتها الثالثة. كما حرصت وزارة الصحة بالتعاون مع هيئة الدواء المصرية على التأكيد بصفة مستمرة من توفر كافة المستحضرات الدوائية الخاصة بيروتو كولات العلاج التي تم ضخها بالسوق المحلي خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٠ وأنها كافية لسد الاحتياجات المحلية.^١

- تم التعاقد مع هيئة(الكوفاكس) ومنظمة الصحة العالمية في ٨ نوفمبر ٢٠٢٠ لتوفير عدد كاف من لقاحات فيروس كورونا المستجد فور ثبوت فعاليتها. وفي يناير ٢٠٢١ بدأ التطعيم بالفئات الأكثر الأكثر عرضة للإصابة، مثل :أطباء الخط الأول، ففي ٢٤ يناير ٢٠٢١ تم تلقي أولى جرعتين لقاح فيروس كورونا للأطقم الطبية من داخل مستشفى أبو خليفة للعزل بالإسماعيلية.^٢ وفي ٢٧ فبراير ٢٠٢١ تم الإعلان عن بدء تسجيل الفئات المستحقة للحصول على لقاحات فيروس كورونا المستجد على الموقع الإلكتروني، حيث تم تقسيم الفئات المستحقة أثناء التسجيل على الموقع، إلى ٣ مجموعات بما يتواافق مع الأولويات المتعارف عليها عالمياً، ويقوم المواطن باختيار المجموعة التي ينتمي إليها حيث تشمل المجموعات (العاملين في القطاع الطبي، الفئات الأكثر عرضة للإصابة من غير العاملين بالقطاع الطبي وهم أصحاب الأمراض المزمنة وكبار السن.

- وقد تم التوسيع في أماكن تقديم خدمات التطعيم؛ حيث تم تجهيز أرض المعارض لتقديم اللقاح لعدد أكبر من المواطنين والعاملين في الجهات الحكومية، كما تم توفير التطعيم من خلال فرق التطعيم المتحركة Mobile Team لتطعيم المؤسسات والقطاعات الحيوية بالدولة على المستويين العام والخاص (السياحة، البنوك، الشركات، المؤسسات .. الخ)، وقد بلغ عدد مراكز التطعيم ضد فيروس كورونا المستجد على مستوى جميع محافظات الجمهورية ٥٥١ مركزاً.^٣

- وفي ٤ مارس ٢٠٢١ تم البدء في تطعيم أصحاب الأمراض المزمنة وكبار السن بالجرعة الأولى من لقاحات فيروس كورونا بالقطامية.^٤ وفي ٢٣ مارس تم زيادة عدد مراكز تلقي اللقاحات إلى أكثر من ٣٢٥ ثم إلى ٤٢٩ مراكزاً في ٢٣ يونيو ارتفعت إلى ٨٣٠ مراكزاً في ٢٢ سبتمبر على مستوى محافظات الجمهورية.^٥ كما أعلنت الرعاية الصحية في ٢٦ مايو ٢٠٢١ عن بدء تطعيم منتفعي التأمين الصحي الشامل بلقاح كورونا لـ ١٠ فئات بالمنازل وذلك مراعاة لحالتهم الصحية وتيسيراً عليهم من مشقة الانتقال لتلقي اللقاح داخل المنشآت الصحية المخصصة لذلك.^٦

^١ جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15506>

^٢ جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15364>

^٣ جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15524>

^٤ جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15532>

^٥ جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15556>

^٦ جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15697>

- وفى ١ سبتمبر اعلنت وزارة الصحة انه تم تطعيم ١.٦ مليون موظف ارتفعت الى ٢ مليون جرعة لقاح فى ٨ سبتمبر. بالإضافة الى ذلك تم التنسيق مع وزارة التعليم العالي لتوفير قاعدة البيانات الخاصة بـ ٢.٢ مليون طالب جامعي يستعداً لتطعيمهم بالجرعة الأولى وأنه تم تجهيز ٢٨٩ مركزاً للتطعيم في ٥٩ جامعة على مستوى الجمهورية، بينها جامعات حكومية، وأهلية، وخاصة، وأجنبية.^١ ويوضح الجدول (٢٣) تطور اعداد متلقى لقاحات فيروس كورونا .

جدول ٢٣ - تطور اعداد متلقى لقاحات فيروس كورونا

% السكان	اتمام جرعات التطعيم	% السكان	جرعة واحدة على الاقل	
-	-		١٣١٥	٢٠٢١/١/٣٠
-	-	%٢	١٦٤٥٣٤	٢٠٢١/٤/٤
-	-	%٧	٦٦٠٠٠	٤/١٨
%٠.٢	٢٥٣٨٥٢	%١.١	١٠٦٤٣٦٠	٥/٩
%٠.٢	٢٣٨٠٢٠	%١.١	١.١٣٣٩٥٦	٥/١١
%٠.٣	٣٠٢٥٤٤	%١.٦	١٥٨٥٤٤٩	٥/٢٢
%٠.٣	٣٣١٩٠٣	%٢.٢	٢٢٥٤٣٧١	٥/٢٩
%٠.٥	٥٢٠٠٤١	%٢.٨	٢٨٢٠١٧٥	٦/٩
%٠.٧	٦٧٦٨٨٩	%٣.١	٣١١٧٨١٨	٦/١٦
%٠.٨	٧٦٣٨٩٤	%٣.٥	٣٤٨٩٥٠٣	٦/٢٧
%٠.٩	٨٨١٣٠٧	%٣.٥	٣٥٦٠٧٩٥	٧/٤
%١.٤	١٤٤٢٨٩٥٨	%٣.٦	٣٦٢٧٣٤٥	٧/١٢
%١.٦	١٦٠٧٧٥٥	%٣.٧	٣٦٩٦٩٩٦	٧/٢٥
%١.٨	١٧٨٦٩٧٣	%٣.٨	٣٧٨٣٥٨١	٨/١
%١.٩	١٨٦٦٦٢٢	%٣.٩	٣٨٨٣٩٢٧	٨/١٠
%٢.١	٢١٥٧٩٠٤	%٤.٣	٤٣١٩٦٣١	٨/١٦
%٢.٩	٢٨٩٤٥٩٠	%٥.١	٥١٠٩٩٩٦	٨/٢٥
%٣.٥	٣٥٠٥٠٧٥	%٦.٩	٦٩١٣٩١٣	٩/٥
%٣.٧	٣٦٩٦٧٤٨	%٧.٠	٧٠٧٦٠٨٦	٩/٩
%٤.٢	٤٢٤٥٧٧٦	%٧.٧	٧٧٤٣٤٢٠	٩/١٥
%٥.١	٥٠٩٩٤٦٥	%٨.٧	٨٧٠٩٣٣٣	٢٠٢١/٩/٢٢
%٥.٧	٥٨٤٥٨١٨	%١٠.٩	١١١١٣٩٤٦	٢٠٢١/٩/٢٩

Source: <https://ourworldindata.org/covid-vaccinations?country=EGY>

وتجير بالذكر انه فى ٢٢ مارس تم توقيع اتفاقية مع شركة (سينوفاك) الصينية لبدء تصنيع لقاحات فيروس كورونا المستجد في مصر تمهدياً للتصدير لدول أفريقيا وفي ٥ يوليو تم انتاج اول مليون جرعة من لقاح فيروس كورونا المصنع محلياً، والبدء في تنفيذ خطة الإكفاء الذاتي من لقاحات كورونا وتخصيص جزء من فائض الانتاج للتصدير مع نهاية ٢٠٢١ .

وفيما يتعلق باللقاحات والتطعيمات فقد تأثرت التطعيمات بمعظم دول العالم بسبب جائحة كورونا، مما تسبب في تقشى العديد من الأمراض المستهدفة بالتطعيمات في العديد من الدول، إلا أن مصر استطاعت أن تحافظ على أنظمة التطعيمات الإجبارية بها في ظل جائحة كورونا، حيث عملت وزارة الصحة والسكان على تأمين وجود مخزون استراتيجي من الاحتياجات السنوية من الطعوم والأمصال الالزمة لتطعيم الفئات المستهدفة بالتطعيم (تطعيمات روتينية، تطعيمات مدارس، تطعيمات للمسافرين إلى المناطق المتواطن بها الأمراض، الأمصال العلاجية)، فضلاً عن توفير لقاح ضد الالتهاب الكبدي B لتطعيم نزلاء السجون، وموظفي مصلحة السجون المخالطين لهم ضمن مبادرة السيد رئيس الجمهورية (١٠٠ مليون صحة).

^١جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15877>

^٢جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Browse.aspx?cid=1>

المحور الثالث : جهود قطاع الصحة في رفع كفاءة الموارد البشرية بالقطاع لمواجهة الجائحة
 شكل العاملون في قطاع الرعاية الصحية ١٣٪ من إجمالي الحالات المصابة بالفيروس في مصر، وهي نسبة منذرة بالخطر، وأدى ذلك إلى الحاجة الملحة لتدريب جميع العاملين في قطاع الرعاية الصحية باستمرار في مراقبة علاج الفيروس، وتزويدهم بالمعرفة الطبية المحدثة لتمكنهم من توفير الرعاية المناسبة وحماية أنفسهم من العدوى بشكل فعال.^١

وتأكيداً على أهمية التدريب ورفع كفاءة الفرق الطبية ضمن الاستعداد التام لمواجهة الجائحة، فقد تم تدريب ٢٧٤٩٣ من الأطقم الطبية شملت تدريب ٢٥٣٠٧ طبيب، و٢١٧٧٩ طبيب عن طريق التعليم عن بعد، و ٣٥٢٨ طبيب عن طريق دورات تدريبية عملية، وتم تدريب ٨٨٥ طبيب على أساسيات الرعاية المركزية. كذلك تم تدريب ٣٥٢ طبيباً من جميع مستشفيات الحميات بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية WHO على بروتوكول علاج فيروس كوفيد-٩ المستجد وأسس مكافحة العدوى والاستدلال العلمي وأسس البحث العلمي وأالية تصميم الأبحاث، والتسجيل الطبي ومبادئ الجودة، بالإضافة إلى تدريب ٤٠٧ طبيب صدر علي بروتوكول علاج فيروس كوفيد-٩ المستجد وأسس مكافحة العدوى والتسجيل الطبي ومبادئ الجودة، وإنعاش القلب الأساسي، كما تم تدريب ١١٠ طبيب على أسس التغذية العلاجية وأهميتها وكيفية متابعة احتياجات المرضى المحجوزين داخل المستشفيات من العناصر الازمة و المحاليل الضرورية لكل حالة على حدة، سواء في الأقسام الداخلية أو في الرعايات المركزية.^٢

كما تم تدريب ١١١٩ صيدلي ضمن مشروع الصيدلة الإكلينيكية منهم ٣٣٧ من خلال دورات تدريبية بالأكاديمية و ٧٨٢ صيدلي بتنمية التعليم عن بعد، حيث تم التدريب على التفاعلات الدوائية لبروتوكول علاج كوفيد-٩ المستجد ومتابعة الأعراض الجانبية والوظائف الحيوية للمريض داخل مستشفيات وزارة الصحة والسكان بما يهدف إلى تفعيل دور الصيدلي الإكلينيكي أثناء تنفيذ الخطة العلاجية للمرض.

وحرصاً على رفع كفاءة التمريض فقد تم تدريب ١٢٨٩ عضو هيئة تمريض على أسس مكافحة العدوى، أسس التغذية العلاجية، الدعم النفسي لمريض كوفيد-٩، أسس الرعاية المركزية، والأعراض الجانبية لبعض الأدوية وكيفية تداول الأدوية، كما تم تدريب ١٠ من أعضاء هيئة التمريض بالتعاون مع الإدارة المركزية للتمريض بنظام تدريب المدربين TOT لرفع كفاءة المدربين لدى الإدارة المركزية و توحيد تدريب هيئة التمريض في وزارة الصحة والسكان.^٣

^١The World Bank, Egypt COVID-19 Emergency Response (P173912), Project Information Document (PID), Apr 26, 2020,p7

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/906831588109454283/pdf/Project-Information-Document-Egypt-COVID-19-Emergency-Response-P173912.pdf>

^٢جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15404>

^٣جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15408>

جهود الحكومة المصرية لدعم وتعزيز القطاع الصحى أثناء الجائحة

لا يمكننا ان نغفل الجهود الرائدة للقيادة الرشيدة للحكومة المصرية فى إدارة الأزمة وتعزيزها لدور القطاع الصحى من خلال العديد من القرارات والإجراءات للحد من الآثار السلبية لعدوى فيروس كورونا على كافة القطاعات لا سيما تأثيراته المباشرة على القطاع الصحي. وتمثلت تلك الجهود في عدد من المحاور يمكن إيجازها فيما يلى:

المحور الأول: تطبيق حزمة من الاجراءات الاحترازية من شأنها الحد من العدوى وانتقال الفيروس:

حيث تم إنشاء لجنة توجيهية قومية للاستجابة الطارئة لفيروس كورونا^١ تقدم تقاريرها لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتعد مسؤولة أمامهما . وقد تم إعلان حالة طوارئ صحية في عموم البلاد في ١٧ مارس ٢٠٢٠ إثر تسجيل أول حالة وفاة جراء الفيروس.

وأعقب ذلك خلال شهر مارس صدور عدة قرارات رسمية هامة لمواجهة الجائحة كتعليق الدراسة، تعطيل كافة الأنشطة الرياضية في الأندية الرياضية كإجراء احترازي، كما تم توجيه وزارة الداخلية لغلق المراكز التعليمية لمدة أسبوعين بالتزامن مع غلق المدارس والجامعات، وذلك لمنع الاختلاط . وفرض حظر تجوال في المساء، وتخفيض حجم العمالة بنسبة ٥٠٪ . وكذلك قرار تعليق حركة الطيران المصرية حتى ٣١ مارس ٢٠٢٠ ، أتى كل ذلك ضمن حزمة الإجراءات الاحترازية التي إتخذتها الدولة.^٢

وخلال شهر يوليو ٢٠٢٠ تم زيادة نسبة إشغال الأماكن العامة إلى ٥٠٪، وفتح دور العبادة، وحضانات الأطفال، وفتح وتأمين المدن الساحلية، كما تم تطبيق إجراءات التشغيل الآمن لمنشآت قطاع الإنتاج بالتعاون مع مختلف الوزارات المعنية.

وفي ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠ تم التأكيد على إلغاء كافة الاحتفالات بمناسبة رأس السنة، واتخاذ إجراءات الغلق حيال أي منشأة تقوم بتنظيم أي احتفالية، بالإضافة إلى المنع الكامل لسرادقات الأفراح والعزاء وأي تجمعات، وتم التشديد على وقف أية فعاليات أو احتفالات أو مهرجانات خلال تلك الفترة ، والغلق الكامل لدور المناسبات، والتشديد الكامل على كل الفنادق فيما يتعلق بالأعداد المحددة في الأفراح، مع تفعيل الغرامة الفورية على المخالفين ، لتكون بمثابة رسالة واضحة أن الدولة تواجه أي مخالفات للإجراءات الاحترازية بمنتهى الشدة والحرز.^٣

وفي إطار متابعة وزارة التنمية المحلية، لجهود الأجهزة التنفيذية بالمحافظات لتطبيق الإجراءات الاحترازية وتنفيذ قرارات اللجنة العليا لإدارة أزمة كورونا، في ٢ يناير ٢٠٢١ تم الإعلان انه تم إغلاق حوالي ١٥.٧ ألف منشأة خالفة مواعيد فتح وغلق المحال التجارية وذلك في ١٥ محافظة حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٠ وفقاً للضوابط الواردة بالقرار الوزاري الخاص بتنظيم مواعيد فتح وغلق المحلات والمطاعم العامة والكافيهات والورش والأعمال الحرافية والمولات التجارية.^٤

^١ د. خالد محمد عكاشه، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، بناء عالم ما بعد الجائحة، ٢٠٢٠، ص ١٣

^٢ جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين، مؤتمر رئيس الوزراء حول تطورات فيروس «كورونا» وقرار تعليق الدراسة، ١٣ مارس ٢٠٢٠ <https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15059>

^٣ جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15032>

^٤ جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15049>

^٥ جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15429>

المحور الثاني : حزمة من القرارات المالية من شأنها التخفيف من الاثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للجائحة.

- أصدر رئيس الوزراء في ٢٤ مارس ٢٠٢٠ قراراً بتدبير "مليار جنيه" لوزارة الصحة بشكل عاجل لتوفير المستلزمات الوقائية لمواجهة "كورونا".^١
- صرف حواجز مالية بنسبة ٧٥٪ للكوادر الصحية وعدهم ١٥ ألف شخص المكلفين بالتعامل مع الفيروس والمتواجدين في المرافق المخصصة للعلاج، ويشار إليها باسم "صرف حواجز كورونا".
- ومن الجهود المالية الكبيرة للحكومة المصرية أنها اعتمدت خلال شهر إبريل ٢٠٢٠ حوالي ١٠٠ مليار جنيه لدعم جهود احتواء تفشي فيروس كورونا لمختلف القطاعات وعلى رأسها قطاع الصحة، وذلك بمثابة خطة إغاثة اقتصادية تم ترجمتها في حزمة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية منها:
- ١- توفير مخصصات لكافة بنود الدعم وبرامج الحماية الاجتماعية، منها زيادة المعاشات التقاعدية بنسبة ١٤٪، وتوسيع برامج المساعدة الاجتماعية لتشمل ٦٠ ألف أسرة إضافية والموجهة لما يقرب من ١,٦ مليون عامل غير رسمي .
- ٢- قام البنك المركزي المصري بخفض سعر الفائدة وتنفيذ عدداً من مبادرات الإقراض التفضيلية منخفضة الفائدة وميسرة الضمانات والتي تستهدف القطاعات الأكثر تضرراً.
- ٣- تخفيض ٢٠ مليار جنيه من البنك المركزي لدعم البورصة المصرية.
- ٤- تخفيض مبلغ ٥٠ مليار جنيه للتمويل العقاري لمتوسطي الدخل من خلال البنوك.
- ٥- تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لمدة ٦ أشهر.

^١جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15049>

النتائج والتوصيات البحث

النتائج المستخلصة من البحث :

في ضوء دراسة وتحليل الوضع الراهن للخدمات الصحية في مصر مقارنة بالعديد من دول العالم، فيما يلى اهم النتائج المستخلصه حول نقاط القوة وكذلك أهم التحديات والمشكلات التي يواجهها القطاع الصحى فى مصر:

فيما يتعلق بالانفاق على الصحة:

- انخفض حجم مخصصات الانفاق العام على الصحة في مصر والذى لم تتجاوز نسبته مصر ٢% من الناتج المحلي الاجمالى وحوالى ٥% من إجمالى الانفاق العام خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٠٥ . بينما عالميا تصل نسبة الانفاق على الصحة الى ٧% من الناتج المحلي الاجمالى و ٢٠% من إجمالى الإنفاق الحكومي.

- انخفاض نسبة الانفاق الحكومي على الصحة والتى لم تتجاوز ٢٨.٧% مقابل الانفاق الخاص ٣٪٧١ في عام ٢٠١٨ ، أما عالميا، تصل نسبة الانفاق العام على الصحة لمجموعة دول الدخل المتوسط الى ٤٣٪ ، اما المتوسط العالمي يعادل ٣٥٪ .

- انخفاض نسبة الانفاق العام على الصحة أدى الى زيادة العبء الذى يتحمله المواطن فى الانفاق على الخدمات الصحية، حيث ارتفعت نسبة انفاق الاسرة المصرية على الخدمات والرعاية الصحية من ٤٪ من اجمالى انفاق الاسره فى ٢٠٠٥ الى ١٠.٤٪ فى ٢٠١٩ .

- كما يرتبط الانفاق على الخدمات الصحية بمستوى دخل الفرد، حيث كلما انخفض مستوى الدخل والمعيشه ينخفض معه قدرته امكانية الحصول على الخدمات الصحية المناسبة.

- كما أدى إنخفاض مخصصات الانفاق العام على الصحة إلى ارتفاع نسبة المدفوعات المباشرة التي يتحملها الأفراد من اجمالى الانفاق على الصحة (Out of pocket spending) وتصل النسبة في مصر الى ٦٢٪ وهو ما يتجاوز ضعف المعدل العالمي.

- تدنى متوسط نصيب الفرد من الانفاق الحكومي على الصحة في مصر حيث بلغ (٣٦.٠٧ دولار) في عام ٢٠١٨ اي حوالى ٥٨٪ من متوسط افريقيا (٦٢.١٨ دولار)، ٣٠٪ من متوسط جنوب شرق آسيا (١٢٠.٦٤ دولار)، وفقط ٢٠٪ من المتوسط العالمي (١٨٠ دولار).

- الإنفاق الجاري على الصحة (بند الاجور) استحوذ على حوالى ٥٠٪ من مخصصات الانفاق العام على الصحة، مع تحسن نسبي في الانفاق الاستثماري خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٠٥ . إلا ان نسبة الاستثمارات المنفذة في القطاع الصحى من اجمالى الاستثمارات العامة لم تتجاوز ٢.١٪ في عام ٢٠٢٠ .

اما فيما يتعلق بمدى إتاحة الخدمات الصحية في مصر وعدالة توزيعها الجغرافي خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٠٥ ، فقد تبين :

- انخفض إجمالي عدد الأسرة خلال الفترة في مستشفيات وزارة الصحة والهيئات التابعة لها، وكذلك الهيئات الحكومية والهيئات الأخرى، مقابل ارتفاع أسرة مستشفيات القطاع الخاص، إلا أن وزارة الصحة مازالت تستحوذ على العدد الأكبر من الأسرة والمستشفيات، وتتأتى محافظة القاهرة بالمقدمة من حيث الإستحوذ على المستشفيات والأسرة والصيدليات.

- متوسط عدد الأسرة لكل مستشفى حكومي يتجاوز اربعة أضعاف الخاص (٤.٦٪ ضعف في ٢٠١٩) وهو ما يعكس القدرة الاستيعابية الاعلى للمستشفيات الحكومية على الرغم من انخفاض عددها مقارنه بالمستشفيات الخاصة، حيث ان المستشفيات الخاصة تقريبا ضعف المستشفيات الحكومية في ٢٠١٩ . مما يشير الى ان مدى جاهزية وجودة الخدمات الصحية في المستشفيات العامة تعد محورا هاما رئيسيا مؤثرا في الحكم على المنظومة الصحية ككل.

فيما يتعلق بمعدل الاطباء القائمين بالعمل لكل ١٠٠ الف نسمة، فيلاحظ ان النسبة الأعلى من الأطباء البشريين توجد في محافظة القاهرة والدقهلية بينما النسبة الأدنى توجد في محافظة قنا وبنى سويف، النسبة الأعلى من هيئة التمريض توجد في محافظة الوادى الجديد وشمال سيناء، بينما النسبة الأدنى توجد في محافظة الجيزه وسوهاج.

وبتحليل الفروقات بين المحافظات بالنسبة للمؤشرات الثلاث الاسره والاطباء وهيئة التمريض يتضح ان هناك خلل في التوزيع الجغرافي وتفاوتات بينهم تعكس عدم عدالة توزيع الخدمات الطبيعية بين المحافظات بصفه خاصه محافظات الوجه القبلي .

وفيما يتعلق بمقادم الخدمات الطبيعية، يعاني القطاع الصحى فى مصر من عدم توافر الموارد البشرية الكافية من الاطباء. والمشكلة ليست فقط وجود عجز فى عدد الأطباء مقارنة بعدد السكان، وإنما وجود عجز أيضاً فى تخصصات طبية مهمة داخل المستشفيات، من اهمها تخصصات الطب الوقائى والأمراض المعدية وطبيب العناية المركزة.

اهتمت الحكومة المصرية بتطبيق نظام التأمين الصحى منذ عام ١٩٦٤ ، وأدى توسيع نطاق خدمات التأمين الصحى إلى ارتفاع نسبة تغطية التأمين الصحى من ٣٥% فى عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٥٧.٥% فى ٢٠١٩ . واستكمالاً لجهود تطوير منظومة التأمين الصحى، صدر قانون التأمين الصحى الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ، ومنظومة التأمين الصحى الشامل كنظام تكافلي اجتماعي، تقدم من خلاله خدمات طبية لجميع فئات المجتمع دون تمييز.

بالنسبة لخدمات الرعايه الصحية الأساسية للامومة والطفولة، وحدات رعايه طفل توجد في الحضر فقط دون الريف، بالإضافة إلى ذلك يوجد العديد من المحافظات تخلو من وحدات رعايه الطفل وهي محافظات : بورسعيد، دمياط، القليوبية، قنا، جنوب سيناء، الاقصر.

أما بالنسبة إلى مؤشرات توقع الحياة والوفيات والصحة الانجابية، فقد تحسن مؤشر توقع الحياة، كما شهد مؤشر معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة لكل ١٠٠٠ حي تحسن ملحوظ.

استطاعت مصر الحفاظ على استمرارية خلوها من بعض الامراض الوبائية، مثل الملاريا والحمبة وكذلك الحفاظ على خلوها من مرض شلل الاطفال منذ عام ٢٠٠٦ ، كما قطعت مصر شوطاً كبيراً في العديد من الامراض الوبائية الاخرى مثل الجرام.

كما قامت الحكومة المصرية على مدى الثلاث سنوات الاخير من منذ عام ٢٠١٨ بالعديد من المبادرات التي من شأنها تطوير الرعايه الصحية.

فيما يتعلق بتداعيات أزمة جائحة كورونا على القطاع الصحى فى مصر ومدى جاهزية القطاع. على الرغم من قصور الموارد المادية والبشرية التي يعاني منها القطاع الصحى والمشكلات والتحديات التي يواجهها القطاع الا أن القطاع الصحى المصرى أستطاع ان يتفاعل مع تداعيات أزمة كورونا بنجاح بل ويتفوق على بلاد كثيره لديها قطاع صحى بامكانيات مادية وبشرية أكبر، مثل تركيا، ايطاليا . ومنذ بداية جائحة كورونا بذلت الحكومة المصرية والقطاع الصحى جهداً كبيراً وواضحاً لمواجهه الفيروس والعمل على حماية المواطن المصري من خلال العديد من التدابير والإجراءات الاحترازية والاستباقية للحد من تفشي المرض يمكن ان نلخصها فيما يلى:

عملت وزارة الصحة على زيادة المعروض من الخدمات الصحية المتمثل في زيادة عدد مستشفيات الحجر الصحى والاسره، سواء اسره رعاية داخلية، اسره رعايه مركزه وكذلك زيادة المعروض من التجهيزات الطبيه الازمة، واستطاعت ان تفى بالاحتياجات الطبيه لمصابي كورونا حتى عند وصول عدد المصابين لاقصاه، بل كان هناك فائض في الخدمات الطبيه المتاحة، حيث لم تتعدى نسبة الإشغال للاسرة الداخلية لمستشفيات العزل ٢٧٪، بينما بلغت نسبة الإشغال لاسره الرعاية المركزية واجهزه التنفس ٣٠٪، ٣٤٪ على التوالى.

كما عملت وزارة الصحة على تعزيز جميع الأنشطة الوقائية والحد من العدوى والإصابات، من خلال عدد من الاجراءات كان من اهمها السعي لتوفير عدد كاف من لقاحات فيروس كورونا وبدأ حملات التطعيم من يناير ٢٠٢١ مبتدئين بالاطباء على اعتبار انهم الفئة الاكثر عرضة للعدوى .

والتوسيع في أماكن تقديم خدمات التطعيم، كما تم توفير التطعيم من خلال فرق التطعيم المتحركة Mobile Team لتطعيم المؤسسات والقطاعات الحيوية بالدولة على المستويين العام والخاص، كذلك توفير قاعدة بيانات لطلاب الجامعة وتجهيز نقاط التطعيم المنتشرة في جامعات الجمهورية، وتطور أعداد متلقى اللقاح في تزايد مستمر.

- اهتمت وزارة الصحة أيضاً برفع كفاءة الفرق الطبية ضمن الاستعداد التام لمواجهة الجائحة من خلال الدورات التدريبية العملية والتدريب عن بعد.

- كما تعد جهود الحكومة حجر الزاوية في تعزيز القطاع الصحي ومساندته في مواجهة جائحة كورونا ، فكان للحكومة المصرية العديد من القرارات والإجراءات الاحترازية التي من شأنها الحد من العدوى، كما تزامنت الإجراءات والقرارات الاحترازية مع حزمة أخرى من القرارات الهامة التي من شأنها التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للجائحة .

وكان نتاجاً لتلك الجهود من الحكومة المصرية وقطاعها الصحي، أن جاءت مصر وفقاً لتقدير منظمة الصحة العالمية، في المستوى الرابع لقياس مدى التأهب واستعداد الدول لمواجهة المخاطر والطوارئ الصحية، ومنها الاستجابة للتغيرات في ظل جائحة فيروس "كورونا"، مع النمسا وفرنسا وروسيا بالإضافة إلى ٢٢ دولة أخرى، وذلك ضمن تجربة المحاكاة لطارئة صحية دولية التي اشتركت فيها مصر مع منظمة الصحة العالمية.^١

توصيات البحث:

وفيما يلى عدد من التوصيات للمساهمة في الحد من المشكلات والتحديات التي يواجهها القطاع الصحي:

اولاً- لتطوير الموارد المالية ومخصصات الإنفاق على قطاع الصحي يوصى بالاتي :

- زيادة الإنفاق العام على الصحة.

يعد زيادة الإنفاق العام على الصحة أمر بالغ الأهمية وبما لا يقل عن النسبة المنصوص عليها دستورياً ٣% من الناتج القومي الإجمالي وأن تزايد النسبة تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، مع مراعاة عدالة توزيع الإنفاق على الخدمات الطبية بين المناطق الجغرافية المختلفة، كذلك يجب أن يرتبط الإنفاق العام على الصحة باهداف معيارية ونتائج قابلة للقياس.^٢

كما يجب إعادة هيكلة الدعم الحكومي بقطاع الصحة ليستهدف التغطية الشاملة للمناطق الفقيرة والمحرومة والاهتمام باستكمال برنامج الاستهداف الجغرافي للمناطق والفئات الأكثر احتياجاً، والاهتمام بخدمات الطب الوقائي، وإعادة النظر في سياسات العلاج على نفقة الدولة وأولوياته.^٣

- تنوع مصادر التمويل، ويمكن ان يتم ذلك من خلال:

أ- دعم دور القطاع الخاص في إنشاء وإدارة المستشفيات العامة

وهو ما يعرف بنظام الشراكة بين القطاع الخاص والعام، وتأخذ هذه الشراكة أشكالاً مختلفة طبقاً لطبيعة المسؤوليات التي يقوم بها القطاع الخاص، ومن أشكال الشراكة: التعاقد على تقديم الخدمات الطبية (مثلاً إنشاء معامل التحاليل والأشعة) والطبية المساعدة، مثل التعاقد مع القطاع الخاص لتقديم خدمات النظافة، الامن والصيانة. ويتولى القطاع العام في المقابل تقديم الخدمات الطبية وإدارة المستشفيات وتمويل الخدمات الطبية. كما يمكن التعاقد مع القطاع الخاص على إدارة المستشفيات العامة وتقديم جميع الخدمات الطبية وغير الطبية ، على ان تقوم الدولة بمتابعه الأداء في إدارة المستشفيات العامة.

^١World Health Organization, Emergencies: Simulation exercises, 5 February 2021.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15506>

^٢ ياسمين فكرى ياسين الخضرى، الإنفاق الصحى فى مصر، إمكانية تطبيق نهج التمويل القائم على النتائج، رساله ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠١٦ . ص ١٨٧-١٩١

^٣ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الإنفاق الكارثى على الصحة و تعرض الاسر المصرية للفقر مركز الأبحاث والدراسات السكانية، السكان بحوث ودراسات و مجلة نصف سنوية ع٤، ٩٤، يوليو ٢٠١٧، ص ٥٩.

كذلك يمكن أن يقوم القطاع الخاص بإنشاء المستشفيات العامة ثم تشغيلها وتقديم الخدمات الطبية مجاناً أو مدعومة على أن تتولى الدولة تقديم مقابل الخدمة للقطاع الخاص بالإضافة إلى متابعة الأداء والشراف على تقديم الخدمة. للتأكد أنه يتم تقديم الخدمة بصورة عادلة لجميع المواطنين، وبما يتاسب مع معايير الأداء المحددة مسبقاً^١

بـ- خصخصة الأصول أو الإدارة والخدمات الصحية:

وتعتبر هذه الآلية حلاً سرياً توسيع دور القطاع الخاص، من خلال خلق شركات استثمارية ترجع ملكيتها إلى القطاع الخاص والمواطن من خلال صيغ التمويل الجماعي، في ظل برنامج وطني لخصخصة جزء من المستشفيات الحكومية، موزعة حسب المناطق المستهدفة، بحيث تحافظ على التوازن الجغرافي والنوعي بين المستشفيات الحكومية والمستشفيات المخصصة. ولتفادي عدد من المحاذير المتعلقة بخصوصة أصول هذه المستشفيات ، يوصى بالتوجه أكثر نحو خصخصة الإدارة وبعض الأنشطة الصحية المختارة في المستشفيات العامة كمدخل إضافي لتوسيع دور القطاع الخاص في الصحة، مع إعطاء الأولوية للمجالات والأنشطة الأكثر انعكاساً على جودة العملية الصحية ورفع نوعية مخرجاتها.^٢

جـ- الإتجاه المتوازن نحو تطبيق اللامركزية المالية:

وتتمثل اللامركزية في نقل مسؤولية توفير الخدمات الصحية وجانب من تمويل هذه الخدمات من السلطة المركزية إلى المستويات الحكومية الأدنى المتمثلة في السلطات المحلية. وبالرغم من تباين التجارب، إلا ان التحول إلى اللامركزية المالية في قطاع الصحة يعتمد على ركيزتين اساسيتين هما:^٣

- إعادة توزيع مسؤوليات الإنفاق على الخدمات الصحية بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية من خلال نقل ملكية الأصول وتشمل المستشفيات والمراكز الصحية، كذلك نقل مسؤولية البناء والتشغيل. بينما تحظى الحكومة بمسؤوليات تحديد المعايير التي ينبغي ان تلتزم بها المحليات في تقديم الخدمة الصحية والاحتفاظ بحق الدولة في الاشراف والرقابة .

- تمويل الحكومة المركزية للسلطات المحلية، وذلك في حالة اذا كانت السلطات المحلية لا تتمتع بسلطات كافية في تعبئة الموارد او ان الموارد المحلية لا تكفي للتغطية الاحتياجات التمويلية للخدمات الصحية، على ان يتم توزيع مخصصات الإنفاق العام بين الأقاليم المختلفة مع الاخذ في الحسبان عدة معايير تعكس الكثافة السكانية، معدلات الفقر والحرمان التي تتبادر من اقليم لآخر. ويتسم الإنفاق العام على الخدمات الصحية في إطار اللامركزية المالية بكفاءة فنية أعلى، إذ يمكن توفير الخدمة بتكلفة أقل، يتحقق ذلك من خلال تقليل النفقات الإدارية الضخمة للسلطة المركزية على التخطيط والشراف والتنسيق بين الخدمات الصحية في المناطق المختلفة.^٤

^١ مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، دراسة مقترن شراء الحكومة للخدمات الصحية من القطاع الخاص، ابريل ٢٠٠٥ ، ٤٩-٥١.

^٢ بكينام محمود محمد فكري، تمويل المستشفيات من خلال المشاركة بين القطاعين العام والخاص، دراسة حالة المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠١٥.

^٣ سمية احمد على عبد المولى، دور الدولة في قطاع الخدمات الصحية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مج ٧، ع ٤٦٠، ٢٠٠٦، ص ٤٨٣-٤٤٠.

^٤ تعدد كل من شيلي وكولومبيا من اوائل الدول في التحول إلى اللامركزية المالية في قطاع الخدمات الصحية، وقد ادى التحول إلى اللامركزية في كل منهم إلى تخفيض حدة التفاوتات بين الأقاليم المختلفة ، ويرجع ذلك إلى ان التحويلات المالية من الحكومة المركزية الى المحليات ارتكزت على معاملة يتحدد فيها نصيب المنطقة على اساس نصيبها من عدد السكان ومعدل انتشار الفقر، ومؤشرات نوعية الحياة، وحجم الموارد الذاتية.

- Thomas J.Bossert, Decentralization and equity of resource allocation: evidence from Colombia and Chile, Bulletin of the World Health Organization 2003, 81 (2),Pp95-100
- The impacts of decentralization on health system equity, efficiency and resilience: a realist synthesis of the evidence, Health Policy and Planning, Volume 34, Issue 8, October 2019, Pp605-617

كما يمكن أن يساهم توفير الخدمة الصحية في إطار اللامركزية المالية في تحسين نوعية الخدمة حيث يشجع التناقض في الحصول على التمويل بين المحليات على تحسين نوعية الخدمة، خاصة إذا قامت الحكومة المركزية بربط قيمة التحويلات المالية بتوافر معايير معينة في أداء الخدمات الصحية. مع مراعاة أن التحول إلى اللامركزية يجب أن يتم في ظل ضوابط تشريعية ورقابية صارمة حتى لا يساء استخدام السلطات المنوحة من قبل الدولة.^١

د- إنشاء صندوق لتنمية وتمويل البنية الصحية في مصر.

- إنشاء صندوق لتنمية وتمويل البنية الصحية والمساهمة في تمويل عمليات الإحلال والتجديد والصيانة للبنية الصحية ويمكن تمويل الصندوق من خلال المصادر التالية:
- تشجيع رجال الاعمال والجمعيات الأهلية للتبرع للصندوق مقابل أن يطلق اسماء المتبرعين على اجنحة وغرف العمليات وغرف العناية المركزية بالمستشفى كنوع من انواع التحفيز او ان يوضع لهم كلام شكر في اروقة المستشفى.
- ان يتم خصم نسبة ٥٪ من قيمة تجديد الاشتراكات السنوية في النقابات المهنية والنوادى الاجتماعية المختلفة لصالح نهضة مصر الصحية .

ثانياً: لرفع كفاءة أداء الخدمات الصحية، يوصى بالاتي:

تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية والفيجوات النوعية والجغرافية من العاملين بالمهن الطبية، ووضع آليات جذب للعمل في المناطق الريفية والنائية. وهذا يؤكد على ضرورة الاعتماد على الاسقاطات السكانية في تحديد الاحتياجات الازمة من الاطباء وهيئة التمريض والأسرة طبقاً للحجم المتوقع من السكان لكل محافظة.^٢

وقد قامت إحدى دراسات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء على تقديم الخدمات الصحية المطلوب توافرها في ظل الزيادة السكانية المتوقعة حتى عام ٢٠٥٢ ، وقد توصلت الدراسة الى انه لضمان استمرار الخدمات الصحية على مستواها وفي ظل الزيادات السكانية المتوقعة، فإن الإحتياجات من القوى البشرية بالقطاع الصحي في سنوات خمسية خلال الفترة ٢٠٤٧-٢٠٥٢ كما هو مبين في الجدول التالي .^٣

جدول ٢٤- الإحتياجات المقدرة من القوى البشرية بالقطاع الصحي خلال الفترة (٢٠٤٧-٢٠٥٢) (بالآلاف)

الأسرة	هيئة التمريض	الأطباء	البيان
١٤٨	٢٣٩	١٤٢	٢٠٢٢
١٦٤	٢٦٥	١٥٩	٢٠٢٧
١٨٠	٢٩٢	١٧٥	٢٠٣٢
١٩٩	٣٢٢	١٩٣	٢٠٣٧
٢٢٠	٣٥٥	٢١٣	٢٠٤٢
٢٤٢	٣٩١	٢٣٤	٢٠٤٧
٢٦٥	٤٢٩	٢٥٧	٢٠٥٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، السكان "بحوث ودراسات"، أثر الزيادة السكانية على القوة العاملة والتعليم والصحة، العدد ٩٩٩ يناير ٢٠٢٠، ص ١٨-٢٤.

ضرورة أن يكون هناك تدخل لتحديد اختيارات تخصص الخريج بما يلبى الاحتياجات وفقاً لخريطة العجز الموجودة في بعض التخصصات الهامة مثل الطب الوقائي والعنابة المركزية. والطوراء.

إنشاء هيئة للبنية الصحية تكون مسؤoliتها التخطيط والاشراف على تنفيذ عمليات الإحلال والتجديد والتوسع والصيانة للبنية الصحية على مستوى الجمهورية وبشكل مركزي يأخذ في الحسبان عدالة توزيع الخدمات الصحية بين المحافظات بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص في الحصول

^١ Leonard Baatiema, The impacts of decentralization on health system equity, efficiency and resilience:a realist synthesis of the evidence, Health Policy and Planning, Vol , No8, Oxford journals, 2019.p610.

^٢ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مقومات الخدمات الصحية في مصر خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٠٧ ، مركز الأبحاث والدراسات السكانية، السكان بحوث ودراسات و مجلة نصف سنوية، ع ٩٣، يناير ٢٠١٧، ص ٥٤-٥٧.

^٣ الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، السكان "بحوث ودراسات"، أثر الزيادة السكانية على القوة العاملة والتعليم والصحة، العدد ٩٩٩ يناير ٢٠٢٠، ص ١٨-٢٤.

على الخدمات الصحية بين المواطنين. كذلك ربط الإستثمارات بالأعباء الخاصة بالأمراض والخصائص السكانية، مع التركيز على الخدمات الصحية الأساسية والوقائية .

- تحمل منظومة الصحة على عاتقها ثلاثة مهام رئيسية متداخلة ومتقاطعة بشكل كبير؛ هي: التنظيم والتشريع، تقديم الخدمة الصحية، التمويل. ويؤدي تقاطع هذه المهام إلى تقليل سرعة تطوير القطاع الصحي، ومن ثم وجوب الفصل بين تقديم الخدمة وتمويلها، باعتباره أحد الآليات الفعالة في تطوير أداء الخدمات الصحية. والتنسيق بين الجهات المختلفة المقدمة للخدمات الصحية (عام وخاصة) بما يساعد على رفع كفاءة الخدمات الصحية من خلال توفير خدمات الرعاية التي تتناسب مع احتياجات المجتمع.^١

- مراجعة كاملة لهيكل الأجور للعاملين بالقطاع بحيث تتناسب مع حجم المخاطر التي يتعرض لها العاملون بالقطاع وتوفراهم حياة كريمة، مع زيادة مخصصات التدريب لرفع كفاءة الموارد البشرية، ووضع آليات واضحة وموضوعية للمراجعة والتقييم والمتابعة بشكل دوري.^٢

- إحياء دور المجلس الأعلى للصحة للتعامل مع التفتت وتعدد الجهات الفاعلة في القطاع الصحي، والتنسيق الشامل بين القطاع الصحي وغيره من القطاعات والأطراف الأخرى المعنية من داخل القطاع الصحي وخارجه، ولتحقيق ذلك ، فإنه من الضروري أن تنتقل تبعية المجلس إلى رئيس الوزراء أو مستوى قيادي أعلى حتى يتسمى له فاعلية استيعاب جميع الأطراف المعنية من الوزارات وسائر الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة، كما يجب على جميع الجهات ودوائر صنع القرارات السياسية الأخرى من خارج القطاع الصحي اتخاذ الخطوات التي من شأنها تحسين صحة المصريين، والعمل على رفع كفاءة التدابير والتدخلات الأخرى التي تؤثر على الحالة الصحية للسكان، بما في ذلك الحصول على المياه الآمنة، وتدابير تحسين السلامة على الطرق، ومكافحة التدخين، وتعزيز سلامة الأغذية.

- تطبيق نظام الجودة الشاملة: تعطي الحكومة فترة سنتين مثلاً لجميع المستشفيات و المراكز الطبية للحصول على شهادة الجودة الشاملة من خلال المكاتب الاستشارية التي تعتمدها وزارة الصحة. و تتولى هذه المكاتب المتابعة الدورية و تقديم الاستشارات. و يطلب من كل مستشفى و مركز طبي أن ينشر سنوياً تقريراً مختصراً (طبقاً لنموذج من وزارة الصحة) عن مؤشرات الجودة والأداء. و يجب أن يتم تنفيذ هذا البرنامج فوراً في المستشفيات التعليمية. و تقوم وزارة الصحة بمتابعة تنفيذ هذا البرنامج. مع تفعيل آليات مراقبة الجودة و عمليات التفتيش الفوري لضمان جودة الخدمات عبر المستويات الوطنية والإقليمية والمحليية.

- وفيما يتعلق بمستقبل نظم الرعاية الصحية ما بعد جائحة "كورونا"، يجب إعادة ترتيب خريطة الرعاية الصحية المصرية، بما حيث يجب أن يزداد الاهتمام بطبع الوسائليات، وحماية العاملين بالخدمات الطبية، والاعتماد على التقنيات المتقدمة والرعاية الصحية عن بعد، وذلك بهدف ضمان الاستعداد للتعامل مع أي أمراض محتملة^٣.

^١ الوكالة الألمانية للتعاون الدولي(GIZ)، مشروع تعزيز المبادرات الاصلاحية بالجهاز الإداري للدولة، الحق في الصحة، كليب تعريفي، يونيو ٢٠١٨، ص.٩.

^٢ World Health Organization (WHO) - ILO, Work Improvement in Health Services - Action Manual, 2014.p4.

- World Health Organization (WHO), Health workforce and services, Draft global strategy on human resources for health: workforce 2030, A69/38 April 2016,p6.

^٣ World Health Organization (WHO), Reform of WHO's work in health emergency management, WHO Health Emergencies Programme, A69/30, May2016.

https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA69/A69_30-en.pdf

ثالثاً: لتطوير الإطار التشريعى ونظم المتابعة والرقابة، يوصى بالاتى:

- إن زيادة الانفاق على القطاع الصحى يعد متطلب ضرورى لتحسين مؤشرات اداء القطاع ولكنها لن تتحقق الا هدف المرجوه ، مالم يتكمال ذلك مع اطر تشريعيه ونظم للرقابه تضع معايير للحكم الجيد وتحدد بشكل قاطع المسؤوليه، حيث ان زيادة الانفاق على الخدمات الصحية سوف يؤدى الى تحسين مؤشرات اداء الخدمات الصحية ولكن فى ظل إطار مؤسسى جيد يعمل على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية والتكنولوجية، ومن خلال سياسات واستراتيجيات تحرّكها الكفاءة و تستند إلى المعلومات والأدلة. كما ان التحول التدريجي إلى الامركزية المالية يتطلب توفر اطار تشريعى يتميز بالدقة والوضوح، تتحدد من خلاله المسؤوليات والصلاحيات.
- إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على قطاع الصحة، حيث تتولى هذه الهيئة تقييم اداء المؤسسات الصحية العامة والخاصة، والتتوسع في اجراء استطلاعات رأى المرضى، وتقييم الخدمات الصحية بصورة دورية، على أن تنشر نتائج التقييم للجميع.
- تطوير قواعد ونظم للمعلومات الطبية وتحديثها بصورة مستمرة وتحسين عملية جمع البيانات وتحليلها ونشرها.

رابعاً : لرفع الجانب التوعوى الصحى للمواطن، يوصى بالاتى:

- على الرغم من الاهتمام الكبير الذي توليه وسائل الإعلام لجائحة كوفيد ١٩ - بسبب حجم المرض ونطاقه المنتشر على مستوى العالم، إلا أنه لا يزال هناك مجالاً لتوسيع نطاق الرسائل التوعوية للمواطنين، سواء من خلال منصات التواصل الاجتماعي، والتطبيقات المحمولة، الخطوط الساخنة المخصصة لهذا الغرض، والتنقيف المجتمعي على أيدي الأخصائيين الصحيين الحاصلين على تدريب جيد مع التركيز في حملات التوعية على الفئات السكانية الأكثر فقراً وخاصة سكان المناطق العشوائية لأن تلك الفئات غالباً ما تكون ذات مستوى تعليمي وثقافي منخفض.

قائمة المراجع

أو لا- المراجع العربية

أ- الكتب

- جمعية التنمية الصحية والبيئية، برنامج السياسات والنظم الصحية، الحالة الصحية والخدمات الصحية في مصر، دراسة تحليلية للوضع الراهن ورؤى مستقبلية، ٢٠٠٥.
- عبد الخالق فاروق، الصحة وأحوال القراء في مصر، كم ينفق المصريون على الصحة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٣.

ب- الرسائل العلمية

- بكينام محمود محمد فكري، تمويل المستشفيات من خلال المشاركة بين القطاعين العام والخاص، دراسة حالة المصرية، رساله ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠١٥.
- حسن محمد محمد السيد، دور القطاع الخاص في تحسين أداء الخدمات الصحية في مصر (دراسة مقارنة مع اليابان، كوريا)، رساله دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية والبيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠١٩، ص ٤٤-٤٢.
- ميساء فتحي عبد أبو حصيرة، تقييم جودة أداء المؤسسات الصحية الحكومية حسب معايير منظمة الصحة العالمية، رساله ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، ٢٠١٦.
- ياسمين فكري ياسين الخضرى، الإنفاق الصحى فى مصر، إمكانية تطبيق نهج التمويل القائم على النتائج، رساله ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠١٦.

ج- الدوريات والأبحاث

- خالد محمد عكاشه، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، بناء عالم ما بعد الجائحة، ٢٠٢٠.
- سمية احمد على عبد المولى، دور الدولة في قطاع الخدمات الصحية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجل ٩٧، ع ٤٨٣، ٢٠٠٦، ص ٤٨٩-٤١٧.
- شريف السيد محمد على ، تحديات تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل ومتطلبات تطويره في مصر، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ع ٣٥، ٢٠٢٠، ص ٣٧٢.
- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، نحو سياسة اقتصادية مناسبة لتطوير القطاع الصحي في مصر، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجل ٣٦، ع ٤، ٢٠١٢، ص ٥١٥-٥٤٠.
- محمد حسن خليل، اقتصاديات الصحة في مصر في مرحلة الانتقال، المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة، المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية، ع ٧٤، ٢٠١٨، ص ٢٥٩-٢٩٩.
- محمد سيد أبو السعود، الشفافية في الصحة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١١، ص ٤٤-٤٧.
- محمد نور الطاهر أحمد عبد القادر، قياس جودة الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية في السودان من وجهة نظر المرضى والمراجعين (دراسة ميدانية على المستشفيات التعليمية الكبرى بولاية الخرطوم)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجل ١١، ع ٤، ٢٠١٤، ص ٨٩٩-٩٢٠.
- هانى محمد على الدمرداش، العلاقة بين الإنفاق على الصحة والناتج المحلي الإجمالي في مصر، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا - كلية التجارة، ع ٢١١، يونيو ٢٠١٧، ٢١١-٢٣٩.
- ياسر ابراهيم محمد داود، الآثار الاقتصادية لتفعيل دور الإنفاق العام في تحسين الخدمات الصحية والعلاجية بالمستشفيات العامة والمركزية في مصر، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية، ٤١، مجل ٥، يناير ٢٠١٧، ص ١-٥٦.

و- النشرات والتقارير

البنك الدولي، تصفيف الدول بمستوى الدخل لعام ٢٠٢١-٢٠٢٠ .

<https://data.albankaldawli.org/?locations=XM-XN-XT-XD>

البنك الدولي، دعم نظام التأمين الصحى الشامل فى مصر، وثيقة معلومات المشروع، نوفمبر ٢٠١٩ . رقم التقرير PIDISDSC27978

<https://documents1.worldbank.org/curated/ar/967421576823678019/pdf/Egypt-Supporting-Egypt-s-Universal-Health-Insurance-System-Project.pdf>

تقرير وزارة الصحة والسكان عن الموقف الحالى لفيروس كورونا المستجد، وحالة المصابين المتواجدين بالمستشفيات واحتياجاتهم، البيان اليومى، ٦ ابريل ٢٠٢٠ .

<https://fb.watch/8ySUzaGkmL/>

جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين، مؤتمر رئيس الوزراء حول تطورات فيروس «كورونا» وقرار تعليق الدراسة، ١٣ مارس ٢٠٢٠ .

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15059>

جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Browse.aspx?cid=1>

جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15075>

جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15070>

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15042>

جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15090>

جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15164>

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15158>

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15364>

جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15343>

جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15381>

جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15405>

جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Browse.aspx?cid=1>

جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15437>

جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15465>

جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15381>

جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15506>

جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15364>

جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15524>

جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.

<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15532>

- جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.
<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15556>
- جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.
<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15697>
- جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.
<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15877>
- جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.
<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Browse.aspx?cid=1>
- جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.
<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15404>
- جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.
<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15408>
- جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.
<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15032>
- جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.
<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15049>
- جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.
<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15429>
- جمهورية مصر العربية، رئاسة مجلس الوزراء تصريحات المسؤولين.
<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15049>
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الإنفاق الكارثى على الصحة و تعرض الاسر المصرية للفقر مركز الأبحاث والدراسات السكانية، السكان بحوث و دراسات و مجلة نصف سنوية ع ٩٤، يوليو ٢٠١٧ .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لاحصاء الخدمات الصحية والعلاج على نفقة الدولة فى الخارج والداخل لعام ٢٠١٩ ، أعداد مختلفه، ٢٠٠٥ - فبراير ٢٠٢١ .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة قضايا الرعاية الصحية بالتطبيق على قطاع الدواء فى مصر، مايو ٢٠١٥ .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مقومات الخدمات الصحية فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ .
- مركز الأبحاث والدراسات السكانية، السكان بحوث و دراسات و مجلة نصف سنوية ع ٨٣، يناير ٢٠١٢ .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مقومات الخدمات الصحية فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤ .
- مركز الأبحاث والدراسات السكانية، السكان بحوث و دراسات و مجلة نصف سنوية ع ٩٣، يناير ٢٠١٧ .
- الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، السكان "بحوث و دراسات" ،أثر الزيادة السكانية على القوة العاملة والتعليم والصحة، العدد ٩٩ يناير ٢٠٢٠ ، ص ١٨-٢٤ .
- الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، مصر فى ارقام، الصحفه ، اعداد متفرقه، ٢٠٢١-٢٠٠٥ .
- الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٢٠/٠١٩ ، ديسمبر ٢٠٢٠ .
- الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، مؤشرات الفقر، ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، اصدار ديسمبر ٢٠٢٠ .
- الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، اصدار ديسمبر ٢٠٢٠ .
- الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أهم المؤشرات، ٢٠١٩/٢٠٢٠ .
- الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، اتفاق الاسرة المصرية على الخدمات والرعاية الصحية، ٢٠١٥ ، ديسمبر ٢٠١٦ .
- خريطة مشروعات مصر، مبادرة ١٠٠ مليون صحة لدعم صحة المرأة المصرية، يوليو ٢٠١٩ .
<https://egy-map.com>.
- خريطة مشروعات مصر، مبادرة نور حياة، يناير ٢٠١٩ .
<https://egy-map.com>
- رئاسة الجمهورية، الهيئة العامة للاستعلامات، بوابتك الى مصر، الرعاية الصحية، البدء الفعلي لقانون التأمين الصحي الشامل في مصر، ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠ .
- رؤية مصر ٢٠٣٠، المحور السادس الصحة، ص ١٣٧-١٤٠ .
<https://enow.gov.eg/Report/Vision-Ar.pdf>

مبادرة ١٠٠ مليون صحة للكشف المبكر عن السمنة والتغذية والانيميا بين طلاب المدارس. فبراير ٢٠١٩.

<https://egy-map.com>

مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، المركز الإعلامي، تقرير رفع كفاءة منظومة الرعاية الصحية بمصر في الفترة من ٢٠١٤ - ٢٠٢٠، ديسمبر ٢٠٢٠.

مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، دراسة مقترن شراء الحكومة للخدمات الصحية من القطاع الخاص، أبريل ٢٠٠٥.

مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، وصف مصر بالمعلومات، الاصدار ١٢، ٢٠٢١.

مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام، تقرير الإتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ، إقتصاديات الصحة في مصر في مرحلة الانتقال وحتى الان"الفصل التاسع" ، ٢٠١٣.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية، رأى في أزمة قطاع الصحة، العدد ١٠، أبريل ٢٠٢٠.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، تجارب دولية في تطوير الخدمات الصحية، ٢٠٠٥.

معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، تحديد الاحتياجات بقطاعات الصحة - التعليم ما قبل الجامعي- التعليم العالي، رقم (١٨١)، يوليو ٢٠٠٤.

معهد التخطيط القومي، سلسلة مذكرات خارجية(١٤٣٢)، دراسة تحليلية لمستوى الخدمات الصحية في جمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠٠٠، يناير ١٩٨٧، ص ١٤-٩.

معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية(١٥٩)، التأمين الصحي في واقع النظام الصحي المعاصر(دراسة نظرية وميدانية إستطلاعية)، يوليو ٢٠٠٢، ص ٦٢-٥٧.

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلد الثاني: الخدمات الصحية ٢٠١٤.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، التنمية الاقتصادية، بيانات الحسابات القومية، الاستثمارات العامة.

<https://mped.gov.eg/Investment/Index?lang=ar>

وزارة الصحة والسكان، مبادرة ١٠٠ مليون صحة، أكتوبر ٢٠١٨ / <http://www.stophcv.eg> ٢٠٢٠-٢٠٠٥.

وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة، السنوات ٢٠٢٠-٢٠٠٥. الوكالة الألمانية للتعاون الدولي(GIZ)، مشروع تعزيز المبادرات الاصلاحية بالجهاز الإداري للدولة، الحق في الصحة، كتيب تعريفي، يوليو ٢٠١٨.

هـ التشريعات

الجريدة الرسمية، العدد ٢ تابع ب (١١يناير ٢٠١٨) قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨

ثانيا - المراجع الأجنبية

- The Egyptian Center for Economic Studies, Egypt's Economic Reform and Structural Adjustment, Working Paper No.19,1997
- Thomas J.Bossert, Decentralization and equity of resource allocation: evidence from Colombia and Chile, Bulletin of the World Health Organization 2003, 81 (2),Pp95-100
- The World Bank, Egypt COVID-19 Emergency Response (P173912), Project Information Document (PID), Apr 26, 2020.
<https://documents1.worldbank.org/curated/en/906831588109454283/pdf/Project-Information-Document-Egypt-COVID-19-Emergency-Response-P173912.pdf>
- The impacts of decentralization on health system equity, efficiency and resilience: a realist synthesis of the evidence, Health Policy and Planning, Volume 34, Issue 8, October 2019, Pp605-617.
- Leonard Baatiema, The impacts of decentralization on health system equity, efficiency and resilience: a realist synthesis of the evidence, Health Policy and Planning, Vol34, No8, Oxford journals, 2019,605-617.

- Kim JK ,Poverty, health and the human future, Geneva: World Health Assembly.2013.
- World Health Organization (WHO), Global Health Observatory data repository (GHO), Last updated: 2021-01-07.
<https://apps.who.int/gho/data/node.main.HEALTHFINANCING?lang=en>
- World Health Organization (WHO), Global Health Observatory data repository (GHO), Last updated: 2021-02-17.
https://apps.who.int/gho/data/node.main.HWFGRP_0020?lang=en
- World Health Organization (WHO), Global Health Observatory data repository (GHO), Last updated: 2021-02-17.
https://apps.who.int/gho/data/node.main.HWFGRP_0040?lang=en
- World Health Organization (WHO), Global Health,Egypt.
<https://covid19.who.int/region/emro/country/eg>
- World Health Organization, WHO coronavirus (COVID-19) Dashboard, Global Situation.
- World Health Organization (WHO), Global Health.
<https://covid19.who.int/region/emro/country/eg>
- World Health Organization (WHO), Reform of WHO's work in health emergency management, WHO Health Emergencies Programme, A69/30, May 2016 .
https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA69/A69_30-en.pdf
- World Health Organization (WHO), Health in the 2030 Agenda for Sustainable Development, Report by the Secretariat, A69/15, April 2016.
https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA69/A69_15-en.pdf
- World Health Organization(WHO), Emergencies: Simulation exercises, 2021.
<https://www.care.gov.eg/EgyptCare/News/Preview.aspx?id=15506>
- World Health Organization (WHO) - ILO, Work Improvement in Health Services - Action Manual, 2014.
- World Health Organization (WHO), Health workforce and services, Draft global strategy on human resources for health: workforce 2030, A69/38 April 2016.
https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA69/A69_38-en.pdf